



٤- كتاب الصلاة^(١)

(١) اختلف العلماء في أصل الصلاة فقيل: هي الدعاء لاشتغالها عليه، وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم، وقيل: لأنها ثابته لشهادة التوحيد كالمصلي من السابق في خيل الخلبة، وقيل: هي من الصلوة وهما عرقان مع الردف، وقيل: هما عظمان يتحيان في الركوع والسجود، قالوا: ولهذا كتبت الصلوة بالواو في المصحف، وقيل: هي من الرحمة، وقيل: أصلها الإقبال على الشيء، وقيل: غير ذلك والله تعالى أعلم.

١- باب بدء الأذان^(١)

(١) قال أهل اللغة: الأذان الإعلام. قال: الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وقال تعالى: ﴿فَإِذْ نُنَادِيهِمْ﴾ ويقال: الأذان والتأذين والأذنين.

١-(٣٧٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَامُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ، فَيَتَحَنُّونَ الصَّلَوَاتِ،^(١) وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى.^(٢) وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَرَأْنَا مِثْلَ قُرْآنِ الْيَهُودِ. فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟^(٣) قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ! قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ»^(٤). [إعرجه البخاري ٦٠٤].

(١) قوله: (كان المسلمون يجتمعون فيتحننون الصلوات) قال: القاضي عياض رحمه الله تعالى: معنى يتحننون يقلدون حينها ليأتوا إليها فيه، والحين الوقت من الزمان.

(٢) قوله: (فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً) قال: أهل اللغة: هو الذي يضرب به النصارى لأوقات صلواتهم وجمعه نواقيس والنقوس ضرب الناقوس.

(٣) وأما قوله: (أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟) فقال القاضي عياض رحمه الله: ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعي بل

إخبار بحضور وقتها، وهذا الذي قاله محتمل أو متعين، فقد صح في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى رسول الله ﷺ يخبره به فجاء عمر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى وذكر الحديث. فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان فشرعه النبي ﷺ بعد ذلك إما بوحي وإما باجتهاده ﷺ على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ﷺ، وليس هو عملاً بمجرد التمام هذا ما لا يشك فيه بلا خلاف والله أعلم.

قال الترمذي: ولا يصح لعبد الله بن زيد بن عبد ربه هذا عن النبي ﷺ شيء غير حديث الأذان، وهو غير عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ذلك له أحاديث كثيرة في الصحيحين وهو عم عباد بن تميم والله أعلم.

(٤) وأما قوله ﷺ: (يا بلال قم فتاد بالصلاة) فقال القاضي عياض رحمه الله: فيه حجة لشرع الأذان من قيام وأنه لا يجوز الأذان قاعداً. قال: وهو مذهب العلماء كافة إلا أبا ثور فإنه جوزوه ووافقه أبو الفرج المالكي، وهذا الذي قاله ضعيف لوجهين، أحدهما: أننا قد علمنا أنه أن المراد بهذا النداء الإعلام بالصلاة لا الأذان المعروف. والثاني: أن المراد قم فاذهب إلى موضع بارز فتاد فيه بالصلاة لسمعك الناس من البعد، وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان، لكن يحتاج للقيام في الأذان بأحاديث معروفة غير هذا.

وأما قوله منعب العلماء كافة أن القيام واجب فليس كما قال: بل ملهنا المشهور أنه سنة، فلو أذن قاعداً بغير عشر صح أذانه لكن فاتته الفضيلة، وكذا لو أذن مضطجماً مع قدرته على القيام صح أذانه على الأصح لأن المراد الإعلام وقد حصل ولم يثبت في اشتراط القيام شيء والله أعلم. وأما السبب في تخصيص بلال رضي الله عنه بالنداء والإعلام فقد جاء مبيناً في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما في الحديث الصحيح حديث عبد الله بن زيد: أن رسول الله ﷺ قال: له (الله) على بلال فإنه أنشد صوتاً منك) قيل معناه: أرفع صوتاً، وقيل: أطيب، فيؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيع الصوت وحسنه وهذا متفق عليه.

قال أصحابنا: فلو وجدنا مؤذناً حسن الصوت يطلب على أذانه رزقاً وآخر يتبرع بالأذان لكنه غير حسن الصوت فليهما يؤخذ؟ فيه وجهان: أحدهما يوزق حسن الصوت وهو قول ابن شريح والله أعلم. وذكر العلماء في حكمة الأذان أربعة أشياء: إظهار شعار الإسلام وكلمة التوحيد والإعلام بدخول وقت الصلاة وبمكانها والدعاء إلى الجماعة والله أعلم.

(٥) في هذا الحديث فوائد منها متبة عظيمة لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في إصابته الصواب. وفيه التشاور في الأمور لا سيما المهمة وذلك مستحب في حق الأمة بإجماع العلماء. واختلف أصحابنا هل كانت المشاورة واجبة على رسول الله ﷺ أم كانت سنة في حقه ﷺ كما في حقنا؟ والصحيح عندهم وجوبها وهو المختار. قال: الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ والمختار الذي عليه جمهور الفقهاء وعقرو أهل الأصول أن الأمر للوجوب، وفيه أنه ينبغي للمشاورة أن يقول كل منهم ما عنده ثم صاحب الأمر يفعل ما ظهرت له مصلحة والله أعلم.

٢- باب الأمر بشفع الأذان وإيقار الإقامة

٢- (٣٧٨) حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ (ج).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، جَمِيعاً عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ^(١) عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٢) عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ^(٣) أَنْ يَشْفَعَ^(٤) الْأَذَانَ^(٥) وَيُؤَيِّرَ^(٦) الْإِقَامَةَ^(٧).

زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَيُّوبَ، فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ^(٨). [إخرجه البخاري ٦٠٥ و ٦٠٧].

(١) أما خالد الحذاء فهو خالد بن مهران أبو المنازل بضم الميم ويالنون وكسر الزاي ولم يكن حذاء وإنما كان يجلس في الحذائين، وقيل: في سبه غير هذا وقد سبق بيانه.

(٢) وأما أبو قلابه فيكسر القاف وبالباء الموحدة اسمه عبد الله بن زيد الجرمي تقدم بيانه أيضاً.

(٣) وقوله (أمر بلال) هو بضم المعزة وكسر الميم أي: أمره رسول الله ﷺ، هنا هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الأصول وجميع المحدثين، وشذ بعضهم فقال: هذا اللفظ وشبهه موقوف لاحتمال أن يكون الأمر غير رسول الله ﷺ وهذا خطأ والصواب أنه مرفوع، لأن إطلاق ذلك إنما ينصرف إلى صاحب الأمر والنهي وهو رسول الله ﷺ، ومثل هذا اللفظ قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا، أو أمر الناس بكذا ونحوه فكله مرفوع، سواء قال: الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته والله أعلم.

(٤) وأما قوله: (أمر بلال أن يشفع الأذان) فمعناه يأتي به متى وهذا مجمع عليه اليوم وحكي في إفراجه خلاف عن بعض السلف، واختلف العلماء في إثبات الترجيع كما ساذكره في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

(٥) وقوله (يشفع الأذان) هو بفتح الياء والفاء.

(٦) وأما قوله: (ويؤير الإقامة) فمعناه يأتي بها وترأ ولا يشيها بخلاف الأذان.

(٧) وقوله: (إلا الإقامة) معناه: إلا لفظ الإقامة وهي قوله (قد قامت الصلاة) فإنه لا يؤترها بل يشيها. واختلف العلماء رضي الله عنهم في لفظ الإقامة، فالشهور من مذهبنا الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله وبه قال: أحمد وجمهور العلماء أن الإقامة إحدى عشرة كلمة: الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله. وقال مالك رحمه الله في المشهور عنه هي عشر كلمات فلم يشن لفظ الإقامة وهو قول قديم للشافعي، ولنا قول ساذ أنه يقول في الأول الله أكبر مرة وفي الآخر الله أكبر، ويقول: قد قامت الصلاة مرة فتكون ثمان كلمات والصواب الأول. وقال أبو حنيفة: الإقامة سبع عشرة كلمة فيشنيها كلها وهذا المذهب ساذ. قال الخطابي: مذهب جمهور العلماء والذي

جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى. قال: الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى: مذنب عامة العلماء أنه يكرر قوله قد قامت الصلاة إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكررها والله أعلم.

والحكمة في إفرااد الإقامة وتنبيه الأذان أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أبلغ في إعلامهم، والإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى تكرارها، ولهذا قال العلماء: يكون رفع الصوت في الإقامة دونه في الأذان، وإنما كثر لفظ الإقامة خاصة لأنه مقصود الإقامة والله أعلم.

فإن قيل: قد قلتم إن المختار الذي عليه الجمهور أن الإقامة إحدى عشرة كلمة منها الله أكبر الله أكبر أولاً وآخرها وهذا تنبيه؟ فالجواب أن هنا وإن كان صورة تنبيه فهو بالنسبة إلى الأذان أفراد، ولهذا قال أصحابنا: يستحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر بنفس واحد، ثم يقول الله أكبر الله أكبر بنفس آخر والله أعلم.

٣- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ^(١) بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يُؤْوُوا نَاراً^(٢) أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوساً، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ^(٣) الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ^(٤) الْإِقَامَةَ. [إخرجه البخاري ٦٠٣ و ٦٠٦ و ٦١٥٧].

(١) قوله: (ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة) هو بضم الياء وإسكان العين أي: يجعلوا له علامة يعرف بها.

(٢) قوله: (فذكروا أن يؤووا ناراً) وفي الرواية الأخرى: (يؤروا ناراً) بضم الياء وإسكان الواو ومعناها متقارب، فمعنى يؤووا أي: يظهروا نورها، ومعنى يؤروا أي: يوقدوا ويشعلوا، يقال: أوريث النار أي: أشعلتها، قال: الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ والله أعلم.

٤- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزْ، حَدَّثَنَا وَعَيْبٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْ يُؤْوُوا نَاراً.

٥- () وَحَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّازِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّهْمَنِ ابْنُ عَبْدِ الْمُجِيبِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ^(١) الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ^(٢) الْإِقَامَةَ.

٣- باب صيغة الأذان

٦- (٣٧٩) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ^(١) مَالِكُ ابْنِ عُبَيْدٍ

الواحد وإسحاق ابن إبراهيم.

قال أبو غسان: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ صَاحِبِ الدِّسْتَوَائِي، ^(١) وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُخَيْرِيزٍ ^(٢)

عَنْ أَبِي مَخْلُورَةَ، ^(٣) أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». ثُمَّ يَعُوذُ قَبْلَهُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» حَسْبِيَ عَلَى الصَّلَاةِ ^(٤) (مَرَّتَيْنِ) حَسْبِيَ عَلَى الْفَلَاحِ (مَرَّتَيْنِ) ^(٥) رَأَى إِسْحَاقُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ^(٦)

(١) قوله: (أبو غسان المسمي) قد قلنا مرات أن غسان يختلف في صرفه، والمسمي بكر الميم الأولى وفتح الثانية منسوب إلى مسمع جد قبيلة.

(٢) قوله: (أخبرنا معاذ بن هشام صاحب الدستوائي) قوله صاحب هو مجرور صفة لهشام ولا يقال أنه مرفوع صفة لمعاذ، وقد صرح مسلم رحمه الله بأنه صفة لهشام ذكره في أواخر كتاب الإيمان في حديث الشفاعة، وقد بيته هناك وأوضحت القول فيه وذكرت أنه يقال فيه الدستوائي بالنون وأنه منسوب إلى دستوا كورة من كور الأهواز.

(٣) قوله: (عن عامر الأحول عن مكحول عن عبد الله بن مخيريز) هؤلاء ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض وعامر هذا هو عامر بن عبد الواحد البصري.

(٤) قوله: (عن أبي مخنورة) اسمه سمرة وقيل: أوس وقيل: جابر، وقال ابن قتيبة في المعارف اسمه سليمان بن سمرة وهو غريب، وأبو مخنورة قرشي جمحي أسلم بعد حنين، وكان من أحسن الناس صوتاً، توفي بمكة سنة تسع وخمسين وقيل: سبع وسبعين ولم يزل مقيماً بمكة وتوارثت ذريته الأذان رضي الله تعالى عنهم.

(٥) قوله: (حسب على الصلاة) معناه: تعالوا إلى الصلاة وأقبلوا إليها، قالوا: وفتحت الياء لسكونها وسكون الياء السابقة المدغمة، ومعنى حسي على الفلاح هلم إلى الفوز والنجاة، وقيل: إلى البقاء أي: أقبلوا على سبب البقاء في الجنة، والفلاح بفتح الفاء واللام لغة في الفلاح حكاهما الجوهري وغيره، ويقال لحبي على كنا الحيلة، قال: الإصم أبو منصور الأزهري: قال: الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة أصلية الحروف لقرب غرضيهما إلا أن يؤلف فعل من كلمتين مثل حسي على فيقال منه حيعل والله أعلم.

(٦) وفي هذا الحديث حجة بينة ودلالة واضحة للذهب ممالك والشافعي وأحد وجهور العلماء أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع وهو

العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت. وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد فإنه ليس فيه ترجيع، وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح والزيادة مقدمة مع أن حديث أبي مخنورة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد فإن حديث أبي مخنورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين، وحديث ابن زيد في أول الأمر، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار وبالله التوفيق. واختلف أصحابنا في الترجيع هل هو ركن لا يصح الأذان إلا به؟ أم هو سنة ليس ركناً حتى لو تركه صح الأذان؟ مع فوات كمال الفضيلة؟ على وجهين، والأصح عندهم أنه سنة. وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه. والصواب إثباته والله أعلم.

(٧) هكذا وقع هذا الحديث في صحيح مسلم في أكثر الأصول في أوله الله أكبر مرتين فقط. ووقع في غير مسلم الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أربع مرات. قال: القاضي عياض رحمه الله: ووقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات. وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن زيد في التنية والترجيع والمشهور فيه الترجيع. وبالترجيع قال: الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء. وبالتنية قال: مالك واحتج بهذا الحديث وبأنه عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنة، واحتج الجمهور بأن الزيادة من الثقة مقبولة، وبالترجيع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم والله أعلم.

٤- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

٧-(٣٨٠) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنَانِ: ^(١) بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى. ^(٢)

(١) وقوله: (كان لرسول الله ﷺ مؤذنان) يعني بالمدينة وفي وقت واحد، وقد كان أبو مخنورة مؤذنًا لرسول الله ﷺ بمكة، وسعد القرظ أذن لرسول الله ﷺ ببقاء مسرات، وفي هذا الحديث استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر عند طلوعه كما كان بلال وابن أم مكتوم يفعلان. قال أصحابنا: فإذا احتاج إلى أكثر من مؤذنين اتخذ ثلاثة وأربعة فأكثر بحسب الحاجة، وقد اتخذ عثمان رضي الله عنه أربعة للحاجة عند كثرة الناس. قال أصحابنا: ويستحب أن لا يزداد على أربعة إلا لحاجة ظاهرة. قال أصحابنا: وإذا ترتب للأذان اثنان فصاعداً فالتستحب أن لا يؤذنا دفعة واحدة، بل إن اتسع الوقت ترتبوا فيه، فإن تنازعوا في الابتداء به أقرع بينهم، وإن ضاق الوقت.

فإن كان المسجد كبيراً أذنوا متفرقين في أقطاره، وإن كان ضيقاً وقصوا معاً وأذنوا، وهذا إما لم يؤد اختلاف الأصوات إلى تهويش، فإن أدى إلى ذلك لم يؤذن إلا واحد، فإن تنازعوا أقرع بينهم.

وأما الإقامة فإن أذنوا على الترتيب فالأول أحق بها إن كان هو

٦- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سُمع فيهم الأذان

٩- (٣٨٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ)، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغِيرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْأَذَانَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا اغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١) ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَهِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ». فَتَطَرَّوْا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْزَى.^{(٢) (٣)}

(١) قوله ﷺ: «على الفطرة» أي: على الإسلام. وقوله ﷺ: «خرجت من النار» أي: بالتوحيد.

(٢) وقوله: (فإذا هو راعي معزى) احتج به في أن الأذان مشروع للمفرد وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبا ومذهب غيرنا.

(٣) وفي الحديث دليل على أن الأذان يمنع الإغارة على أهل ذلك الموضع فإنه دليل على إسلامهم. وفيه أن التلق بالشهادتين يكون إسلاماً وإن لم يكن باستدعاء ذلك منه وهذا هو الصواب، وفيه خلاف سبق في أول كتاب الإيمان.

٧- باب استحباب القول مثل قول المؤذن

لِمَنْ سَمِعَهُ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ

١٠- (٣٨٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّذَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».^(١) [أخرجه البخاري ٦١١].

(١) وقوله ﷺ في حديث أبي سعيد: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن». عام بخصوص لحديث عمر أنه يقول في الميعتين لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي استحباب سؤال الوسيلة له. وفيه أنه يستحب أن يقول السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن منها ولا يتنظر فراغه من كل الأذان. وفيه أنه يستحب أن يقول بعد قوله وأنا أشهد أن محمداً رسول الله: رضيت بالله رباً ومحمداً رسولاً وبالإسلام ديناً. وفيه أنه يستحب لمن رغب غيره في خير أن يذكر له شيئاً من دلائله لينشطه ﷺ: «فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشراً ومن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة»

المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب، فإن كان الأول غير المؤذن الراتب فأيهما أول بالإقامة؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما أن الراتب أول لأنه منصبه، ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الإقامة اعتد به على المذهب الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: لا يعتد به كما لو خطب بهم واحد وأم بهم غيره فلا يجوز على قول، وأما إذا أذنوا معاً فإن اتفقوا على إقامة واحد وإلا فيقرع، قال: أصحابنا رحمهم الله: ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل الكفاية بواحد، وقال بعض أصحابنا: لا بأس أن يقيموا معاً إذا لم يؤد إلى التهريش.

(٢) في هذا الحديث فوائد منها جواز وصف الإنسان بعيب فيه للتعريف أو مصلحة ترتب عليه لا على قصد التنقيص، وهذا أحد وجوه الغيبة المباحة وهي ستة مواضع يباح فيها ذكر الإنسان بعيبه ونقصه وما يكرهه، وقد بيتهها بدلائلها واضحة في آخر كتاب الأذكار الذي لا يستغني متلين عن مثله، وسأذكرها إن شاء الله تعالى في كتاب النكاح عند قول النبي ﷺ: «أما معاوية فصولك» وفي حديث: «أن أبا سفيان رجل شحيح» وفي حديث: «بتس أخو العشرة» وأنه على نظائرها في مواضعها إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق. واسم ابن أم مكتوم عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم بن هرم بن رواحة هذا قول الأكثرين. وقيل: اسمه عبد الله بن زائدة، واسم أم مكتوم عائكة، توفي ابن أم مكتوم يوم القادسية شهيداً والله أعلم.

٨- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، وَثَلَّةُ.

٥- باب جواز أذان الأعمى إذا كان مفع بصير^(١)

(١) فيه حديث عائشة رضي الله عنها: (كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله ﷺ وهو أعمى) وقد تقدم معظم فقه الحديث في الباب قبله.

ومقصود الباب أن أذان الأعمى صحيح، وهو جائز بلا كراهة إذا كان معه بصير كما كان بلال وابن أم مكتوم، قال أصحابنا: ويكره أن يكون الأعمى مؤذناً وحده والله أعلم.

٨- (٣٨١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَذِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَعْمَى.

٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

من إيمانه، ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه. هذا آخر كلام القاضي وهو من الفاضل الجليله وبالله التوفيق.

١١- (٣٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ، عَنْ حَيَّوَةَ وَمَسْعُودِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْفَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ»^(١) فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ»^(٢).

(١) وقد فسرها ﷺ بأنها منزلة في الجنة، قال: أهل اللغة الوسيلة المنزلة عند الملك.

(٢) وقوله ﷺ: «حلت له الشفاعة» أي: وجبت وقيل: نالته.

١٢- (٣٨٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو

جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْظٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ^(١) عَنْ خُنَيْسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ^(٢) عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٣) ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٤).

(١) فقال الدارقطني في كتاب الاستدراك: هذا الحديث رواه الدراوردي وغيره مرسلًا. وقال الدارقطني أيضًا في كتاب «العلل»: هو حديث متصل وصله إسماعيل بن جعفر وهو ثقة حافظ وزيادته مقبولة، وقد رواه البخاري ومسلم في الصحيحين. وهذا الذي قاله الدارقطني في كتاب «العلل» هو الصواب، فالحديث صحيح وزيادة الثقة مقبولة، وقد سبق مثال هذا في الشرح والله أعلم.

(٢) أما أسماء الرجال ففيه خيب بن عبد الرحمن بن إساف فخييب بضم الخاء المعجمة وإساف بكسر الهمزة.

وفيه أن الأعمال يشترط لها القصد والإخلاص لقوله ﷺ (من قلبه) وأعلم أنه يستحب إجابة المؤذن بالقول مثل قوله لكل من سمعه من متطهر ومحدث وجنب وحائض وغيرهم عن لا مانع له من الإجابة، فمن أسباب المنع أن يكون في الخلاء أو جماع أهله أو نحوهما. ومنها أن يكون في صلاة فمن كان في صلاة فريضة أو نافلة فسمع المؤذن لم يوافقه وهو في الصلاة فإذا سلم أتى بمثله، فلو فعله في الصلاة فهل يكره؟ فيه قولان للشافعي عليه أظهرهما أنه يكره لأنه إغراض عن الصلاة، لكن لا تبطل صلاته إن قال: ما ذكرناه لأنها أذكاء، فلو قال: حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطلت صلاته إن كان عالمًا بتحريره لأنه كلام آدمي، ولو سمع الأذان وهو في قراءة أو تسبيح أو نحوهما قطع ما هو فيه وأتى بمناجاة المؤذن ويتابعه في الإقامة كالأذان إلا أنه يقول في لفظ الإقامة أقامها الله وأدامها، وإذا ثوب المؤذن في صلاة الصبح فقال: الصلاة خير من النوم، قال: سامعه: صدقت ويررت هذا تفصيل مذهبتنا.

وقال القاضي عياض رحمه الله: اختلف أصحابنا هل يحكي المصلي لفظ المؤذن في صلاة الفريضة والنافلة أم لا يحكيه فيهما؟ أم يحكيه في النافلة دون الفريضة؟ على ثلاثة أقوال. ومنه أبو حنيفة فيهما. وهل هنا القول مثل قول المؤذن واجب على من سمعه في غير الصلاة أم مندوب؟ فيه خلاف حكاه الطحاوي، الصحيح الذي عليه الجمهور أنه مندوب. قال: واختلفوا هل يقوله عند سماع كل مؤذن أم لأول مؤذن فقط؟ قال: واختلف قول مالك هل يتابع المؤذن في كل كلمات الأذان أم إلى آخر الشهادتين لأنه ذكر وما بعده بعضه ليس بذكر وبعضه تكرار لما سبق والله أعلم. (فصل) قال: القاضي عياض رحمه الله: قوله ﷺ: «إذا قال: المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر إلى آخره ثم قال: في آخره من قلبه دخل الجنة» إما كان كذلك لأن ذلك توحيد وثاء على الله تعالى وإتقياد لطاعته وتقويض إليه لقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فمن حصل هنا فقد حاز حقيقة الإيمان وكمال الإسلام واستحق الجنة بفضل الله تعالى، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: فرضيت بالله رباً ومحمد رسولاً وبالإسلام ديناً. قال: وأعلم أن الأذان كلمة جامعة لعقيدة الإيمان مشتملة على نوعيه من العقليات والسمعيات، فأوله إثبات الذات وما يستحقه من الكمال والتزهي عن أصدادها وذلك بقوله الله أكبر، وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه، ثم صرح بإثبات الوجدانية ونفي ضدتها من الشبهة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى، وهذه عمدة الإيمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين، ثم صرح بإثبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا ﷺ وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع، وتلك المقدمات من باب الواجبات، وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويموز في حقه سبحانه وتعالى، ثم دعا إلى ما دعاهم إليه من العبادات، فدعاهم إلى الصلاة وعقبها بعد إثبات النبوة، لأن معرفة وجوبها من جهة النبي ﷺ لا من جهة العقل، ثم دعا إلى الصلاح وهو الفوز والبقاء في النعيم المقيم، وفيه إشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء وهي آخر تراجم عقائد الإسلام، ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للإعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الإيمان وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان، وليدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة

الصورة فهو حكيم بفتح الحاء إلا اثنين بالضم حكيم هذا وزريق بن حكيم.

٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه^(١)

(١) أما فقه الباب فيه فضيلة الأذان والمؤذن، وقد جاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيحين مصرحة بعظم فضله، واختلف أصحابنا هل الأفضل للإنسان أن يرصد نفسه للأذان أم للإمامة؟ على أوجه أصحابها الأذان أفضل وهو نص الشافعي رحمته في الأم وقول أكثر أصحابنا. والثاني: الإمامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً. والثالث: هما سواء. والرابع: إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصائصها فهي أفضل وإلا فالأذان، قاله أبو علي الطبري وأبو القاسم بن كعب والمسعودي والقاضي حسين من أصحابنا وأما جمع الرجل بين الإمامة والأذان فإن جماعة من أصحابنا يستحب أن لا يفعله، وقال بعضهم يكره، وقال محققهم وأكثرهم أنه لا بأس به بل يستحب وهذا أصح والله أعلم.

١٤- (٣٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ ابْنُ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ^(١) قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ اعْتِقَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

(١) هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله كما بينه في الرواية الأخرى.

(٢) وأما لغته والفاظه فقله ﷺ: «المؤذنون أطول الناس اعتناقاً» هو بفتح همزة اعتناقاً جمع عنق، واختلف السلف والخلف في معناه: ف قيل معناه: أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله تعالى، لأن التشوف يطيل عنقه إلى ما يتطلع إليه فمعناه كثرة ما يرويه من الثواب. وقال النضر بن شميل: إذا اجتمع الناس العرق يوم القيامة طالت اعتناقهم لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق، وقيل: معناه: أنهم سادة رؤساء والعرب تصف السادة بطول العنق، وقيل: معناه: أكثر أتباعاً، وقال ابن الأعرابي معناه: أكثر الناس اعتقاداً. قال: القاضي عياض وغيره ورواه بعضهم اعتناقاً بكسر الهمزة أي: إسراراً إلى الجنة وهو من سير العنق.

١٤- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ ابْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٥- (٣٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ^(١).

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، ذَعَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ»^(٢).

(٣) وقوله: (لا حول ولا قوة إلا بالله) يجوز فيه خمسة أوجه لأهل العربية مشهورة، أحدها: لا حول ولا قوة بفتحهما بلا تنوين. والثاني: فتح الأول ونصب الثاني متوناً. والثالث: رفعهما متونين. والرابع: فتح الأول ورفع الثاني متوناً. والخامس: عكسه. قال المروزي: قال: أبو الهيثم: الحول الحركة أي: لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله، وكذا قال: ثعلب وآخرون، وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصيته ولا قوة على طاعته إلا بمعونته. وحكي هذا عن ابن مسعود رضي وحكى الجوهري لغة غريبة ضعيفة أنه يقال لا حيل ولا قوة إلا بالله بالياء، قال: والحيل والحول بمعنى، ويقال في التعبير عن قولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله الحولقة هكذا قاله الأزهرى والأكثر. وقال الجوهري: الحولقة فعلى الأولى وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله تعالى. وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة، والأول أولى لئلا يفصل بين الحروف، ومثل الحولقة الحيلة في حي على الصلاة حي على الفلاح حي على كذا، والبسلة في بسم الله، والحمللة في الحمد لله، والميللة في لا إله إلا الله، والسبعة في سبحان الله. أما أحكام الباب ففيه استحباب قول سامع المؤذن مثل ما يقول إلا في الحيلتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٤) معناه: قال: كل نوع من هذا متى كما هو المشروع فاختصر ﷺ من كل نوع شرطه تنبيهاً على باقيه، ومعنى حي على كذا أي: تعالوا إليه، والفلاح الفوز والنجاة وإصابة الخير، قالوا: وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من لفظة الفلاح ويقرب منها النصيحة، وقد سبق بيان هذا في حديث (الدين النصيحة) فمعنى حي على الفلاح أي: تعالوا إلى سبب الفوز والبقاء في الجنة والخلود في النعيم والفلاح، والفلح تطلقهما العرب أيضاً على البقاء.

١٣- (٣٨٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَكِيمِ^(١) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَيْسِ الْقُرَشِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الْحَكِيمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَهِبْتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَيُحَمَّدُ رَسُولًا وَيَا إِسْلَامَ دِينًا، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ».

قال ابن رُمح في روايته: «مَنْ قَالَ، حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ».

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ قَوْلَهُ: وَأَنَا.

(١) وفيه الحكيم بن عبد الله هو بضم الحاء وفتح الكاف، وقد سبق في الفصول التي في مقدمة الكتاب أن كل ما في الصحيحين من هذه

خَارِئَةً^(١) قَالَ وَمَعِيَ غُلَامٌ لَنَا (أَوْ صَاحِبٌ لَنَا) فَذَاذَاهُ مُنَادٍ مِنْ خَاطِطٍ بِاسْمِهِ، قَالَ: وَاشْرَفَ الَّذِي مَعِيَ عَلَى الْخَاطِطِ فَلَمْ يَرْ شَيْئًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي فَقَالَ: لَوْ شَعَرْتَ أَنَّكَ تَلْقَى هَذَا لَمْ أَرْسِلْكَ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ صَوْتًا فَتَنَادٍ بِالصَّلَاةِ.

فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا نَادَى بِالصَّلَاةِ، وَلَّى وَلَهُ حُصَاصٌ».

(١) وفيه أمية بن بسطام بكسر الباء وفتحها مصروف وغير مصروف وسبق بيانه في أول الكتاب مرات.

(٢) هو بالخاء.

١٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ (يَعْنِي الْحِزَامِيَّ)^(١) عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأَذُّبَ، فَإِذَا قَضَى التَّأَذُّبَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ^(٢) أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قَضَى التَّوْبَّ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ^(٣) يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا وَاذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ مَا يَذْهَبُ كَيْفَ صَلَّى». [أخرجه البخاري ٦٠٨ و ١٢٢٢ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ٣٢٨٥].

(١) قوله: (الحزامي) هو بالخاء المهملة والزاي.

(٢) وقوله ﷺ: «حتى إذا ثوب بالصلاة» المراد بالتوْب الإقامة وأصله من ثاب إذا رجع ومقيم الصلاة راجع إلى الدعاء إليها، فإن الأذان دعاء إلى الصلاة، والإقامة دعاء إليها.

(٣) قوله: (حتى يخطر بين المرء ونفسه) هو بضم الطاء وكسرها حكاهما القاضي عياض في المشرق، قال: ضبطناه عن المتقين بالكسر وسمعناه من أكثر الرواة بالضم، قال: والكسر هو الوجه ومعناه: يوسوس وهو من قولهم خطر الفحل بذنبه إذا حركه فضر به فخلبه، وأما بالضم فمن السلوك والمرور أي: يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله عما هو فيه، وبهذا فسر الشارحون للموطأ وبالأول فسر الخليل.

٢٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْهَبُ كَيْفَ صَلَّى^(١)».

(١) قوله: (حتى يظل الرجل إن يذري كيف صلى) إن بمعنى ما كما في الرواية الأولى هنا هو المشهور في قوله «إن يذري أنه» بكسر همزة إن، قال القاضي عياض: وروي بفتحها قال: وهي رواية ابن عبد البر وادعى أنها رواية أكثرهم، وكذا ضبطه الأصيلي في كتاب البخاري والصحيح

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرُّوحَاءِ^(٢) فَقَالَ: هِيَ مِنْ الْمَدِينَةِ سِتَّةً وَثَلَاثُونَ مِيلًا..

(١) وقوله: (الأعمش عن أبي سفيان) اسم أبي سفيان طلحة بن نافع سبق بيانه مرات.

(٢) قوله: (مكان الروحاء) هي بفتح الراء وبالحاء المهملة وبالمد.

(٣) وقوله: (قال سليمان فسأله عن الروحاء) سليمان هو الأعمش سليمان بن مهران، والمسؤول أبو سفيان طلحة بن نافع.

١٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٦- (٣٨٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ)

قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ أَحَالَ^(١) لَهُ ضُرَاطَ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوَسْوَسَ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ ذَهَبَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوَسْوَسَ». [وسأله بعد الحديث: ٥٦٩].

(١) هو بالخاء المهملة أي: ذهب هاربا.

١٧- () حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَسَّانَ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ)، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ^(١)».

(١) قوله: (وله حصاص) هو بحاء مهملة مضمومة وصادين مهملتين أي: ضراط كما في الرواية الأخرى، وقيل: الحصاص شدة العدو قالهما أبو عبيد والأئمة من بعده. قال العلماء: وإنما أذبر الشيطان عند الأذان لئلا يسمعه فيضطر إلى أن يشهد له بذلك يوم القيامة لقول النبي ﷺ: «لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» قال القاضي عياض: وقيل: إنما يشهد له المؤمنون من الجن والإنس، فأما الكافر فلا شهادة له، قال: ولا يقبل هذا من قائله لما جاء في الآثار من خلافه، قال: وقيل: إن هذا فيمن يصح منه الشهادة ممن يسمع، وقيل: بل هو عام في الحيوان والجماد، وأن الله تعالى يخلق لها ولها لا يعقل من الحيوان إدراكا للأذان وعقلا ومعركة، وقيل: إنما يدبر الشيطان لعظم أمر الأذان لما اشتمل عليه من قواعد التوحيد وإظهار شعائر الإسلام وإعلانه، وقيل: لئلا يسه من وسوسة الإنسان عند الإعلان بالتوحيد.

١٨- () حَدَّثَنِي أُمِيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ^(١) حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَّعٍ) حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبِي إِلَى يَزِيدِ

الكسر.

٩- باب استحباب رفع اليدين خذو المنكبين

مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ، وَفِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ،
وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ^(١)

(١) أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام واختلفوا فيما سواها، فقال الشافعي وأحمد ومجمهور العلماء من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم: يستحب رفعهما أيضاً عند الركوع وعند الرفع منه وهو رواية عن مالك. والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع آخر رابع وهو إذا قام من التشهد الأول وهذا القول هو الصواب، فقد صح فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يفعلهُ رواه البخاري. وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح. وقال أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري من أصحابنا وبعض أهل الحديث: يستحب أيضاً في السجود. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة: لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام وهو أشهر الروايات عن مالك وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع. وحكي عن داود وإيجابه عند تكبيرة الإحرام وبهذا قال: الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار السيار من أصحابنا أصحاب الوجوه، وقد حكيت عنه في شرح المهذب وفي تهذيب اللغات.

وأما صفة الرفع فالشهور من مذهبنا ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه حتى منكبيه بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه أي: أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه فهذا معنى قولهم حتى منكبيه، وبهذا جمع الشافعي رحمه بين روايات الأحاديث فاستحسن الناس ذلك منه.

وأما وقت الرفع ففي الرواية الأولى رفع يديه ثم كبر، وفي الثانية كبر ثم رفع يديه، وفي الثالثة إذا كبر رفع يديه، ولأصحابنا فيه أوجه، أحدها: يرفع غير مكبر ثم يتدأ التكبير مع إرسال اليدين وينتهي مع انتهائه. والثاني: يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما. والثالث: يتدأ الرفع من ابتدائه التكبير وينتهي معاً. والرابع: يتدأ بهما معاً وينتهي التكبير مع انتهاء الإرسال. والخامس: وهو الأصح: يتدأ الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس تم الباقي، وإن فرغ منهما حظ يديه ولم يستتم الرفع، ولو كان أقطع اليدين من المعصم أو إحداهما رفع الساعد، وإن قطع من الساعد رفع العضد على الأصح.

وقيل: لا يرفعه لو لم يقدر على الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص منه فعل الممكن، فإن أمكن فعل الزائد، ويستحب أن يكون كفاه إلى القبلة عند الرفع وأن يكشفهما وأن يفرق بين أصابعهما تفرقاً وسطاً، ولو ترك الرفع حتى أتى ببعض التكبير رفعهما في الباقي، فلو تركه حتى أتاه لم يرفعهما بعده، ولا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يبلغ في مده بالتعطيط بل يأتي به مبيئاً وهل يده أو يخففه؟ فيه وجهان أصحابنا يخففه، وإذا وضع يديه حفظهما تحت صدره فوق سرتة هذا مذهب الشافعي والأكثرين. وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي تحت سرتة، والأصح أنه إذا

أرسلهما أرسلهما إرسالاً خفيفاً إلى تحت صدره فقط ثم يضع اليدين على اليسار، وقيل: يرسلهما إرسالاً بليغاً ثم يستأنف رفعهما إلى تحت صدره والله أعلم.

واختلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي رحمه: فعلته إعظاماً لله تعالى وإتباعاً لرسول الله ﷺ. وقال غيره: هو استكانة واستسلام وانقياد، وكان الأسير إذا غلب مد يديه علامة للاستسلام، وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه، وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكلية على الصلاة ومناجاة ربه سبحانه وتعالى كما تضمن ذلك قوله: الله أكبر، فيطابق فعله قوله، وقيل: إشارة إلى دخوله في الصلاة، وهذا الأخير غرض بالرفع لتكبيرة الإحرام، وقيل: غير ذلك، وفي أكثرها نظر والله أعلم.

٢١- (٣٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ غُبَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.
وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكَبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ. (أخرجه البخاري ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٨ و ٧٣٩).

٢٢- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا خَذَوَيْ مَنْكَبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ،^(١) فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ.

(١) وقوله: (إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ثم كبر) فيه إثبات تكبيرة الإحرام وقد قال: ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث.

وقال ﷺ: «لذي علمه الصلاة: إذا قمت إلى الصلاة فكبر». وتكبيرة الإحرام واجبة عند مالك والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم، إلا ما حكاه القاضي عياض رحمه الله وجماعة عن ابن المسيب والحسن والزهرى وقسادة والحكم والأوزاعي أنه سنة ليس بواجب، وأن الدخول في الصلاة يكشف في النية، ولا أظن هذا يصح عن هؤلاء الأعلام مع هذه الأحاديث الصحيحة مع حديث علي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «مفتاح الصلاة

الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ولفظة التكبير الله أكبر فهذا يجزي بالإجماع.

قال الشافعي: ويجزي الله الأكبر لا يجزي غيرهما. وقال مالك: لا يجزي إلا الله أكبر وهو الذي ثبت أن النبي ﷺ كان يقوله، وهذا قول منقول عن الشافعي في القديم، وأجاز أبو يوسف الله الكبير، وأجاز أبو حنيفة الاقتصار فيه على كل لفظ فيه تعظيم الله تعالى كقوله: الرحمن أكبر، أو الله أجل أو أعظم، وخالفه جمهور العلماء من السلف والخلف، والحكمة في ابتداء الصلاة بالتكبير افتتاحها بالتزوية والتعظيم لله تعالى ونعته بصفات الكمال والله أعلم.

٢٣- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ (وَهُوَ ابْنُ الْمُثَنَّى)، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَهْزَادٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

كَمَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذَوِ مَتَكِبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ.

٢٤- (٣٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

أَنَّهُ رَأَى مَالِكََ ابْنَ الْحُوَيْرِثِ، إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا.

٢٥- () حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ.

عَنْ مَالِكِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ.

٢٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّهُ رَأَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ: حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

١٠- باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع

في الصلاة، إلا رفعة من الركوع فيقول فيه:

سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ^(١)

(١) فيه إثبات التكبير في كل خفض ورفع إلا في رفعه من الركوع فإنه يقول: سمع الله لمن حمده، وهذا يجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة. وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام، وبعضهم يزيد عليه بعض ما جاء في حديث أبي هريرة، وكان هؤلاء لم يبلغهم فعل رسول الله ﷺ، ولهذا كان أبو هريرة يقول: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ، واستغر العمل على ما في حديث أبي هريرة هذا، ففي كل صلاة ثنائية إحدى عشرة تكبيرة وهي تكبيرة الإحرام وخمس في كل ركعة، وفي الثلاثية سبع عشرة وهي تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول وخمس في كل ركعة، وفي الرباعية ثمان وعشرون، ففي المكتوبات الخمس أربع وتسعون تكبيرة. وأعلم أن تكبيرة الإحرام واجبة وما عداها سنة لو تركه صحت صلاته لكن فاتته الفضيلة وموافقة السنة، هذا مذهب العلماء كافة إلا أحمد بن حنبل ﷺ في إحدى الروايتين عنه أن جميع التكبيرات واجبة.

ودليل الجمهور أن النبي ﷺ علم الأعرابي الصلاة فعلمه واجباتها فذكر منها تكبيرة الإحرام ولم يذكر ما زاد، وهذا موضع البيان ووقفه، ولا يجوز التأخير عنه.

٢٧- (٣٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (أخرجه البخاري ٧٨٥ و ٨٠٣ و ٧٩٥).

٢٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْمَشْيِ^(٢) بَعْدَ الْجُلُوسِ.

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (١) وقوله: (يكبر حين يهوي ساجدا ثم يكبر حين يرفع ويكبر حين

يقوم من المثنى، هنا دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات وسقطه عليها، فبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ويمدحه حتى يصل حد الركعين، ثم يشرع في تسبيح الركوع ويبدأ بالتكبير حين يشرع في الهوي إلى السجود ويمدحه حتى يضع جبهته على الأرض، ثم يشرع في تسبيح السجود ويبدأ في قوله: سمع الله لمن حمده حين يشرع في الرفع من الركوع ويمدحه حتى يتصب قائماً، ثم يشرع في ذكر الاعتدال وهو ريتا لك الحمد إلى آخره، ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال ويمدحه حتى يتصب قائماً، هنا مذهب العلماء كافة، إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وبه قال: مالك أنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائماً، ودليل الجمهور ظاهر الحديث.

(٢) وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي رضي الله عنه وطائفة أنه يستحب لكل مصل من إمام ومأموم ومفرد أن يجمع بين سماع الله لمن حمده وريثا لك الحمد فيقول: سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وريثا لك الحمد في حال استوائه وانتصابه في الاعتدال لأنه ثبت أن رسول الله ﷺ فعلهما جميعاً. وقال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وسيأتي بسط الكلام في هذه المسألة وفروعها وشرح الفاظها ومعانيها حيث ذكره مسلم رحمه الله تعالى بعد هذا إن شاء الله تعالى.

٢٩- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، بِوُثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري ٧٨٩ و ٨٠٣).

٣٠- () وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ، حِينَ يَسْتَحْلِفُهُ مَرْوَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

وَفِي حَدِيثِهِ: فَإِذَا قَضَاهَا وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟ قَالَ: إِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ.

٣٢- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، وَتَحَدَّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٣- (٣٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَخَلْفَ ابْنِ هِشَامٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ عِيلَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ:

صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ اخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: قَدْ ذَكَرْتَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ. (١) (إخرجه البخاري ٧٨٤ و ٧٨٩ و ٨٢٦).

(١) قوله: (لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ) فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه كان هجر استعمال التكبير في الانتقالات والله أعلم.

١١- باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة،

وإنه إذا لم يخمين الفاتحة ولا أمكنه تعلمها

قرأ ما تيسر له من غيرها (١)

(١) فيه قوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وفي رواية: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثاً غير تمام فقبل لأيي هزيمة إذا نكون وراء الإمام فقال اقرأ بها في نفسك فلاني سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال: الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل فإذا قال: العبد الحمد لله إلى آخره) وفيه حديث الأعرابي المسيء صلاته. أما الفاظ الباب.

٣٤- (٣٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ ابْنِ الرَّبِيعِ.

عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ، يَتْلُعُ بِوَالنَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». (١) (إخرجه البخاري ٧٥٦).

(١) وقوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) فيه دليل لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى ومن وافقه أن قراءة الفاتحة واجبة على الإمام والمأموم والمفرد، وما يؤيد وجوبها على المأموم قول أبي هريرة: (اقرأ بها

عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَيْتَنِي عَلَى عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قَالَ مَجْلَدُنِي عَبْدِي. ^(٣) (وَقَالَ مَرَّةً: فَوُضَّ إِلَيَّ عَبْدِي) فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ: ﴿أَعْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. ^(٤)

قال سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي أَبُو الْعَلَاءِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَعْقُوبَ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ.

(١) فالخداج بكسر الخاء المعجمة قال: الخليل بن أحمد والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والمروزي وآخرون: الخداج نقصان يقال خدجت الناقة إذا ألفت ولدا قبل أوان التاج وإن كان تام الخلق وأخدجته إذا ولدته ناقصاً وإن كان تمام الولادة، ومنه قيل لذي اليد خدج اليد أي: ناقصها، قالوا: فقلوه: (خداج) أي: ذات خداج. وقال جماعة من أهل اللغة: خدجت وأخدجت إذا ولدت لغير تمام، وأم القرآن اسم الفاتحة وسُميت أم القرآن لأنها فاتحة كما سُميت مكة أم القرى لأنها أصلها.

(٢) قوله سبحانه وتعالى: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين» الحديث قال العلماء: المراد بالصلاة هنا الفاتحة سُميت بذلك لأنها لا تصح إلا بها كقلوه: «الحج عرفة» ففيه دليل على وجوبها بميتها في الصلاة، قال العلماء: والمراد قسمتها من جهة المعنى لأن نصفها الأول تحميد لله تعالى وتمجيد وثناء عليه وتفويض إليه، والنصف الثاني سؤال وطلب وتضرع وانتظار، واحتج القائلون بأن البسلة ليست من الفاتحة بهذا الحديث وهو من أوضح ما احتجوا به. قالوا: لأنها سبع آيات بالإجماع فثلاث في أولها ثناء أولها الحمد لله، وثلاث دعاء أولها اهدنا الصراط المستقيم، والسابعة متوسطة وهي إياك نعبد وإياك نستعين، قالوا: ولأنه سبحانه وتعالى قال: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين» فإذا قال: العبد الحمد لله رب العالمين فلم يذكر البسلة ولو كانت منها لذكرها، وأجاب أصحابنا وغيرهم عن بقول أن البسلة آية من الفاتحة بأجوبة، أحدها: أن التصنيف عائد إلى جملة الصلاة لا إلى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ. والثاني: أن التصنيف عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة. والثالث: معناه: فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين. قال العلماء: وقوله تعالى حمدني عبدتي وأثنى علي ومجدي إنما قاله لأن التحميد الثناء بمجمل الفعل والتمجيد الثناء بصفات الجلال، ويقال أثنى عليه في ذلك كله، ولهذا جاء جواباً للرحمن الرحيم لاشتمال اللفظين على الصفات الذاتية والفعلية.

وقوله: وربما قال: فوض إليَّ عبدتي وجه مطابقة هذا لقوله مالك يوم الدين أن الله تعالى هو المفرد بالملك ذلك اليوم ومجزاء العباد وحسابهم والدين الحساب وقيل: الجزاء، ولا دعوى لأحد ذلك اليوم ولا مجاز. وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازي ويدعي بعضهم دعوى باطلة وهذا كله ينقطع في ذلك اليوم هذا معناه، وإلا فالله سبحانه وتعالى هو المالك،

في نفسك) فمعناه: اقراها سرّاً بحيث تسمع نفسك، وأما ما حمله عليه بعض المالكية وغيرهم أن المراد تدبر ذلك وتذكره فلا يقبل لأن القراءة لا تطلق إلا على حركة اللسان بحيث يسمع نفسه، ولهذا اتفقوا على أن الجنب لو تدبر القرآن بقلبه من غير حركة لسانه لا يكون قارئاً مرتكباً لقراءة الجنب المحرمة. وحكى القاضي عياض عن علي بن أبي طالب عليه ربيعة وعمر بن أبي صفرة عن أصحاب مالك أنه لا يجب قراءة أصلاً وهي رواية شاذة عن مالك. وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة رضي الله عنهم: لا يجب القراءة في الركعتين الأخيرتين بل هو بالخيار إن شاء قرأ وإن شاء سجع وإن شاء سكت، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف وجوب الفاتحة في كل ركعة لقوله ﷺ للأعرابي: «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

٣٥- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ ابْنِ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ.

عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

٣٦- () حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ الرَّبِيعِ، الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ وَجْهُ مِنْ بَنِيهِمْ، أَخْبَرَهُ.

أَنَّ عُبَادَةَ ابْنَ الصَّامِتِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

٣٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلُهُ.

وَرَأَى: فَصَاعِداً.

٣٨- (٣٩٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِيهِ خِذَاجٌ» ^(١). ثَلَاثًا، غَيْرُ تَمَامٍ، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَقَالَ: أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ، فَإِنِّي سَوَّغْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» ^(٢) وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَوْلَنِي

(٢) وأما الأحكام فيه وجوب قراءة الفاتحة وأنها متعينة لا يجزي غيرها إلا لمجاز عنها، وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة رحمه الله وطائفة قليلة: لا تجب الفاتحة بل الواجب آية من القرآن لقوله رحمه الله: «اقرأ ما تيسر» ودليل الجمهور قوله رحمه الله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن» فإن قالوا المراد لا صلاة كاملة قلنا هذا خلاف ظاهر اللفظ، وما يؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه بإسناد صحيح وكذا رواه أبو حاتم بن حبان. وأما حديث اقرأ ما تيسر فمحمول على الفاتحة فإنها متيسرة، أو على ما زاد على الفاتحة بعدها، أو على من عجز عن الفاتحة.

٤٢- (٣٩٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَاةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ.

يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَانَهُ لَكُمْ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَاهُ لَكُمْ.^(١)

(١) وقول أبي هريرة رضي الله عنه: (إن رسول الله ﷺ قال: لا صلاة إلا بقراءة، قال: أبو هريرة: فما أعلن رسول الله ﷺ أعلناه لكم وما أخفاه أخفيته لكم) معناه: ما جهر فيه بالقراءة جهرنا به وما أسر أسرنا به، وقد اجتمعت الأمة على الجهر بالقراءة في ركعتي الصبح والجمعة والأوليين من المغرب والعشاء، وعلى الإسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والآخرين من العشاء، واختلفوا في العيد والاستسقاء ومنعنا الجهر فيهما، وفي نوافل الليل قيل يجهر فيها وقيل: بين الجهر والإسرار، ونوافل النهار يسر بها، والكسوف يسر بها نهاراً ويجهر ليلاً، والجنائز يسر بها ليلاً ونهاراً وقيل: يجهر ليلاً، ولو فاتته صلاة ليلة كالعشاء فقصاها في ليلة أخرى جهر، وإن قصاها نهاراً فوجهان: الأصح يسر والثاني يجهر، وإن فاتته نهاره كالظهر فقصاها نهاراً أسر، وإن قصاها ليلاً فوجهان: الأصح يجهر والثاني يسر. وحيث قلنا يجهر أو يسر فهو سنة فلو تركه صحت صلاته ولا يسجد للسهر عندنا.

٤٣- () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهِيَ خَيْرٌ، وَإِنْ أَنْهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْزَأَتْ عَنْكَ. (وَأَعْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ ٧٧٢).

٤٤- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ (يَغْنِي) ابْنُ زُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ

وَالْمَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِلدَّارَيْنِ وَمَا فِيهِمَا وَمِنْ فِيهِمَا، وَكُلٌّ مِنْ سِوَاهُ مَرْسُوبٌ لَهُ عِبْدٌ مَسْخَرٌ، ثُمَّ فِي هَذَا الْإِعْتِرَافِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّعْجِيدِ وَتَقْرِضُ الْأَمْرَ مَا لَا يَخْفَى.

(٣) قوله عز وجل: (مجندني عبدي) أي: عظمي.

(٤) وقوله تعالى: (إذا قال العبد: اهتدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة فهذا لعبدي) هكذا هو في صحيح مسلم، وفي غيره فهو لاء لعبدي، وفي هذه الرواية دليل على أن اهتدنا وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا آيتان، وفي المسألة، خلاف مبني على أن البسمة من الفاتحة أم لا؟ فمنعها ومنعها الأكثرين أنها من الفاتحة وأنها آية واهتدنا وما بعده آيتان. ومنعها مالك وغيره ممن يقول أنها ليست من الفاتحة يقول اهتدنا وما بعده ثلاث آيات، وللاكثرين أن يقولوا قوله هؤلاء المراد به الكلمات لا الآيات بدليل رواية مسلم (فهذا لعبدي)، وهذا أحسن من الجواب بأن الجمع محمول على الاثنين لأن هذا مجاز عند الأكثرين فيحتاج إلى دليل على صرفه عن الحقيقة إلى المجاز والله أعلم.

٣٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الثَّعْلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى هِشَامِ ابْنِ زُهْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.
٤٠- () (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الثَّعْلَاءُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَعْقُوبَ، أَنَّ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ هِشَامِ ابْنِ زُهْرَةَ أَخْبَرَهُ.^(١)

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ». بِوَثْلٍ خَلِيشِ سَفِيَانٍ.

وَفِي خَلِيشِهِمَا: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي يَصْطِفِي، فَيَصْطِفِي لِي وَيَصْطِفِي لِعَبْدِي».

(١) قوله: (أن أبا السائب أخبره) أبو السائب هذا لا يعرفون له اسماً وهو ثقة.

٤١- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَعْقِرِيُّ،^(١) حَدَّثَنَا النَّضَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، أَخْبَرَنِي الثَّعْلَاءُ، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ أَبِي وَبْنِ أَبِي السَّائِبِ، وَكَانَا جَلِيسِي أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ»^(٢) يَقُولُهَا ثَلَاثًا، بِوَثْلٍ خَلِيشِهِمْ..

(١) قوله: (حدثني أحمد بن جعفر المعقري) هو بفتح الميم وإسكان العين وكسر القاف منسوب إلى معقر وهي ناحية من اليمن.

الْقُرْآنَ، ثُمَّ ارْكَعَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسُكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(١) [إخرجه البخاري ٧٥٧ و ٧٩٣ و ١٢٥٢]

(١) قال الدارقطني في استدراكاته: خالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عيد الله، فكلهم رَوَوْه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة لم يذكرُوا أباه، قال الدارقطني: ويحيى حافظ فيعتمد ما رَوَاهُ فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رَوَاهُ الأكثرون لم يضر في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب، ومقصودي بذكر هذا أن لا يشتد بذكر الدارقطني أو غيره له في الاستدراكات الله عز وجل أعلم.

(٢) هذا الحديث مشتمل على فوائد كثيرة، ولعلهم أولاً أنه عمول على بيان الواجبات دون السنن، فإن قيل لم يذكر فيه كل الواجبات فقد بقي واجبات مجمع عليها واختلف فيها فمن المجمع عليه النية والقعود في الشهد الأخير وترتيب أركان الصلاة، ومن المختلف فيه الشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام، وهذه الثلاثة واجبة عند الشافعي رحمه الله تعالى، وقال بوجوب السلام الجمهور، وأوجب الشهد كثيرون، وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي الشعبي وأحمد بن حنبل وأصحابهما، وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي نية الخروج من الصلاة، وأوجب أحمد رحمه الله تعالى الشهد الأول وكذلك التسبيح وتكبيرات الانتقالات، فالجواب أن الواجبات الثلاثة المجمع عليها كانت معلومة عند السائل فلم يحتاج إلى بيانها، وكذا المختلف فيه عند من يوجبها بحمله على أنه كان معلوماً عنده، وفي هذا الحديث دليل على أن إقامة الصلاة ليست واجبة.

وفيه وجوب الطهارة واستقبال القبلة وتكبيرة الإحرام والقراءة.

وبه أن التمدد ودعاء الانتاح ورفع اليدين في تكبيرة الإحرام ووضع اليد اليمنى على اليسرى، وتكبيرات الانتقالات وتسيحات الركوع والسجود وهيئات الجلوس ووضع اليد على الفخذ وغير ذلك مما لم يذكره في الحديث ليس بواجب إلا ما ذكرناه من المجمع عليه والمختلف فيه.

وفيه: دليل على وجوب الاعتدال عن الركوع والجلوس بين السجنتين ووجوب الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجنتين وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، ولم يوجبها أبو حنيفة رحمه الله تعالى وطائفة يسيرة، وهذا الحديث حجة عليهم وليس عنه جواب صحيح.

وأما الاعتدال فالمشهور من مذهبنا ومذهب العلماء يجب الطمأنينة فيه كما يجب في الجلوس بين السجنتين، وتوقف في إيجابها بعض أصحابنا، واحتج هذا القائل بقوله ﷺ في هذا الحديث: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً» فاكفى بالاعتدال ولم يذكر الطمأنينة كما ذكرها في الجلوس بين السجنتين وفي الركوع والسجود.

وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها وهو مذهبنا ومذهب الجمهور كما سبق.

اسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا اخْفِيَانَهُ مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجَزَاتُ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ»^(١)

(١) قوله: (ومن قرأ بأمر الكتاب أجزأت عنه ومن زاد فهو أفضل) فيه دليل لوجوب الفاتحة وأنه لا يجرى غيرها، وفيه استحباب السورة بعدها، وهذا مجمع عليه في الصبح والجمعة والأولين من كل الصلوات، وهو سنة عند جميع العلماء. وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة وهو شاذ مردود، وأما السورة في الثالثة والرابعة فاختلف العلماء هل تستحب أم لا؟ وكره ذلك مالك رحمه الله تعالى، واستحبه الشافعي ﷺ في قوله الجليل دون القديم والقديم هنا أصح. وقال آخرون: هو غير إن شاء قرأ وإن شاء سبى وهذا ضعيف. وتستحب السورة في صلاة النافلة ولا تستحب في الجنازة على الأصح لأنها مبنية على التخفيف، ولا يزداد على الفاتحة إلا التامين عقبها. ويستحب أن تكون السورة في الصبح، والأولين من الظهر من طوال الفصل، وفي العصر والعشاء من أوسطه، وفي المغرب من قصاره. واختلفوا في تطويل القراءة في الأولى على الثانية، والأشهر عندنا أنه لا يستحب بل يسرى بينهما، والأصح أنه يطول الأولى للحديث الصحيح، وكان يطول في الأولى ما لا يطول في الثانية. ومن قال: بالقراءة في الآخرين من الرباعية بقول هي أخف من الأوليين، واختلفوا في تقصير الرابعة على الثالثة والله أعلم. وحيث شرعت السورة فتركها فاتته الفضيلة ولا يسجد للسهو، وقراءة سورة قصيرة أفضل من قراءة قلدها من طويلة، ويقرأ على ترتيب المصحف ويكره عكسه ولا تبطل به الصلاة، ويجوز القراءة بالقراءات السبع ولا يجوز بالشواذ، وإذا لحن في الفاتحة لحناً يخل بالمعنى كقسم ثاء أنعمت أو كسرهما أو كسر كاف إياك بطلت صلاته، وإن لم يخل بالمعنى كفتح الباء من المنضوب عليهم ونحوه كره ولم تبطل صلاته، ويجب ترتيب قراءة الفاتحة وموالاتها ويجب قراءتها بالعربية ويعمر بالمعجبة، ولا تصح الصلاة بها سواء عرف العربية أم لا، ويشترط في القراءة وفي كل الأذكار إسماع نفسه، والأخرس ومن في معناه: يحرك لسانه وشفته بحسب الإمكان ويجزئه والله أعلم.

٤٥- (٣٩٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ، قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَقَرَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ». ثُمَّ قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا أَحْسِنَ غَيْرَ هَذَا، عَلَّمَنِي. قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنْ

يسمع، فلا معنى لسكوته من غير استماع، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته فالأصح أنه يقرأ السورة لما ذكرناه والله أعلم.

٤٧- (٣٩٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَثَيِّبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

قال سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ ابْنِ أَوْفَى^(١).

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ (أَوْ الْعَصْرِ) فَقَالَ: «إِيَّكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا»..

(١) قوله: (من قتادة عن زرارة) وفي الرواية الثانية: (عن قتادة قال: سمعت زرارة) فيه فائدة وهي أن قتادة رحمه الله تعالى مدلس، وقد قال في الرواية الأولى عن، والمدلس لا يمتنع بعنقه إلا أن يثبت سماعه لذلك الحديث عن عنعن عنه في طريق آخر. وقد سبق التنبيه على هذا في مواطن كثيرة والله أهم.

٤٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَوَّغْتُ زُرَّارَةَ ابْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: «إِيَّكُمْ قَرَأَ» أَوْ «إِيَّكُمْ الْقَارِئُ». فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، فَقَالَ: «قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا».

٤٩- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا».

١٣- باب حُجَّةٌ عَنْ قَالَ: لَا يُجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ^(١)

(١) فيه قول ثن: (صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحداً منهم يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم) وفي رواية: (وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) في إسناده قتادة عن ثن.

وفيه أن المتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل ولم يسأله عنه يستحب له أن يذكره له، ويكون هذا من النصيحة لا من الكلام فيما لا يعني، وموضع الدلالة أنه قال: (علمني يا رسول الله أي علمني الصلاة، فعلمه الصلاة واستقبال القبلة والوضوء وليس من الصلاة لكنهما شرطان لها).

وفيه الفرق بالمتعلم والجاهل وملاحظته وإيضاح المسألة له، وتلخيص المقاصد والاختصار في حقه على المهم دون المكملات التي لا يمتثل حاله حفظها والقيام بها.

وفيه استحباب السلام عند اللقاء ووجوب رده، وأنه يستحب تكراره إذا تكرر اللقاء وإن قرب العهد وأنه يجب رده في كل مرة، وإن صيغة الجواب: وعليكم السلام أو وعليك بالراء، وهذه الراو مستحبة عند الجمهور وأوجبها بعض أصحابنا وليس بشيء بل الصواب أنها سنة، وقال الله تعالى ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ وفيه أن من أدخل ببعض واجبات الصلاة لا تصح صلاته ولا يسمى مسلماً بل يقال لم تصل، فإن قيل كيف تركه مراراً يصلي صلاة فاسدة؟ فالجواب أنه لم يؤذن له في صلاة فاسدة ولا علم من حاله أنه يأتي بها في المرة الثانية والثالثة فاسدة، بل هو محتمل أن يأتي بها صحيحة، وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة، كما أمرهم بالإحرام بالحج ثم يفسخه إلى العمرة ليكون أبلغ في تقرير ذلك عندهم والله أعلم.

٤٦- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةٍ: وَسَاقَا الْخَلِيفَتَيْنِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَرَأَى فِيهِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْتَبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَبِغِلِ الْقَبْلَةَ فَكَبِّرْ». وأخرج البخاري ١٢٥١ و٦٦٦٧.

١٢- باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة

خَلْفَ إِمَامِهِ^(١)

(١) فيه قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر فقال: إياكم قرا خلفي سبح اسم ربك الأعلى؟ فقال رجل: أنا ولم ألد بها إلا الخير، قال: قد علمت أن بعضكم خالجنها) وفي الروایتين الأخيرتين أنه كان في صلاة الظهر بلا شك خالجنها أي: نازعنها، ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه والإنكار في جهره أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا من أصل القراءة، بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية، وفيه إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام وللمأموم وهذا الحكم عندنا.

ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرؤها في الجهرية وهذا غلط، لأنه في الجهرية يؤمر بالإتصات وهنا لا

٥٠- (٣٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ،
كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ.

قال ابن المثنى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
قال: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسٍ قال: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ،
وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ. [إرجعه البخاري ٧٤٣].

٥١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو قَاوَدٍ، حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: قال شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قال:
نَعَمْ،^(١) وَنَحْنُ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ.

(١) وفي الطريق الثاني (قبل لقنادة اسمته من أنس؟ قال: نعم)
وهذا تصريح بسماعه فينتهي ما يخاف من إرساله لتعليقه، وقد سبق مثله
في آخر الباب قبله.

٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ
ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عُبَيْدَةَ.

أَنْ عُمَرُ^(١) ابْنُ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهِؤَلَاءِ الْكَلِمَاتِ
يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ،^(٢) تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى
جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

^(٣) وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ
حَدَّثَهُ قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ،
فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَتِهِ، وَلَا فِي آخِرِهَا.^(٤)

(١) قال أبو علي الغساني: هكذا وقع عن عبدة أن عمر وهو مرسل
يعني أن عبدة وهو ابن أبي لبابة لم يسمع من عمر.

(٢) وقوله: (سبحانك اللهم وبحمدك) قال الخطابي: أخبرني ابن
خلاد قال: سألت الزجاج عن الروا في قوله: وبحمدك فقال معناه:
سبحانك اللهم وبحمدك سبحتك، قال: والجد هنا العظمة والله تعالى أعلم.

(٣) قال: وقوله بعده عن قتادة يعني الأوزاعي عن قتادة عن أنس
هذا هو المقصود من الباب وهو حديث متصل بهذا كلام الغساني،
والمقصود أنه عطف قوله وعن قتادة على قوله عن عبدة، وإنما فعل مسلم
هذا لأنه سمعه هكذا فإداه كما سمعه، ومقصوده الثاني المتصل دون الأول
المرسل، ولهذا نظائر كثيرة في صحيح مسلم وغيره، ولا إنكار في هذا كله.

(٤) وقوله: (يستفتحون بالحمد لله) وهو يرفع الدال على الحكاية،
استدل بهذا الحديث من لا يرى البسملة من الفاتحة ومن يراها منها ويقول

لا يجهز، ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى وطوائف من السلف والخلف
أن البسملة آية من الفاتحة وأنه يجهز بها حيث يجهز بالفاتحة، واعتمد
أصحابنا ومن قال: بأنها آية من الفاتحة أنها كتبت في المصحف بخط
المصحف، وكان هذا باتفاق الصحابة وإجماعهم على أن لا يثبتوا فيه بخط
القرآن غير القرآن، وإجماع بعدهم المسلمون كلهم في كل الأعمار إلى يومنا،
وإجماعنا أنها ليست في أول براءة، وأنها لا تكتب فيها وهذا يؤكد ما قلناه.

٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ
مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي
طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

١٤- باب حُجَّةٍ مَنْ قَالَ: الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ
سُورَةٍ، سِوَى بَرَاءَةِ

٥٣- (٤٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ السُّعَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ
ابْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا الْمُخْتَارُ ابْنُ فَلْقُلٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنِ
مُسْهِرٍ، عَنْ الْمُخْتَارِ.

عَنْ أَنَسٍ، قال: يَتَنَبَّأُ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ يَتَنَبَّأُ
أَظْهَرْنَا،^(٢) إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُبْسِئًا، فَقُلْنَا: مَا
أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «أَنْزَلَتْ عَلَيَّ آيَةً»^(٣) سُورَةٌ.
فَقَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ، فَصَلِّ
لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ، إِنَّ شَأْنَيْكَ هُوَ الْأَبْتَرُ»^(٤) ثُمَّ قال: «أَتَذْكُرُونَ مَا
الْكَوْثَرُ؟» فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قال: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَذَّتِيهِ
رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرْدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ
الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَذَدُ النَّجْمِ، فَيَخْلُجُ»^(٥) الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّا
إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، يَقُولُ: مَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَتْ بَعْدَكَ»^(٦).

رَأَى ابْنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: يَتَنَبَّأُ أَظْهَرْنَا فِي الْمَسْجِدِ،
وَقَالَ: «مَا أَحْدَثَ بَعْدَكَ».

(١) قوله: (يتنبأ) قال: الجوهري: يتنبأ فعل أشيعت الفتحة فصارت ألفاً
واصلقة، ومن قال: وبينما بمعناه زيدت فيه ما يقول يتنا نحن نرقبه أثنائنا أي:
أثنائنا بين أوقات وقتنا إياه، ثم حذف المضاف الذي هو أوقات، قال: وكان
الأصمعي: يخفض ما بعد يتنا إذا صلح في موضعه بين وغيره يرفع ما بعد
يتنا وبينما على الابتداء والخبر.

(٢) قوله: (بين أظهرنا) أي: يتنا. قوله: أخفى إغفافة أي: نام.

(٣) وقوله: (آيَةً) أي: قريباً وهو بالمد ويجوز القصر في لغة قليلة وقد
قرئ به في السج. والشائئ الجفص. والأبتر هو المقطع العقب وقيل:
المقطع عن كل خير. قالوا: أنزلت في العاص بن وائل. والكوثر هنا نهر

في الجنة كما فسره النبي ﷺ، وهو في موضع آخر عبارة عن الخير الكثير.

(٤) وقوله (يُخْتَلَجُ) أي: يمتزج ويقطع. في هذا الحديث فوائد منها أن البسمة في أوائل السور من القرآن وهو مقصود مسلم يادخال الحديث هنا. وفيه جواز النوم في المسجد، وجواز نوم الإنسان محضرة أصحابه، وأنه إذا رأى التابع من متبوعه تبسماً أو غيره مما يقتضي حدوث أمر يستحب له أن يسأل عن سببه. وفيه إثبات الخوض والإيمان به واجب، وسأني بسطه حيث ذكر مسلم أحاديثه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٥) وقوله: (لا تلوي ما أحثوا بعنك) تقدم شرحه في أول كتاب الطهارة والله أعلم.

٥٣- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ مُخْتَارِ بْنِ قَلْفُلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَخْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِغْفَاءَةً، يَنْخَرُ حَدِيثُ ابْنِ مُسْهِرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَرٌ وَعَذْنِيو رَتِي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ حَوْضٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَنَّهُ عَذَّ النَّجْمُ».

١٥- باب وَضَعَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ تَحْتَ صَدْرِهِ فَوْقَ سُرَّتِهِ،

وَوَضَعَهُمَا فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ حَذْوً مِنْكِبَيْهِ

٥٤- (٤٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَّافَةَ،^(١) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنُ وَائِلٍ، عَنْ عُلَقَمَةَ ابْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمْ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ.

عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ ابْنِ حُجْرٍ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ (وَصَفَّ هَمَّامٌ حَيَالَ أَذْنَيْهِ)^(٢) ثُمَّ التَّحَنَّفَ بِشَرِيهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثُّوبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ لِمَنْ حَمَلَهُ». رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، سَجَدَ بَيْنَ كَفَيْهِ.

(١) بهيم مضومة ثم جاء مهمله مخففة ثم ألف ثم دال مهمله ثم هاء.

(٢) قوله: (حيال أذنيه) بكسر الحاء أي: قبالتها، وقد سبق بيان كيفية رفعهما فيه فوائد: منها أن العمل القليل في الصلاة لا يطلها لقوله كبر ثم التحنّف. وفيه استحباب رفع يديه عند الدخول في الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه. وفيه استحباب كشف اليدين عند الرفع ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه، واستحباب وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، ويجعلهما تحت صدره فوق سترته، هذا مذهبنا المشهور وبه قال: الجمهور. وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجعلهما تحت سترته. وعن علي

بن أبي طالب رضي الله عنه روايتان كالمنهيين. وعن أحمد روايتان كالمنهيين. ورواية ثالثة أنه غير بينهما ولا ترجيح، وهذا قال: الأوزاعي وابن المنذر. وعن مالك رحمه الله روايتان: إحداها يضعهما تحت صدره. والثانية يرسلهما ولا يضع إحداها على الأخرى، وهذه رواية جمهور أصحابه وهي الأشهر عندهم، وهي مذهب الليث بن سعد. وعن مالك رحمه الله أيضاً استحباب الوضع في النفل والإرسال في الفرض، وهو الذي رجحه البصريون من أصحابه، وحجة الجمهور في استحباب وضع اليمنى على الشمال حديث وائل المذكور هنا، وحديث أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعيه في الصلاة، قال: أبو حازم: ولا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ، رواه البخاري، وهذا حديث صحيح مرفوع كما سبق في مقدمة الكتاب. وعن هلب الطائي رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يوماً فيأخذ شماله يمينه) رواه الترمذي وقال حديث حسن. وفي المسألة أحاديث كثيرة ودليل وضعهما فوق السرة حديث وائل بن حجر قال: (صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره) رواه ابن خزيمة في صحيحه. وأما حديث علي رضي الله عنه قال: (من السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة) ضعيف متفق على تضعيفه، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي شيبة عبد الرحمن بن إسحاق التماسي وهو ضعيف بالانفاق، قال العلماء: والحكمة في وضع إحداها على الأخرى أنه أقرب إلى الخشوع ومنتهما من العبث والله أعلم.

١٦- باب التَّشَهُّدُ^(١) فِي الصَّلَاةِ^(٢)

(١) وأما ألفاظ الباب فبها لفظة التشهد سميت بذلك للنطق بالشهادة بالوحدانية والرسالة.

(٢) فيه تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن عباس، وتشهد أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم. واتفق العلماء على جوازها كلها، واختلفوا في الأفضل منها. فمذهب الشافعي رحمه الله تعالى وبعض أصحاب مالك أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظة المبركات فيه، وهي موافقة لقول الله عز وجل: «غِيَاةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِمَبْرَكَةٍ طَيِّبَةٍ» ولأنه أكده بقوله: يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن. وقال أبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهما وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل لأنه عند المحدثين أشد صحة وإن كان الجميع صحيحاً. وقال مالك رحمه الله تعالى: تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الموقوف عليه أفضل لأنه علمه الناس على المنبر ولم ينزعه أحد فدل على تفضيله وهو: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله سلام عليك أيها النبي إلى آخره. واختلفوا في التشهد هل هو واجب أم سنة؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى وطائفة: التشهد الأول سنة والأخير واجب. وقال جمهور المحدثين: هما واجبان. وقال أحمد رضي الله عنه: الأول واجب والثاني فرض. وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجمهور الفقهاء: هما ستان. وعن مالك رحمه الله رواية بوجود الأخير. وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة.

٥٥- (٤٠٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا) وَقَالَ

الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ.

والعموم.

(٧) قوله: (واشهد أن عمداً عبده ورسوله) قال: أهل اللغة: يقال رجل حمد وحمود إذا كثرت خصاله الحمودة. قال: ابن فارس: وبذلك سمي نبينا ﷺ حمداً يعني لعلم الله تعالى بكثرة خصاله الحمودة الحم أهله التسمية بذلك.

(٨) قوله ﷺ: (ثم يتخير من المسألة ما شاء) فيه استحباب الدعاء في آخر الصلاة قبل السلام، وفيه أنه يجوز الدعاء بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ما لم يكن إنمأ وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز إلا بالدعوات الواردة في القرآن والسنة، واستدل به جمهور العلماء على أن الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ليست واجبة، ومذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وبعض أصحاب مالك رحمه الله تعالى وجوبها في التشهد الأخير، فمن تركها بطلت صلاته. وقد جاء في رواية من هذا الحديث في غير مسلم زيادة، (فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك)، ولكن هذه الزيادة ليست صحيحة عن النبي ﷺ.

٥٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَتَّصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ».

٥٧- () حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَتَّصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا.

وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَعْدَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» (أَوْ مَا أَحَبَّ).

٥٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، يَبْتُلُ حَلِيثٌ مَتَّصُورٌ.

وَقَالَ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ، بَعْدَ، مِنَ الدَّعَاءِ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٨٣٥، ١٢٢٣٠).

٥٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْحُورَةَ،^(١) قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ، كَتَبِي يَسِّرَ كَتَبِي، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَقْصَى التَّشَهُدِ بِوَيْلٍ مَا أَقْتَصُوا. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٢٢٦٥).

(١) هو بسين مهمله مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم باء موحدة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى قُلَانٍ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاتَ يَوْمٍ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ،^(١) فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ^(٢) لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ^(٣) أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا^(٤) وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ،^(٥) فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ، فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ،^(٦) أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(٧) ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ^(٨)». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٨٣١، ١٢٠٢، ١٢٢٨، ١٢٣٨١).

(١) وأما قوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ) فمعناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه: السلام من النقائص وسمات الخدوش ومن الشريك والند، وقيل: المسلم أوليائه، وقيل: المسلم عليهم، وقيل: غير ذلك.

(٢) وأما (التحيات) فجمع تحية وهي الملك، وقيل: البقاء، وقيل: العظمة، وقيل: الحياة، وإنما قيل التحيات بالجمع لأن ملوك العرب كان كل واحد منهم تحية أصحابه بتحية مخصوصة فقيل جميع تحياتهم لله تعالى، وهو المستحق لذلك حقيقة. والمباركات والزاكيات في حديث عمر رضي الله عنه واحد، والبركة كثرة الخير وقيل: النماء، وكذا الزكاة أصلها النماء، والصلوات هي الصلوات المعروفة، وقيل: الدعوات والتضرع، وقيل: الرحمة أي: الله المتفضل بها، والطيبات أي: الكلمات الطيبات.

(٣) وأعلم أن السلام الذي في قوله: السلام عليك أيها النبي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يجوز فيه حذف الألف واللام فيقال: سلام عليك أيها النبي وسلام علينا، ولا خلاف في جواز الأمرين هنا، ولكن الألف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيحي البخاري ومسلم. وأما الذي في آخر الصلاة وهو سلام التحليل فاختلف أصحابنا فيه، فمنهم من جوز الأمرين فيه حكنا ويقول الألف واللام أفضل، ومنهم من أوجب الألف واللام لأنه لم ينقل إلا بالألف واللام ولأنه تقدم ذكره في التشهد فينبغي أن يعيده بالألف واللام ليعود التعريف إلى سابق كلامه، كما يقول: جامعي رجل فأكرم الرجل.

(٤) وقوله في آخر الصلاة: (السلام عليكم) فقيل معناه: التعويد بالله والتحصين به سبحانه وتعالى، فإن السلام اسم له سبحانه وتعالى تقديره: الله عليكم حفظ وكفيل، كما يقال الله معك أي: بالحفظ والمعونة واللطف، وقيل: معناه: السلامة والنجاة لكم، ويكون مصدراً كاللنافة واللنأذ كما قال: الله تعالى: «فسلام لك من أصحاب الجحيم».

(٥) قوله: (وعلى عباد الله الصالحين) قال: الزجاج وصاحب المطالع وغيرهما: العبد الصالح هو قائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد.

(٦) قوله ﷺ: (فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السماء) فيه دليل على أن الألف واللام داخلتين على الجنس تقتضي الاستغراق

مفتوحة.

٦٠- (٤٠٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّهَنُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ»^(١) السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ.

(١) وقوله في حديث ابن عباس: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات» تقديره والمباركات والصلوات والطيبات كما في حديث ابن مسعود وغيره، ولكن حذف الواو اختصاراً وهو جائز معروف في اللغة، ومعنى الحديث: أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا تصلح حقيقها لغيره.

٦١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّهَنُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.

٦٢- (٤٠٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، قَالَ:

صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْفَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقْرَبَتِ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ وَالزَّكَاةِ^(١)؟ قَالَ: فَلَمَّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمْ أَنْصَرَفَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذًّا وَكَذًّا؟ قَالَ: فَأَرَمَ الْقَوْمُ.^(٢) ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذًّا وَكَذًّا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمُ. فَقَالَ: لَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قُلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قُلْتَهَا، وَلَقَدْ رَهَيْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي^(٣) بِهَا. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتَهَا، وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَنَا فَيُنَّ لَنَا سُنَّتًا وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا. فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ^(٤)، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمُ أَحَدُكُمْ^(٥)، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا،^(٦)

وَإِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا: آمِينَ،^(٧) يُجِبْكُمْ اللَّهُ،^(٨) فَإِذَا كَبَّرَ وَزَكَّعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَزَكُّ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ بِتِلْكَ»^(٩) وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ،^(١٠) فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ بِتِلْكَ» وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْفَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الْمُبَارَكَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(١) قوله: (أقرت الصلاة بالبر والزكاة) قالوا معناه: قرنت بهما وأقرت معهما وصار الجميع مأموراً به.

(٢) قوله: (أأرم القوم) هو بفتح الراء وتشديد الميم أي: سكتوا.

(٣) قوله: (لقد رهيت أن تبكعني) هو بفتح المشدة في أوله وإسكان الموحدة بعدها أي: تبكعني بها وتوغضي.

(٤) قوله ﷺ: (أقيموا صفوفكم) أمر بإقامة الصفوف وهو مأمور به بإجماع الأمة وهو أمر ندب، والمراد توسيتها والاعتدال فيها وتبسيم الأول فالأول منها والترصص فيها، وسيأتي بسط الكلام فيها حيث ذكرها مسلم إن شاء الله تعالى.

(٥) قوله ﷺ: (ثم ليؤمكم أحدكم) فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات ولا خلاف في ذلك، ولكن اختلفوا في أنه أمر ندب أم إيجاب؟ على أربعة مذاهب. فالراجح في مذاهبنا وهو نص الشافعي رحمه الله تعالى وقول أكثر أصحابنا أنها فرض كفاية، إذا فعله من يحصل به إظهار هذا الشعر سقط الحرج عن الباقين، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم. وقالت طائفة من أصحابنا: هي سنة. وقال ابن خزيمة من أصحابنا: هي فرض عين لكن ليست بشرط فمن تركها صلى مضطرباً بلا عذر أثم وصحت صلاته. وقال بعض أهل الظاهر: هي شرط لصحة الصلاة، وقال بكل قول من الثلاثة المتقدمة طوائف من العلماء، وسنأتي المسألة في بابها إن شاء الله تعالى.

(٦) قوله ﷺ: (فإذا كبر فكبروا) فيه أمر المأموم بأن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام ويتضمن مسألتين: إحداهما أنه لا يكبر قبله ولا معه بل بعده، فلو شرع المأموم في تكبيرة الإحرام نالوا الاقتداء بالإمام وقد بقي للإمام منها حرف لم يصح إحرام المأموم بلا خلاف لأنه نوى الاقتداء بمن لم يصح إحراماً بل بمن يصح إحراماً إذا فرغ من التكبير. والثانية أنه يستحب كون تكبيرة المأموم عقب تكبيرة الإمام ولا يتأخر فلو تأخر جاز وفاته كمال فضيلة تعجيل التكبير.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِوَيْلِهِ وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: ^(١) «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَخِي مِنْهُمْ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ..

قال أبو إسحاق: ^(٢) قال أبو بكر ابن أخيه أبي النضر في هذا الحديث، فَقَالَ مُسْلِمٌ: تُرِيدُ اخْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ، يَعْنِي: وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا، فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

٦٤- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

(١) واعلم أن هذه الزيادة وهي قوله: وإذا قرأ فأصغروا مما اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في السنن الكبير عن أبي داود السجستاني أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله. قال: البيهقي: قال: أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لا سيما ولم يروها مستندة في صحيحه والله أعلم.

(٢) بقوله (قال: أبو إسحاق) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم راوي الكتاب عنه. وقوله: قال: أبو بكر في هذا الحديث يعني طعن فيه وقبح في صحته فقال له مسلم: أتريد أخفض من سليمان يعني أن سليمان كامل الحفظ والضبط فلا تضر مخالفة غيره. وقوله فقال أبو بكر فعلت أبي هريرة قال: هو صحيح يعني قال: أبو بكر: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا في صحيحك؟ فقال مسلم: ليس هذا مجمعا على صحته ولكن هو صحيح عندي، وليس كل صحيح عندي وضعت في هذا الكتاب، إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه، ثم قد ينكر هذا الكلام ويقال قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك. وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح هذا السؤال وجوابه.

(٧) قوله ﷺ: (وإذا قال: غير المنصوب عليهم ولا الضالين، قولوا: آمين) فيه دلالة ظاهرة لما قاله أصحابنا وغيرهم أن تأمين المأموم يكون مع تأمين الإمام لا بعده، فإذا قال: الإمام ولا الضالين، قال: الإمام والمأموم معا آمين. وتناولوا قوله ﷺ: (إذا آمن الإمام فامنوا) قالوا معناه: إذا أراد التأمين ليجمع بينه وبين هذا الحديث وهو يريد التأمين في آخر قوله ولا الضالين فيعقب إرادته تأميت وتأمينكم معا، وفي آمين لغتان: المد والقصر والمد أنصاع والميم خفيفة فيهما ومعناه: استجب. وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في التأمين وما يتعلق به في باب حيث ذكره مسلم.

(٨) قوله ﷺ: (قولوا آمين بيمينكم الله) هو بالجيم أي: يستجب دعاءكم، وهذا حث عظيم على التأمين فيأكد الاهتمام به.

(٩) قوله ﷺ: (وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم، فقال رسول الله ﷺ: فتلك بلك) معناه: اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه، وكذلك رفعكم من الركوع يكون بعد رفعه، ومعنى تلك بلك أن اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تجبر لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بلك اللحظة، وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه، وقال مثله في السجود.

(١٠) وقوله ﷺ: (وإذا قال: سمع الله لمن حمده، قولوا: اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم) فيه دلالة لما قاله أصحابنا وغيرهم أنه يستحب للإمام الجهر بقوله سمع الله لمن حمده وحيث يسمعون فيقولون، وفيه دلالة للمذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله لمن حمده، ومذهبنا أنه يجمع بينهما الإمام والمأموم والمضرد لأنه ثبت أنه ﷺ جمع بينهما، وثبت أنه ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وسيأتي بسط الكلام فيه في باب إن شاء الله تعالى. ومعنى سمع الله لمن حمده أي: أجاب دعاء من حمده، ومعنى يسمع الله لكم يستجب دعاءكم. قوله: ربنا لك الحمد هكذا هو هنا بلا واو، وفي غير هذا الموضع: ربنا ولك الحمد، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الروا ومجملها وكلاهما جاءت به روايات كثيرة، والمختار أنه على وجه الجواز وإن الأمرين جائزان ولا ترجيح لأحدهما على الآخر. ونقل القاضي عياض رحمه الله اختلافا من مالك رحمه الله تعالى وغيره في الأرجح منهما، وعلى إثبات الواو يكون قوله ربنا متعلقا بما قبله تقليره سمع الله لمن حمده يا ربنا فاستجب حملنا ودعائنا ولك الحمد على هاتين لذلك.

(١١) قوله: (وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات) استدلل جماعة بهذا على أنه يقول في أول جلوسه التحيات ولا يقول بسم الله، وليس هذا الاستدلال بواضح لأنه قال: فليكن من أول ولم يقل فليكن أول والله أعلم.

٦٣- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

١٧- باب الصلاة على النبي ﷺ بَعْدَ التَّشَهُّدِ^(١)

(١) أعلم أن العلماء اختلفوا في وجوب الصلاة على النبي ﷺ عقب التشهد الأخير في الصلاة، فذهب أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى والجمهور إلى أنها سنة لو تركت صحت الصلاة. وذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى إلى أنها واجبة لو تركت لم تصح الصلاة، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما، وهو قول الشعبي. وقد نسب جماعة الشافعي رحمه الله تعالى في هذا إلى مخالفة الإجماع ولا يصح قولهم فإنه مذهب الشعبي كما ذكرنا وقد رواه عن اليهقي في الاستدلال لوجوبها خفاء، وأصحابنا يحتجون بحديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ المذكور هنا أنهم قالوا: كيف نصلي عليك يا رسول الله؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد إلى آخره. قالوا: والأمر للوجوب، وهذا القدر لا يظهر الاستدلال به إلا إذا ضم إليه الرواية الأخرى: كيف نصلي عليك إذا غن صليتنا عليك في صلاتنا؟ فقال ﷺ قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره، وهذه الزيادة صحيحة، رواها الإمامان الحافظان أبو حاتم بن حبان بكسر الحاء البسي والحاكم أبو عبد الله في صحيحهما. قال: الحاكم: هي زيادة صحيحة. واحتج لها أبو حاتم وأبو عبد الله أيضاً في صحيحهما بما روياه عن فضالة بن عبيد ﷺ: (أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي لم يحمد الله ولم يمجده ولم يصل على النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: عجل هنا، ثم دعاه النبي ﷺ فقال: إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه وليصل على النبي ﷺ وليدع ما شاء) قال: الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. وهذان الحديثان وإن اشتملا على ما لا يجب بالإجماع كالصلاة على الآل والذرية والدعاء فلا يمتنع الاحتجاج بهما فإن الأمر للوجوب، فإذا خرج بعض ما يتأوله الأمر عن الوجوب بليل. بقي الباقي على الوجوب والله أعلم. والواجب عند أصحابنا اللهم صل على محمد وما زاد عليه سنة، ولنا وجه شاذ أنه يجب الصلاة على الآل وليس بشيء والله أعلم. واختلف العلماء في آل النبي ﷺ على أقوال: أظهروا وهو اختيار الأزهرى وغيره من المحققين أنهم جميع الأمة. والثاني: بنو هاشم وبنو المطلب. والثالث: أهل بيته ﷺ وذريته والله أعلم.

٦٥- (٤٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ

عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَوَّرِ^(١)، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ (وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي كَانَ أَرَى النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ) أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ^(٢)، قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بِشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَكَيْفَ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ؟^(٣) قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ^(٤) ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(٥) كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ^(٦) وَبَارَكَ^(٧) عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ^(٨) كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ

إِبْرَاهِيمَ. فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ»^(٩).

(١) قوله (عن نعيم بن عبد الله المجرى) هو بضم الميم وإسكان المجرى وكسر الميم وقد تقدم بيانه، وسبب تسميته المجرى وأنه صفة لنعيم أو لأبيه في أول كتاب الوضوء.

(٢) قوله: (عن أبي مسعود الأنصاري) هو البدرى واسمه عتبة بن عمر وتقدم في آخر المقدمة في غيره.

(٣) قوله: (أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟) معناه: أمرنا الله تعالى بقوله تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليماً)، فكيف نلفظ بالصلاة؟ وفي هذا أن من أمر بشيء لا يفهم يسأل عنه ليعلم ما يأتي به. قال القاضي: ويحتمل أن يكون سؤالهم عن كيفية الصلاة في غير الصلاة، ويحتمل أن يكون في الصلاة، قال: وهو الأظهر، قلت: وهذا ظاهر اختيار مسلم، ولهذا ذكر هذا الحديث في هذا الموضع.

(٤) قوله: (فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله) معناه: كرهنا سؤاله مخافة من أن يكون النبي ﷺ كره سؤاله وشق عليه.

(٥) وقوله (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) احتج به من أجاز الصلاة على غير الأنبياء، وهذا مما اختلف العلماء فيه، فقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى والأكثرون: لا يصلى على غير الأنبياء استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي أو غيرهم، ولكن يصلى عليهم تبعاً فيقال: اللهم صل على محمد وآل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته كما جاءت به الأحاديث. وقال أحمد وجماعة: يصلى على كل واحد من المؤمنين مستقلاً، واحتجوا بأحاديث الباب ويقولون ﷺ: (اللهم صل على آل أبي أوفى)، وكان إذا قام بصدقته صلى عليهم، قالوا: وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ واحتج الأكثرون بأن هذا النوع مأخوذ من التوقيف واستعمال السلف ولم ينقل استعمالهم ذلك بل خصوا به الأنبياء، كما خصوا الله تعالى بالتفليس والتشيع، فيقال: قال: الله سبحانه وتعالى، وقال الله تعالى، وقال عز وجل، وقال: جلّت عظمته وتقدست أسماؤه، وتبارك وتعالى، ونحو ذلك. ولا يقال: قال: النبي ﷺ عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا نحو ذلك، وأجابوا عن قول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يَصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ وعن الأحاديث بأن ما كان من الله عز وجل ورسوله فهو دعاء وترحم وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما. وأما الصلاة على الآل والأزواج والذرية فلما جاء على التبع لا على الاستقلال، وقد بينا أنه يقال تبعاً لأن التابع يحتمل فيه ما لا يحتمل استقلالاً. واختلف أصحابنا في الصلاة على غير الأنبياء هل يقال هو مكروه أو هو مجرد ترك أدب؟ والصحيح المشهور أنه مكروه كراهة تنزيه. قال: الشيخ أبو محمد الجويني: والسلام في معنى الصلاة فإن الله تعالى قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، فلا يقال أبو بكر وعمر وعلي عليهم السلام، وإنما يقول ذلك خطباء للأحياء والأموات فيقال: السلام عليكم ورحمة الله والله أعلم.

(٦) واختلف العلماء في الحكمة في قوله: (اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم) مع أن عمداً ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ؟ قال

عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ». وإخرجه البخاري ٣٣٧٠ و ٤٧٩٧ و ١٣٥٧.

٦٧- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَمِسْعَرٍ، عَنِ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَلَيْسَ فِي حَلِيقَتِهِ مِسْعَرٌ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً.

٦٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَعَنْ مِسْعَرٍ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ يَسْرِ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ». وَلَمْ يَقُلْ: «اللَّهُمَّ».

٦٩- (٤٠٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ نَافِعٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: اخْبَرَنَا رَوْحٌ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَمْرٍو ابْنِ سُلَيْمٍ.

اخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ. وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ». وإخرجه البخاري ٦٣٦٠ و ٣٣٦٩.

٧٠- (٤٠٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَثَوْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا»^(١).

(١) قوله ﷺ: (من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرة) قال القاضي: معناه: رحمه وتضعيف أجره كقوله تعالى: (من جاء بالحسنة فله عشرة أمثالها) قال: وقد يكون الصلاة على وجهها وظاهرها تشريفاً له بين الملائكة كما في الحديث: «وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم».

١٨ - باب التسميع والتخميد والتأمين^(١)

(١) فيه قوله ﷺ: (إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقلوه: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه. وفي رواية: (إذا آمن الإمام فأمروا فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) وفي رواية: (إذا قال: أحذركم آمين والملائكة في السماء آمين فوافقت إحداها الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه) وفي رواية: (إذا قال: القارئ: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقال من خلفه: آمين

القاضي عياض ﷺ: أظهر الأقوال أن نبينا ﷺ سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته ليتم النعمة عليهم كما أتتها على إبراهيم وعلى آله، وقيل: بل سأل ذلك لأمته، وقيل: بل ليبقى ذلك له دائماً إلى يوم القيامة، ويعمل له به لسان صدق في الآخرين كإبراهيم ﷺ، وقيل: كان ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ﷺ، وقيل: سأل صلاة يتخلل بها خليلاً كما اتخذ إبراهيم، هنا كلام القاضي، والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال، أحدها: حكاه بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله تعالى أن معناه: صل على محمد وتم الكلام هنا، ثم استأنف وعلى آل محمد أي: وصل على آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد ﷺ لا نفسه. القول الثاني: معناه: اجعل ل محمد وآله صلاة منك كما جعلتها لإبراهيم وآله فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. القول الثالث: أنه على ظاهره والمراد اجعل ل محمد وآله صلاة بمقتل الصلاة التي لإبراهيم وآله والمسؤول مقابلة الجملة، فإن المختار في الآل كما قلعتاه أنهم جميع الأتباع، ويدخل في آل إبراهيم خلافتك لا يحصون من الأنبياء، ولا يدخل في آل محمد ﷺ نبي، فطلب إلحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلافتك من الأنبياء والله أعلم. قال القاضي عياض: ولم يجيء في هذه الأحاديث ذكر الرحمة على النبي ﷺ وقد وقع في بعض الأحاديث الغريبة، قال: واختلف شيوخنا في جواز الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة فذهب بعضهم وهو اختيار أبي عمر بن عبد البر إلى أنه لا يقال وأجازه غيره وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد، وحجة الأكثرين تعليم النبي ﷺ الصلاة عليه وليس فيها ذكر الرحمة، والمختار أنه لا يذكر الرحمة.

(٧) قال العلماء: معنى البركة هنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: هو بمعنى التطهير والتركية.

(٨) وقوله (وبارك على محمد وعلى آل محمد) قيل البركة هنا الزيادة من الخير والكرامة وقيل: الثبات على ذلك من قولهم بركت الإبل أي: ثبتت على الأرض ومنه بركة المساء وقيل: التركية والتطهير من العيوب كلها.

(٩) قوله ﷺ: (والسلام كما قد علمتم) معناه: قد أمركم الله تعالى بالصلاة والسلام علي، فأما الصلاة فهذه صفتها، وأما السلام فكما علمتم في التشهد وهو قولهم: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. وقوله علمتم هو بفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي: علمتكموه وكلاهما صحيح.

٦٦- (٤٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِبْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لُبَيْلٍ، قَالَ:

لَقِيتُ كَتَبَ ابْنَ حُجْرَةَ فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نَسَلُّمْ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ

هذه صيغة تأمين النبي ﷺ وهو تفسير لقوله ﷺ: «إذا آمن الإمام فامناه» ورد لقول من زعم أن معناه: إذا دعا الإمام بقوله أعلننا الصراط إلى آخرها. وفي هذا الحديث دليل على قرادة القاعة لأن التامين لا يكون إلا عقبا والله أعلم.

٧٣- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،
أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو
سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ، يَقُولُ حَلِيمٌ مَالِكٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شَيْهَابٍ. [أخرج البخاري ٩٦٠٦].

٧٤- () حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ،
أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ، فَوَاقَسَ إِنْجَاهَهُمَا الْآخَرَى، غُورَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٧٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ. فَوَاقَفَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». (إخرجه البخاري ٧٨١ و ٧٨٢)

٧٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٧٦- (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْقَارِئُ:
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقَالَ مَنْ خَلَقَهُ: آمِينَ،
فَوَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١٩ - باب انْتِمَاء المأموم بالإمام

٧٧-(٤١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتِيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ
وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو
كَرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ سُهَيْبَانَ.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

فوافق قوله قول أهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه) وسبق في حديث أبي موسى في باب الشهد إذا قال: غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين. في هذه الأحاديث استحباب التأمين عقب الفاعحة للإمام والمأموم والمنفرد وأنه ينبغي أن يكون تأمين المأموم مع تأمين الإمام لا قبله ولا بعده لقوله ﷺ: «إذا قال: ولا الضالين فقولوا آمين».

٧١- (٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي هَارِبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ بَيْتًا مِنْ بُيُوتِ الْمَدِينَةِ فَدَسَّ فِيهِ يَدَهُ لِيَتَمَسَّكَ بِهَا أَوْ لِيَتَمَسَّكَ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ أَشْيَاءِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ خَيْرًا إِلَّا رَفَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

عَنْ أَبِي مُوَيْتَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ:
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ ارْتِنَّا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ
مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

راويه البخاري ٧٩٩ و ٢٢٢٨.

٧١- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سَمْعَانَ.

٧٢-(٤١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَإِسَى مَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا اخْتَبَرَا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمِنُوا» ^(١) فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ^(٢) خُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

قال ابن شهاب: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ».^(٣)
[أخرجه البخاري ٢٨٠].

(١) وإما رواية: «إذا أمن قاتلوا» فمعناها إذا أراد التأمين، وقد قلعنا بيان هذا قريبا في حديث أبي موسى في باب الشهد، وسن للإمام والمفتد الجهر بالتأمين، وكذا للمأموم على المذهب الصحيح، هنا تفصيل مذهبنا. وقد اجتمعت الأمة على أن المنفرد يؤمن، وكذلك الإمام والمأموم في الصلاة السرية، وكذلك قال: الجمهور في الجهرية، وقال مالك رحمه الله تعالى في رواية: لا يؤمن الإمام في الجهرية. وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون ومالك في رواية لا يجهر بالتأمين. وقال الأكثرون بجهر.

(٢) وقوله ﷺ: «من وافق قوله قول الملائكة، ومن وافق تأمينة تأمين الملائكة»، معناه: وافقهم في وقت التأمين فأمّن مع تأمينهم فهذا هو الصحيح والصواب. وحكى القاضي عياض نقلاً عن أن معناه: وافقهم في الصفة والخشوع والإخلاص، واختلفوا في هؤلاء الملائكة قليل هم الحفظة وقيل: غيرهم لقوله ﷺ: «(فوافق قوله قول أهل السماء) وأجاب الأولون عنه بأنه إذا قلنا الحاضرون من الحفظة قلنا من فوقهم حتى يتهي إلى أهل السماء.

(۳) وقول ابن شهاب: (وكان رسول الله ﷺ يقول آمين) معناه: أن

الإمام. وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحاً أو كالصريح، فقال في روايته عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت: فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، وكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتلني أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتلني الناس بصلاة أبي بكر.

٧٨- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ. فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ. [إخرجه البخاري ٧٧٢].

٧٩- () حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَرَعَ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنُ، يَنْخَوِرُ حَلِيْثُهُمَا.

وَرَأَى «إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلَّوْا قِيَامًا».

٨٠- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَعَ عَنْهُ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنُ، يَنْخَوِرُ حَلِيْثُهُمْ. وَفِيهِ: «إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلَّوْا قِيَامًا». [إخرجه البخاري ٦٨٩].

٨١- () حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَقَطَ مِنْ فَرَسِهِ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنُ، وَمَسَا الْحَلِيْثُ.

وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةُ يُونُسَ وَمَالِكٍ. [إخرجه البخاري ٧٣٢].

٨٢- (٤١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَعُوذُونَهُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَجَلَسُوا. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». [إخرجه البخاري ٦٨٨ و ١١١٣ و ١٢٣٦ و ٥٦٥٨].

٨٣- () حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ^(١) شِقَّةُ الْإِيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ،^(٢) فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(٣)، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(٤)، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا^(٥). [أجمعون]. [إخرجه البخاري ٨٠٥ و ١١١٤].

(١) قوله: (جحش) هو يهيم مضموه ثم جاء مهملة مكسورة أي: خلش.

(٢) وقوله: (فحضرت الصلاة) ظاهره أنه صلى بهم صلاة مكتوبة وفيه جواز الإشارة والعمل القليل في الصلاة للحاجة، وفيه متابعة الإمام في الأفعال والتكبير.

(٣) وأما قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» فمعناه عند الشافعي وطائفة في الأفعال الظاهرة، ولا فيجوز أن يصلي الفرض خلف النفل وعكسه، والظاهر خلف العصر وعكسه. وقال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وآخرون: لا يجوز ذلك وقالوا: معنى الحديث ليؤتم به في الأفعال والنيات. ودليل الشافعي ﷺ وموافقيه أن النبي ﷺ صلى بأصحابه يبطن نخل صلاة الخوف مرتين بكل فرقة صرة، فصلاته الثانية وقعت له نفلًا وللمقتلين فرضاً. وأيضاً حديث معناه: كان يصلي العشاء مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلبها بهم هي له تطوع ولهم فريضة، ولهم مما يدل على أن الالتزام إنما يجب في الأفعال الظاهرة قوله ﷺ في رواية جابر ﷺ: (اتمسوا بآئمتكم إن صلى قائماً فصلوا قِيَامًا وإن صلى قاعداً فصلوا قُعُودًا) والله أعلم.

(٤) وقوله: (ربنا ولك الحمد) كذا وقع هنا ولك الحمد بالواو، وفي روايات مختلفة، وقد سبق أنه يجوز الأمران، وفيه وجوب متابعة المأموم لإمامه في التكبير والقيام والقعود والركوع والسجود، وأنه يفعلها بعد المأموم فيكبر تكبيرة الإحرام بعد فراغ الإمام منها، فإن شرع فيها قبل فراغ الإمام منها لم تنعقد صلاته ويركع بعد شروع الإمام في الركوع وقبل رفعه منه، فإن قارنه أو سبقه فقد أساء ولكن لا تبطل صلاته، وكذا السجود، وسلم بعد فراغ الإمام من السلام، فإن سلم قبله بطلت صلاته إلا أن ينري المفارقة ففيه خلاف مشهور، وإن سلم معه لا قبله ولا بعده فقد أساء ولا تبطل صلاته على الصحيح وقيل: تبطل.

(٥) وأما قوله ﷺ: (وإذا صلى قاعداً فصلوا قُعُودًا) فاختلف العلماء فيه فقالت طائفة بظاهره، وعن قال: به أحمد بن حنبل والأوزاعي وجمهور السلف رضيهم الله تعالى. وقال مالك رحمه الله تعالى في رواية: لا يجوز صلاة القاعد على القيام خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً. وقال أبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف رضيهم الله تعالى: لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً، واحتجوا بأن النبي ﷺ في مرض وفاته بعد هذا قاعداً وأبو بكر ﷺ والناس خلفه قِيَامًا، وإن كان بعض العلماء زعم أن أبا بكر ﷺ كان هو الإمام والنبي ﷺ مقتليه، لكن الصواب أن النبي ﷺ كان هو

ابن نمير (ج).

قالا: اخبرنا عيسى ابن يونس، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح.

عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا، يقول: «لا تبادروا الإمام، إذا كبر فكبروا، وإذا قال: ولا الضالين، فقولوا: آمين، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد».

٨٧- () حدثنا قتيبة، حدثنا عبد العزيز (يعني الدراوردي) عن سهل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بنحوه.

إلا قوله: «ولا الضالين» فقولوا: «آمين». وزاد: «ولا ترفعوا قبله».

٨٨- (٤١٦) حدثنا محمد ابن بشر، حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة (ج).

وحدثنا عبيد الله ابن معاذ (واللفظ له)، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يعلی (وهو ابن عطاء) سمع أبا علقمة.

سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إنما الإمام جنة»^(١) فإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإذا وافق قول أهل الأرض قول أهل السماء، فهو له ما تقدم من ذنبه.

(١) وقوله ﷺ: (إنما الإمام جنة) أي: سائر لمن خلفه ومنع من خلل يعرض لصلاتهم بسوء أو مرور أي: كالجنة وهي الترس الذي يستر من وراءه ويمنع مكروه إليه.

٨٩- (٤١٧) حدثني أبو الطاهر، حدثنا ابن وهيب، عن حيوة، أن أبا يونس مولى أبي هريرة، حدثه، قال:

سمعت أبا هريرة يقول عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا صلى قائما فصلوا قياما، وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا، أجمعون». [أصل هذا الحديث من ٤١٤ إل ٤١٧]

٢١ - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر

من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس وأن

من صلى خلف إمام جالس يعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعدين في حق من قدر

وحدثنا ابن نمير قال: حدثنا أبي، جميعا عن هشام ابن عروة، بهذا الإسناد، نحوه.

٨٤- (٤١٣) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث (ج).

وحدثنا محمد ابن رُمح، أخبرنا الليث، عن أبي الزبير.

عن جابر، قال: اشتكى رسول الله ﷺ، فصلينا وراءه، وهو قاعد، وأبو بكر يستمع الناس تكبيره، فالتفت إلينا قرآنا قياما، فأشار إلينا ففعلنا، فصلينا بصلاته قعودا، فلما سلم قال: «إن كنتم إنما تفعلون فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا»^(١) اتموا بإيمانيكم، إن صلى قائما فصلوا قياما، وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا.

(١) قوله ﷺ: (إن كنتم تفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا) فيه النهي عن قيام الغلمان والبيع على رأس متبوعهم الجالس لغير حاجة، وأما القيام للداخل، إذا كان من أهل الفضل والخير فليس من هذا بل هو جائز قد جاءت به أحاديث وأطبق عليه السلف والخلف، وقد جمعت دلالة وما يرد عليه في جزء وباللغة التوفيق والصحة.

٨٥- () حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا حميد ابن عبد الرحمن الرضائي، عن أبيه، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ، وأبو بكر خلفه، فإذا كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر، ليسوعنا، ثم ذكر نحو حديث الليث.

٨٦- (٤١٤) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا المنيرة (يعني الحزامي) عن أبي الزناد، عن الأعرج.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا، أجمعون». [إخرجه البخاري ٧٣٤. وصحاحه برقم ٤١٧].

٨٦- () حدثنا محمد ابن زافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن هشام ابن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بنحوه. [إخرجه البخاري ٧٢٢].

٢٠ - باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره

٨٧- (٤١٥) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم وابن خشرم،

عَلَى الْقِيَامِ^(١)

غُو المُرْكَن الذي يغسل فيه.

(١) فيه حديث استخلاف النبي ﷺ أبا بكر ﷺ، وقد قدمنا في آخر الباب السابق دليل ما ذكرته في الترجمة.

٩٠- (٤١٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى. فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ^(٢)». فَقَعَلْنَا، فَاسْتَسَلَّ، ثُمَّ دَعَبَ لِيَنُوءَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟». قُلْنَا:

لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». فَقَعَلْنَا، فَاسْتَسَلَّ، ثُمَّ دَعَبَ لِيَنُوءَ^(٣) فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟». قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». فَقَعَلْنَا، فَاسْتَسَلَّ^(٤)، ثُمَّ دَعَبَ لِيَنُوءَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ^(٥)، ثُمَّ أَفَاقَ

فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟». قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَتْ وَالنَّاسُ عَكُوفٌ^(٦) فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ^(٧)، قَالَتْ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا: يَا عُمَرُ! صَلِّ بِالنَّاسِ. قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ

بِذَلِكَ^(٨)، قَالَتْ فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ. ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ^(٩)، لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ دَعَبَ لِيَنَازِعَهُ، فَأَوْتَمَّا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَنَازِعَهُ، وَقَالَ لَهُمَا: «اجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِي^(١٠)». فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا عَرَضَ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: هَاتِ،^(١١) فَعَرَضْتُ حَدِيثَهَا عَلَيْهِ فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا. فَبَيَّرَ أَنَّهُ قَالَ: امْتَمَعْتُ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ. [إخرجه البخاري ٦٨٧].

(١) قولها: (المخضب) هو بكسر الميم وبهاء وضاد معجمتين وهو إناء

(٢) قوله: (دعّب لينوء) أي: يقوم وينهض.

(٣) قوله: (فقال أصلى الناس؟ فقل: لا وهم ينتظرونك يا رسول الله) دليل على أنه إذا تأخر الإمام عن أول الوقت ورجي بجيئه على قرب ينتظر ولا يتقدم غيره، وينسب المسألة في الباب بعده إن شاء الله تعالى.

(٤) قولها: (قال ضعوا لي ماء في المخضب ففعلنا فاستسل) دليل الاستعجاب بالغسل من الإغماء، وإذا تكرّر الإغماء استحب تكرّر الغسل لكل مرة، فإن لم يغتسل إلا بعد الإغماء مرات كفى غسل واحد، وقد حمل القاضي عياض الغسل هنا على الوضوء من حيث أن الإغماء يقضي الوضوء، ولكن الصواب أن المراد غسل جميع البدن فإنه ظاهر اللفظ ولا مانع يمنع منه، فإن الغسل مستحب من الإغماء، بل قال: بعض أصحابنا: أنه واجب وهذا شاذ ضعيف.

(٥) وقوله: (فأغمي عليه) دليل على جواز الإغماء على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في جوازه فإنه مرض والمرض يجوز عليهم، بخلاف الجنون فإنه لا يجوز عليهم لأنه نقص، والحكمة في جواز المرض عليهم ومصائب الدنيا تكثير أجرهم وتسلي الناس بهم، ولثلاث يفتن الناس بهم ويبعدوهم لما يظهر عليهم من المعجزات والآيات والليّنات والله أعلم.

(٦) قوله: (والناس عكوف) أي: مجتمعون متظرون لخروج النبي ﷺ، وأصل الاعتكاف اللزوم والحبس.

(٧) قولها: (لصلاة العشاء الآخرة) دليل على صحة قول الإنسان العشاء الآخرة، وقد أنكره الأصمعي والصواب جوازه، فقد صح عن النبي ﷺ وعائشة وأنس البراء وجماعة آخرين إطلاق العشاء الآخرة، وقد بسط القول فيه في تهذيب الأسماء واللغات.

(٨) قولها: (فأرسل رسول الله ﷺ إلى أبي بكر ﷺ أن يصلي بالناس، فقال أبو بكر ﷺ وكان رجلاً رقيقاً: يا عمر صل بالناس، فقال عمر ﷺ أنت أحق بذلك) فيه فوائد منها: فضيلة أبي بكر الصديق ﷺ وترجيحه على جميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضيله، وتبنيه على أنه أحق بخلافة رسول الله ﷺ من غيره. ومنها أن الإمام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة استخلف من يصلي بهم وأنه لا يستخلف إلا أفضلهم. ومنها فضيلة عمر بعد أبي بكر ﷺ لأن أبا بكر ﷺ لم يعدل إلى غيره. ومنها أن المفضل إذا عرض عليه الفاضل مرتبة لا يقبلها بل يدعها للفاضل إذا لم يمنع مانع. ومنها جواز الشاء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب والفتنة لقوله أنت أحق بذلك. وأما قول أبي بكر لعمر رضي الله عنهما صل بالناس فقالا للعذر المذكور وهو أنه رجل رقيق القلب كثير الحزن والبكاء لا يملك عينه، وقد تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعاً والمختار ما ذكرناه.

(٩) قولها: (فخرج بين رجلين أحدهما العباس) وفسر ابن عباس الآخر بعلي بن أبي طالب. وفي الطريق الآخر: (فخرج ويد له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر) وجاء في غير مسلم بين رجلين أحدهما أسامة بن زيد، وطريق الجمع بين هذا كله أنهم كانوا يتناوبون

فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّى رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالَّذِي قَالَتْ عَائِشَةُ. فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرَ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ عَائِشَةَ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ عَلِيٌّ.

٩٢- () حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنْ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا، وَإِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ أَحَدٌ إِلَّا تَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ، فَارَدْتُ أَنْ يَغْدِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

٩٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لابْنِ رَافِعٍ)

(قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي حَمْرَةُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ لَا يَخْلِكُ دَفْعَهُ، فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا بِي إِلَّا كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِأَوَّلِ مَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَرَاجَعْتُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «لِيُصَلِّ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ، فَلْيُكُنْ صَوَاحِبُ يَوْمِئِذٍ»^(١).

(١) قوله ﷺ: (إنكن لأنتن صواحب يوسف) أي: في الظاهر على ما تردن وكثرة إلحاحكن في طلب ما تردنه وتعلن إليه. وفي مراجعة عائشة جواز مراجعة ولي الأمر على سبيل العرض والمشاورة والإشارة بما يظهر أنه مصلحة، وتكون تلك المراجعة بعبارة لطيفة، ومثل هذه المراجعة مراجعة عمر ﷺ في قوله: لا تبشروهم فيتكلموا، وأنشأه، كثيرة مشهورة.

٩٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو

الأخذ بيده الكريمة ﷺ تارة هذا وتارة ذاك وذلك ويتنافسون في ذلك، وهؤلاء هم خواص أهل بيته الرجال الكبار، وكان العباس ﷺ أكثرهم ملازمة للأخذ بيده الكريمة المباركة ﷺ أو أنه أدام الأخذ بيده، وإنما يتناوب الباقر في اليد الأخرى، وأكرموا العباس باختصاصه يد واستمرارها له لما له من السن والعمومة وغيرهما، ولهذا ذكرته عائشة رضي الله عنها مسمى وأبهمت الرجل الآخر، إذا لم يكن أحد الثلاثة الباقيين ملازمًا في جميع الطريق ولا معظمه بخلاف العباس والله أعلم.

(١٠) قوله ﷺ: (أجلستني إلى جنبه فأجلساه إلى جنبه) فيه جواز وقوف مأموم واحد بجانب الإمام لحاجة أو مصلحة كإسماع المأمومين وضيق المكان ونحو ذلك.

(١١) قوله: (هات) هو بكسر التاء.

٩١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لابْنِ رَافِعٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ مَيْمُونَةً، فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِهَا^(١)، وَإِذْ لَهُ قَالَتْ فَخَرَجَ وَبَدَّ لَهُ عَلَى الْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَدَّ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، وَهُوَ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ فِي الْأَرْضِ^(٢).

فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ. فَقَالَ: أَتَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ عَائِشَةَ؟ هُوَ عَلِيٌّ. وإخرجه البخاري ١٩٨ و٦٦٥ و٢٥٨٨ و٤٤٤٢ و٤٤٤٥ و٥٧١٤.

(١) قوله: (استأذن أزواجه أن يمرض في بيتها) يعني بيت عائشة، وهذا يستدل به من يقول كان القسم واجباً على النبي ﷺ بين أزواجه في الدوام كما يجب في حقنا. ولأصحابنا وجهان أحدهما: هذا والثاني: سنة، ويجملون هذا.

وقوله ﷺ: «اللهم هنا قسمي فيما أملك» على الاستحباب ومكارم الأخلاق وجبل العشرة. وفيه فضيلة عائشة رضي الله عنها ورجحانها على جميع أزواجه الموجودات ذلك الوقت وكن تسماً إلهاماً عائشة رضي الله عنها، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، وإنما اختلفوا في عائشة وخديجة رضي الله عنهما.

(٢) قوله: (يخط برجليه في الأرض) أي: لا يستطيع أن يرفعهما ويضعهما ويعتمد عليهما.

٩٢- () حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي، فَإِذْ لَهُ.

مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ^(١) فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَمِيفٌ^(٢) وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَمِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ فَقَالَتْ لَهُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْ لَأَتَنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ فَامَرُّوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، قَالَتْ فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ^(٣) وَرَجُلَاهُ تَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ، قَالَتْ فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، فَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْرَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُمْ مَكَانَكَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. [إخرجه البخاري ٦٦٤ و ٧١٢ و ٧١٣].

(١) قولها: لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة) فيه دليل لما قاله أصحابنا أنه لا بأس باستدعاء الأئمة للصلاة.

(٢) قولها: (رجل أسيف) أي: حزين، وقيل: سريع الحزن والبكاء، ويقال فيه أيضاً الأسوف.

(٣) قولها: (يهادي بين رجلين) أي: يمشي بينهما متكئاً عليهما يتمايل إليهما.

٩٦- () حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّوَيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَهْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسَهْرٍ: فَأَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى اجْلَسَ إِلَى جَنْبِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ^(١).

وَفِي حَدِيثِ عِيْسَى: فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ.

(١) قولها: (وأبو بكر يسمع الناس التكبير) فيه جواز رفع الصوت بالتكبير لیسعه الناس ويتبعوه، وأنه يجوز للمفتلي اتباع صوت المكبر

وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، ونقلوا فيه الإجماع وما أراه يصح الإجماع فيه، فقد نقل القاضي عياض عن ملههم أن منهم من أبطل صلاة المفتلي، ومنهم من لم يطلها، ومنهم من قال: إن أذن له الإمام في الإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا، ومنهم من أبطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها، ومنهم من شرط إذن الإمام، ومنهم من قال: إن تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته، وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر إذن الإمام والله أعلم.

٩٧- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ (وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ.

قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً، فَخَرَجَ وَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤَمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي كَمَا أَنْتَ. فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِدَاءً أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. [إخرجه البخاري ٦٧٩ و ٦٨٣ و ٧١٦ و ٧٣٠].

٩٨- (٤١٩) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي. وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ): وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتْرَ الْحِجْرَةِ، فَنَظَرَ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفًا^(١) ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا^(٢)، قَالَ فَبُهِتْنَا وَنَحْنُ فِي الصَّلَاةِ، مِنْ فَرَحٍ بِخُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَكْصُ^(٣) أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقَبَيْهِ لِيَصِلَ الصُّفُفَ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجَ لِلصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ ائِمُّوا صَلَاتَكُمْ، قَالَ ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَارْتَحَى السِّتْرَ، قَالَ: فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ. [إخرجه البخاري ٦٨٠ و ٧٥٤ و ١٢٠٥ و ٤٤١٨].

رَسُولُ اللَّهِ إِنْ أَبَا بِكَرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ: «مَرِي أَبَا بِكَرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَّاجِبٌ يُوصَفُ».

قال: فَمَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وأخرجه البخاري ٣٣٨٥ و٦٧٨.

(١) هذا الإسناد كله كوفيون.

٢٢- باب تقديم الجماعة من يصلي بهم

إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَخَافُوا مَفْسَدَةَ بِالتَّقْدِيمِ^(١)

(١) فيه حديث تقديم أبي بكر ﷺ، وحديث تقدم عبد الرحمن بن صوف ﷺ. فيه فضل الإصلاح بين الناس، وشي الإمام وغيره في ذلك، وأن الإمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره إذا لم يخف فتنه وإنكار من الإمام.

وفيه أن التقدم نية عن الإمام يكون أفضل القوم وأصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به. وفيه أن المزدن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافق.

وفيه أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة لقوله: صفت الناس.

وفيه جواز الاكتفات في الصلاة للحاجة واستحباب حمد الله تعالى لمن تحدث له نعمة ورفع اليدين بالدعاء وفعل ذلك الحمد والدعاء عقب النعمة وإن كان في صلاة.

وفيه جواز مشي الخطوة والخطوتين في الصلاة.

وفيه أن هذا القدر لا يكره إذا كان لحاجة.

وفيه جواز استخلاف المصلي بالقوم من يتم الصلاة لهم وهذا هو الصحيح في مذهبا.

وفيه أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء وفهم منه إكرامه بذلك الشيء لا تحتم الفعل فله أن يتركه، ولا يكون هذا مخالفة للأمر بل يكون أدبا وتواضعا وتحذقا في فهم المقاصد.

وفيه ملازمة الأدب مع الكبار.

وفيه أن السنة لمن نابه شيء في صلاته كإعلام من يستأذن عليه وتبنيه الإمام وغير ذلك أن يسبح إن كان رجلاً فيقول: سبحان الله وأن تصفق وهو التصفيح إن كانت امرأة فتضرب بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر، ولا تضرب بطن كف على بطن كف على وجه اللعب واللهو، فإن فعلت هكذا على جهة اللعب بطلت صلاتها لمخالفاته الصلاة.

وفيه فضائل كثيرة لأبي بكر ﷺ، وتقديم الجماعة له، واتفاقهم على فضله عليهم ورجحانه. وفيه تقديم الصلاة في أول وقتها.

وفيه أن الإقامة لا تصح إلا عند إرادة الدخول في الصلاة لقوله اتصلي فاقم.

(١) قوله: (كان وجهه ورقة مصحف) عبارة عن الجمال البارح وحسن البشرة وصفاء الوجه واستلونه. في المصحف ثلاث لغات: ضم الميم وكسرهما وفتحها.

(٢) قوله: (ثم تيم رسول الله ﷺ ضاحكاً) سبب تسميه ﷺ فرحه بما رأى من اجتماعهم على الصلاة واتباعهم لإمامهم وإقامتهم شريعتهم واتفاق كلمتهم واجتماع قلوبهم، ولهذا استنار وجهه ﷺ على عاتقه إذا رأى أو سمع ما يسره يستير وجهه. وفيه معنى آخر هو تأنيبهم وإعلامهم بنماتل حاله في مرضه، وقيل: يحتمل أنه ﷺ خرج ليصلي بهم فرأى من نفسه ضعفاً فرجع.

(٣) قوله: (ونكسر) أي: رجع إلى ورائه فقهري.

٩٩- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَخْبَرُ نَظْرَةً نَظَرْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَشَفَ السَّارَةَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَحَدَّثَ صَالِحٌ أَنَّهُ وَاشْتَبَعَ.

٩٩- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَغَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، بَخَعُوا حَدِيثَهُمَا.

١٠٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَأَقْبَسَتِ الصَّلَاةُ، فَذَعَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْجَبَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ لَنَا وَجْهُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، مَا نَظَرْنَا مَنْظَرًا قَطُّ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا،^(٢) قَالَ فَأَوْمَأَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَبْدُو إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمُ، وَأَرْخَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْجَبَابَ، فَلَمْ تَقْبَلْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ. وأخرجه البخاري ٦٨١.

(١) هذا الإسناد كله بصريون.

(٢) قوله: (وضح لنا وجهه) أي: بان وظهر.

١٠١- (٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ حُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا

وفيه أن المؤذن هو الذي يقيم الصلاة فهذا هو السنة ولو أقام غيره كان خلاف السنة ولكن يعتد بإقامته عندنا وعند جمهور العلماء.

وفيه جواز خرق الإمام الصفوف ليصل إلى موضعه إذا احتاج إلى خرقها لخروجه لطهارة أو رعايا أو نحوهما ورجوعه، وكذا من احتاج إلى الخروج من المأمومين لعذر، وكذا له خرقها في الدخول إذا رأى قدامهم فرجة فإنهم مقصرون بتركها، واستدل به أصحابنا على جواز اقتداء المصلي بمن يرم بالصلاة بعده، فإن الصليق عليه السلام أحرم بالصلاة أولاً ثم اقتدى بالنبي عليه السلام حين أحرم بعده هذا هو الصحيح في ملهنا.

١٠٢- (٤٢١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ، فَحَافَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَنَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَمِشُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصَنُّقَ تَنَمَّتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَخَرَّ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصَنُّقَ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّتَمَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصَنُّعُ لِلنِّسَاءِ». [إخرجه البخاري ٦٨٤].

١٠٣- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ (بغوي) ابْنُ أَبِي حَازِمٍ

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وهو ابن عبد الرحمن القاري)

بِكَلَامِهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِوَسْطِ خَلِيشٍ مَالِكٍ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ^(١) وَرَأَاهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ. [إخرجه البخاري ٦٨٤ و ١٢٠١ و ١٢٠٤ و ١٢٣٤ و ٢٩٩٣ و ٢٩٩٥ و ٧١٩٠ و ١٢١٨].

(١) وقوله: (ورجع القهقري) فيه أن من رجع في صلاته لشيء يكون رجوعه إلى وراء ولا يستدير القبلة ولا يتحرفها.

١٠٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَرِيعٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: دَعَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، بِوَسْطِ خَلِيشِهِمْ، وَذَاكَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَّقَ الصَّفُوفَ، حَتَّى قَامَ عِنْدَ الصَّفِّ الْمُتَقَدِّمِ.

وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجَعَ الْقَهْقَرَى.

١٠٥- (٢٧٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ خَلِيشِ عَبْدِ ابْنِ زَيْدٍ، أَنَّ عُرْوَةَ ابْنَ الْمُعِيزَةِ ابْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ الْمُعِيزَةَ ابْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبْرُكًا. قَالَ الْمُعِيزَةُ فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ الْغَائِطُ، فَحَمَلْتُ مَعَهُ إِذَاؤَهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ أَخَذْتُ أَهْرِيْقُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاؤِ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ دَعَبَ يُخْرِجُ جَبَّهَ عَنْ فِرَاعِيهِ فَصَاقَ كَمَا جَبَّيْهِ، فَادْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْجَبَّةِ، حَتَّى أَخْرَجَ فِرَاعِيهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ، وَغَسَلَ فِرَاعِيهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خَفِيهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ.

قَالَ الْمُعِيزَةُ: فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ فَصَلَّى لَهُمْ، فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِخْدَى الرُّكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ صَلَاتَهُ، فَأَنْزَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ». أَوْ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ». يَغِيظُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْفِهَا. ^(١)

(١) وأما حديث عبد الرحمن بن عوف عليه السلام فقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وما فيه حمل الإذاوة مع الرجل الجليل، وجواز الاستعانة بصب الماء في الوضوء وغسل الكفين في أوله ثلاثاً، وجواز لبس الجلباب، وجواز إخراج اليد من أسفل الثوب إذا لم يتبين شيء من العورة، وجواز المسح على الخفين وغير ذلك مما سبق بيانه في موضعه والله تعالى أعلم.

١٠٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ مُخَلَّمٍ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَمْرَةَ ابْنِ الْمُعِيزَةِ، نَحْوَ خَلِيشٍ

عَبَادُ.

قال الْمُخِيرَةُ: فَارَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُ».

٢٣- باب تسبيح الرجل وتصنيف المرأة

إِذَا نَابَهُمَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ^(١)

(١) قوله ﷺ: (التسبيح للرجال والتصنيف للنساء) تقدم شرحه في الباب قبله.

١٠٦- (٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَخَزَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْنِيفُ لِلنِّسَاءِ».

زَادَ خَزَمَلَةُ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبِّحُونَ وَيُصَنِّفُونَ. (إرجعه البخاري ١٢٠٣).

١٠٧- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلِيُّ (بُغْيِي ابْنُ عِيَّاضٍ) (ح)..

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَسِيلِهِ.

١٠٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَسِيلِهِ. وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

٢٤- باب الأمر بتخسين الصلاة وإتمامها

وَالْخُشُوعَ فِيهَا

١٠٨- (٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ (بُغْيِي ابْنُ كَثِيرٍ)، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «يَا فُلَانُ! أَلَا تُحْسِنُ صَلَاتَكَ؟ أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي؟ فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَبْصُرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَبْصُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ»^(١).

(١) قال العلماء: معناه أن الله تعالى خلق له ﷺ إدراكاً في قضاء يصير به من ورائه، وقد انحرفت العادة له ﷺ بأكثر من هذا، وليس يمنع من هذا عقل ولا شرع، بل ورد الشرع بظاهره فوجب القول به. قال القاضي: قال: أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وجهور العلماء: هذه الرؤية رؤية بالعين حقيقة، وفي الأمر بإحسان الصلاة والخشوع، وإتمام الركوع والسجود، وجواز الحلف بالله تعالى من غير ضرورة، لكن المستحب تركه إلا لحاجة كتأكيد أمر وتغنييه والمبالغة في تحقيقه وتغنييه من الغفوس، وعلى هذا يحمل ما جاء في الأحاديث من الحلف.

١٠٩- (٤٢٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِيْلَتِي هَا هُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي». (إرجعه البخاري ٤١٨ و٧٤١).

١١٠- (٤٢٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي»^(١) (وَرَوَّاهُ قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي) إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ. (إرجعه البخاري ٧٤٢ و٦٦٤٤).

(١) وقوله ﷺ: (إني لأراكم من بعدي) أي: من ورائي كما في الروايات الباقية. قال القاضي عياض: وحمله بعضهم على بعد الولاية وهو بعيد عن سياق الحديث.

١١١- () حَدَّثَنِي أَبُو غَثَانَ السَّعْمِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا مُعَاذُ (بُغْيِي ابْنُ هِشَامٍ)، حَدَّثَنِي أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِئْتُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي، إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ».

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «إِذَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا سَجَدْتُمْ». (إرجعه البخاري ٤١٩).

(١) هذان الطريقان من أبي حسان إلى أنس كلهم بصريون.

جمار.

٢٥ - باب تحريم سبِّي الإمام برُكُوع

أو سُجُودٍ وَنَحْوَهُمَا

١١٢ - (٤٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلْفَلٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا النَّاسُ إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ»^(١) فَلَبِثِي أَرْكَمُ امْنَامِي وَمِنْ خَلْفِي. ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَيْكَيْتُمْ كَثِيرًا». قَالُوا: وَمَا رَأَيْتُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ»^(٢).

(١) فيه تحريم هذه الأمور وما في معناها، والمراد بالانصراف السلام.

(٢) قوله ﷺ: (رأيت الجنة والنار) فيه انهما مخلوقتان.

١١٣ - () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ قُصَيْبٍ، جَمِيعًا عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ».

١١٤ - (٤٢٧) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمُ عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ زِيَادٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ جِمَارٍ؟»^(١)

(أخرج البخاري ٦٩١).

(١) وقوله ﷺ: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس جمار) وفي رواية (صورته في صورة جمار) وفي رواية (وجهه وجه جمار) هذا كله بيان لغلط تحريم ذلك والله أعلم.

١١٥ - () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ زِيَادٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا يَأْمَنُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ

١١٦ - () حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّبِيعِ ابْنِ مُسْلِمٍ، جَمِيعًا عَنْ الرَّبِيعِ ابْنِ مُسْلِمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادٍ ابْنِ سَلَمَةَ.

كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ ابْنِ مُسْلِمٍ: «أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَجْهَ جِمَارٍ».

٢٦ - باب النهي عن رفع البصر إلى السماء

في الصلاة

١١٧ - (٤٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَوِّبِ، عَنْ تَوَيْمِ ابْنِ طَرْفَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سُرَّةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَبِثْتُهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ»^(١).

(١) فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك، وقد نقد الإجماع في النهي عن ذلك. قال القاضي عياض: واختلفوا في كراهة رفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، فكرهه شريح وآخرون، وجوزوه الأكثرون وقالوا: لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة، ولا يتكر رفع الأبصار إليها كما لا يكره رفع اليد. قال: الله تعالى: (وفي السماء رزقكم وما توعدون)

١١٨ - (٤٢٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَغَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ رَيْبَعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَبِثْتُهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ، عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ، إِلَى السَّمَاءِ أَوْ لَتَخَطْفَنَّ أَبْصَارَهُمْ».

٢٧- باب الأمر بالسكون في الصلاة،

والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام،

وإتمام الصفوف الأول والتراص فيها والأمر بالاجتماع

١١٩- (٤٣٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ،
قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسْتَبِيرِ بْنِ رَافِعٍ،
عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ»
؟ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ. قَالَ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا قَرَأْنَا حَلَقًا،
فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَزِينَ؟»^(١) قَالَ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «أَلَا
تَصُفُّونَ كَمَا تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!
وَكَيْفَ تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُثَمُّونَ الصُّفُوفَ
الْأُولَى، وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ».

(١) قوله ﷺ: (مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟)
هو بإسكان الميم وضمها، وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذنانها
وأرجلها، والمراد بالرفع المنهي عنه هنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين
إلى السلام من الجانبين كما صرح به في الرواية الثانية.

(٢) هو بكسر الحاء وفتحها لغتان جمع حلقة بإسكان اللام، وحكى
الجوهري وغيره فتحها في لغة ضعيفة.

(٣) قوله ﷺ: (مالي أراكم عزين؟) أي: مفرقين جماعة جماعة، وهو
بتخفيف الزاي الواحدة عزة معناه: النهي عن التفرق والأمر بالاجتماع.

وفيه: الأمر بإتمام الصفوف الأول والتراص في الصفوف، ومعنى إتمام
الصفوف الأول أن يتم الأول ولا يشرع في الثاني حتى يتم الأول، ولا في
الثالث حتى يتم الثاني، ولا في الرابع حتى يتم الثالث، وهكذا إلى آخرها.

وفيه: أن السنة في السلام من الصلاة أن يقولوا: «السلام عليكم ورحمة
الله من يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن شماله، ولا يسن زيادة وبركاته
وإن كان قد جاء فيها حديث ضعيف، وأشار إليها بعض العلماء ولكنها
بدعة إذا لم يصح فيها حديث، بل صح هذا الحديث وغيره في تركها،
والواجب منه السلام عليكم مرة واحدة، ولو قال: السلام عليك بغير ميم
لم تصح صلاته.

وفيه: دليل على استحباب تسليمتين وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور.

١١٩- () وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ،
قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٠- (٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا

وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ،
عَنْ مِسْعَرٍ، حَدَّثَنِي عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ الْقَيْطِيَّةِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ
اللَّهِ، وَأَشَارَ يَدِي إِلَى الْجَانِبَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامُ
تُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ
أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْلِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ
وَشِمَالِهِ»^(١).

(١) وقوله ﷺ: (ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله) المراد
بالأخ الجنس أي: إخوانه الحاضرين عن اليمين والشمال، وفيه الأمر
بالسكون في الصلاة والخشوع فيها والإقبال عليه، وأن الملائكة يصلون وأن
صفوفهم على هذه الصفة والله أعلم.

١٢١- () وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ
مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ فَرَاتٍ (بَغِي الْقَزَازِ)، عَنْ عَيْنِ اللَّهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَكُنَّا إِذَا سَلَّمْنَا، قُلْنَا بِأَيْدِينَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.
فَنَظَرَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟ تُشِيرُونَ بِأَيْدِيكُمْ
كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ إِذَا سَلَّمْ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْتَمِصْ إِلَى
صَاحِبِهِ وَلَا يُؤْمِمْ يَدَيْهِ»^(١).

٢٨- باب تسوية الصفوف وإقامتها وأفضل الأول

فالأول منها، والأزدحام على الصف الأول والمساابقة

إليها، وتقديم أولى الفضل وتقريبهم من الإمام.

١٢٢- (٤٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ وَابُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ
ابْنِ عُمَيْرِ التَّحِي، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ
مَنَاكِبَنَا^(١) فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ
قُلُوبُكُمْ، لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ»^(٢) ثُمَّ اللَّيْسَ
يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٣).

قال أبو مسعود: فَأَتَمُّ الْيَوْمِ أَشَدُّ اخْتِلَافًا.

(١) قوله: (يمسح مناكبنا) أي: يسوي مناكبنا في الصفوف ويمسحنا
فيها، في هذا الحديث تقديم الأفضل فالأفضل إلى الإمام لأنه أولى

بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف فيكون هو أولى، ولأنه

يظن لثنية الإمام على السهو لما يظن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها ويقلوها ويعلموها الناس، وليقتدي بأفعالهم من وراءهم، ولا يختص هذا التقديم بالصلاة، بل السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجمع إلى الإمام وكبير المجلس، كمجالس العلم والقضاء والذكر والمشاورة ومواقف القتال وإمامة الصلاة والتدريس والإفتاء وإسماع الحديث ونحوها، ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاءة، في ذلك الباب والأحاديث الصحيحة متعاضدة على ذلك، وفيه تسوية الصفوف واعتناء الإمام بها والحلت عليها.

١٢٤- (٤٣٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ.

يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ». وأخرجه البخاري (٧٢٢).

(١) قوله: (حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس رضي الله عنه قال: وحدثنا شيان بن فروخ، حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه) هذا الإسنادان بصريون.

١٢٥- (٤٣٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ)

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتِمُّوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي» ^(١). وأخرجه البخاري (٧١٨).

(١) قوله ﷺ: (فإنني أراكم خلف ظهري) تقدم شرحه في الباب قبله.

١٢٦- (٤٣٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: «أَتِمُّوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ» ^(١)، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ. وأخرجه البخاري (٧٢٢).

(١) قوله ﷺ: (أتموا الصف في الصلاة) أي: سوره وعدلوه وتراصرو فيه.

١٢٧- (٤٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ الْغَطَفَانِيَّ قَالَ:

سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ» ^(١). وأخرجه البخاري (٧١٧).

(١) قوله ﷺ: (لتسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم) قيل معناه: يسخنها ويجعلها عن صورها لقوله ﷺ: «يجعل الله تعالى صورته صورة حمار» وقيل: بغير صفاتها، والأظهر والله أعلم أن معناه: يوقع بينكم

(٢) قوله ﷺ: (ليني منكم أولو الأحلام والنهي) ليني هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد. وأولو الأحلام هم العقلاء وقيل: البالغون، والنهي بضم النون العقول، فعلى قول من يقول أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى، فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً، وعلى الثاني معناه: البالغون العقلاء، قال: أهل اللغة: واحدة النهى نهيية بضم النون وهي العقل، ورجل نه ونهى من قوم نهين وسمي العقل نهيية لأنه ينتهي إلى ما أمر به ولا يتجاوز، وقيل: لأنه ينهى عن القبائح. قال: أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهى مصدرًا كالمهدي، وأن يكون جمعًا كالظلم، قال: والنهي في اللغة معناه: الثبات والحبس، ومنه النهي والنهي بكسر النون وفتحها، والنهيية للمكان الذي ينتهي إليه الماء فيستق. قال: الواحددي: فرجع القولان في اشتقاق النهيية إلى قول واحد وهو الحبس، فالنهيية هي التي تنهى وتحبس عن القبائح والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: (ثم الذين يلونهم) معناه: الذين يقيرون منهم في هذا الوصف.

١٢٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيْسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ) قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٩- (٤٣٢م) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ، ابْنُ وَرْدَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنِي خَالِدُ الْحَدَّادُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (ثَلَاثًا) وَإِنَّا كُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ» ^(٢).

(١) اسم أبي معشر زياد بن كليب التميمي الحنظلي الكوفي.

(٢) قوله ﷺ: (وإياكم وهشات الأسواق) هي بفتح الهاء وإسكان الباء وبالشين المعجمة أي: اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع

يُسمح بعضهم لبعض به لا قترعوا عليه، وفيه إثبات القرعة في الحقوق التي يزدحم عليها ويتنازع فيها.

(٢) قوله: (ولو يعلمون ما في التهجير لا يستبقوا إليه) التهجير إلى الصلاة أي: صلاة كانت، قال المروزي: وغيره: وعصه الخليل بالجمعة والصواب المشهور الأول.

(٣) قوله: (ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً) فيه الحث العظيم على حضور جماعة هاتين الصلاتين، والفضل الكثير في ذلك، لما فيهما من المشقة على النفس من تنهض أول نومها وآخره، ولهذا كانتا أثقل الصلاة على المناقذين. وفي هذا الحديث تسمية العشاء عتمة وقد ثبت النهي عنه. وجوابه من وجهين: أحدهما أن هذه التسمية بيان للجواز، وأن ذلك النهي ليس للتحريم. والثاني وهو الأظهر أن استعمال العتمة هنا لمصلحة وتقي مفسدة، لأن العرب كانت تستعمل لفظة العشاء في المغرب، فلو قال: لو يعلمون ما في العشاء والصبح لحملوها على المغرب قصد المعنى وفات المطلوب، فاستعمل العتمة التي يعرفونها ولا يشكون فيها، وقواعد الشرع متظاهرة على احتمال أخف المصدين للدفع أعظمهما.

(٤) قوله: (ولو حبواً) هو يسكان الباء وإنما ضبطته لأنني رأيت من الكبار من صحفه.

١٣٠- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِيهِ اصْطِحَابَهُ تَأَخَّرَ. فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مَنْ يَبْغِدُكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ»^(١) حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ^(٢).

(١) وقوله: (لا يزال قوم يتأخرون) أي: عن الصفوف الأول حتى يؤخرهم الله تعالى عن رحته أو عظيم فضله ورفع المنزلة وعن العلم وغير ذلك.

(٢) قوله: (تقدموا فاتموا بي وليأتكم من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله) معنى وليأتكم بكم من بعدكم أي: يقتلوا بي مستلئين على أفعالي بأفعالكم.

فيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدامه يراه متابعا للإمام.

١٣٠- (٤٣٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنصُورٍ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا فِي مَوْخِرِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ بِثَلَّةٍ.

١٣١- (٤٣٩) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَأَسِطِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو قَطَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ^(١)، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كما يقال تغير وجه فلان علي أي: ظهر لي من وجهه كراهة لي، وتغير قلبه علي لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.

١٢٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ مِمَالِكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ،^(١) حَتَّى رَأَى أَنَّا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ يُكَبِّرُ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرَهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: «عِيَاذَ اللَّهِ! لَتَسَوِّي صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ»^(٢).

(١) قوله: (يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها القيداح) القيداح بكسر القاف هي خشب السهام حين تحت وتبرى واحدها قلدح يكسر القاف معناه: يبالغ في تسويتها حتى يصير كأنما يقوم بها السهام لشدة استوائها واعتدالها.

(٢) قوله: (فقام حتى كاد يكبر فرأى رجلاً بادياً صدره من الصف فقال لتسوي صفوفكم) فيه الحث على تسويتها، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة، وهذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء ومنه بعض العلماء، والصواب الجواز، وسواء كان الكلام لمصلحة الصلاة أو لغبرها لا لمصلحة.

١٢٨- () حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٩- (٤٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُعَيْبٍ، قَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا، عَلَيْهِمْ لَأَسْتَهَمُوا»^(١) وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ،^(٢) وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْقَنَمَةِ وَالصَّبْحِ،^(٣) لَأَتَوْعَمَا وَلَوْ حَبَوًّا»^(٤) [إخرجه البخاري ٦١٥ و ٦٥٤ و ٧٢١ و ٢٦٨٩].

(١) قوله: (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهمو عليه لاستهمو) النداء هو الأذان، والاستهام الاقتراع، ومعناه: أنهم لو علموا فضيلة الأذان وقدها وعظيم جزائه ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه به لمسبق الوقت عن أذان بعد أذان، أو لكونه لا يؤذن للمسجد إلا واحد لا قترعوا في تحصيله، ولو يعلمون ما في الصف الأول من الفضيلة نحو ما سبق وجللوا إليه دفعة واحدة وضاق عنهم ثم لم

حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجُلُ. ^(٢٧) وأخرجه البخاري ٣٦٢ و٨١٤ و١٢١٥.

(١) قوله: (رأيت الرجال عاقدي أزهم) معناه: عقدها لضيقها لثلا يكشف شيء من العورة، فيه الاحتياط في ستر العورة والتوثق بحفظ السرة.

(٢) وقوله: (يا معشر النساء لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال) معناه: لثلا يقع بصر امرأة على عورة رجل انكشف وشبه ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

٣٠- باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة

١٣٤- (٤٤٢) حَدَّثَنِي هَمْرُو النَّاقِثُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عَبَّيْنَةَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ سَالِمًا يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِيهِ، يَتْلُغُ بِوَيْهِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» وأخرجه البخاري ٨٧٣ و٥٢٣٨.

١٣٥- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنْتَكُمْ إِلَيْهَا».

قَالَ فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَا تَمْنَعُهُنَّ. قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهَ مَبًّا مَبًّا، مَا سَمِعْتُهُ مَبًّا مَبًّا قَطُّ. وَقَالَ: أَخْبَرْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَا تَمْنَعُهُنَّ.

١٣٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ». ^(١) وأخرجه البخاري ٩٠٠.

(١) قوله ﷺ: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء ماخوذة من الأحاديث، وهو أن لا تكون مطيبة ولا متزينة ولا ذات خلاخل يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابة ونحوها ممن يفتن بها، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفصلة ونحوها، وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التزينة إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة، فإن لم يكن لها زوج

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ (أَوْ يَعْلَمُونَ) مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، لَكَانَتْ قُرْعَةً».

وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ: «الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً».

١٣٢- (٤٤٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» ^(٢).

(١) هو بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام وبالسین المهملة.

(٢) قوله ﷺ: (خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) أما صفوف الرجال فهي على عمومها فخيرها أولها وأبدأ وشرها آخرها أبدأ أما صفوف النساء فالمراد بالحدیث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال، وأما إذا صلین متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها. والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أهلها ثواباً وفضلاً وأبعداً من مطلوب الشر وخيرها بعكسه، وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال لبعدهن من غلبة الرجال ورويتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك، ودم أول صفوفهن لمعكس ذلك والله أعلم. وأعلم أن الصف الأول الممدوح الذي قد وردت الأحاديث بفضلها والحث عليه هو الصف الذي يلي الإمام، سواء جاء صاحبه مقلداً أو متأخراً، وسواء تخلفه مقصورة ونحوها أم لا، هذا هو الصحيح الذي يقتضيه ظواهر الأحاديث وصرح به المحققون. وقال طائفة من العلماء: الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها، فإن تخلل الذي يلي الإمام شيء فليس بأول، بل الأول ما لا يتخلله شيء وإن تأخر، وقيل: الصف الأول عبارة عن عجمي الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف متأخر، وهذان القولان غلط صريح، وإنما أذكره ومثله لأنه على بطلانه لثلا يغتر به والله أعلم.

١٣٢- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يعني الدراودی)، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٩- باب أمر النساء المصليات وراء الرجال

أَنْ لَا يَرْفَعْنَ رُؤُوسَهُنَّ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجُلُ

١٣٣- (٤٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ سُهَيْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الرِّجَالَ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ ^(١) فِي أَغْنَاهِمُ، مِثْلَ الصَّبِيَّانِ، مِنْ خِصْقِ الْأُزْرِ، خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ

ولا سيد حرم المنع إذا وجدت الشروط.

لَنَمْنَعُهُنَّ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
وَتَقُولُ: أَنْتَ: لَنَمْنَعُهُنَّ.

١٣٧- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حَظَلَةُ،
قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا يَقُولُ:.

(١) قوله ﷺ: (لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا
استأذنوكم) مكنا وقع في أكثر الأصول استأذنوكم، وفي بعضها استأذنكم
وهذا ظاهر والأول صحيح أيضاً، وعمولن معاملة الذكور لطلبهن الخروج
إلى مجلس الذكور والله أعلم.

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا
اسْتَأْذَنْتُكُمْ يَسْأَلُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِنُوا لَهُنَّ». وَارْجِعْهُ الْبَعَارِي
[٨٦٥].

١٤١- (٤٤٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا
ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ.

١٣٨- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ
الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

أَنَّ رُتَيْبَ الثَّقَفِيَّةِ كَانَتْ تَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ
قَالَ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْعِشَاءَ، فَلَا تَطِيبُ بِلُكِّ اللَّيْلَةِ»^(١).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ
مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ».

(١) قوله ﷺ: (إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة)
معناه: إذا أرادت شهودها، أما من شهدها ثم عادت إلى بيتها فلا تمنع من
التطيب بعد ذلك.

فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: لَا نَذْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيُتَخَلَّنَهُ
دَغَلًا^(٢).

١٤٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ
سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ ابْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ.

قَالَ قَزَيْرَةُ^(٣) ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَتَقُولُ: لَا نَذْعُهُنَّ! وَارْجِعْهُ الْبَعَارِي [٨٩٩].

عَنْ رُتَيْبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسُ طَيِّبًا»^(٤).

(١) هو يفتح الدال والغين المعجمة وهو الفساد والخلع والريبة.

(٢) أي: نهراً.

١٣٨- () حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِمْسَى ابْنُ
يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَابِ وَثَلَّهُ.

(١) وكذا قوله ﷺ: (إذا شهدت إحداكن المسجد فلا لمس طيباً)
معناه: إذا أرادت شهوده.

١٣٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا:
حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُجَاهِدٍ.

١٤٣- (٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ ابْنُ
إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ أَبِي قُرَّةٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتْلُوا لِلنِّسَاءِ
بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ». فَقَالَ ابْنُ لَهُ، يُقَالُ لَهُ وَاقِدٌ، إِذْنٌ يُتَخَلَّنُهُ
دَغَلًا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ
أَصَابَتْ بِخُورٍ، فَلَا تَشْهَدُ مَعَنا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ»^(٥).

قَالَ فَضْرَبَ فِي صَدْرِهِ^(٦) وَقَالَ: أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ وَتَقُولُ: لَا!

(١) قوله ﷺ: (إنما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء
الآخرة) فيه دليل على جواز قول الإنسان العشاء الآخرة، وأما ما نقل عن
الأصمعي أنه قال: من المحال قول العامة العشاء الآخرة لأنه ليس لنا إلا
عشاء واحدة فلا توصف بالآخرة فهذا القول غلط لهذا الحديث. وقد ثبت
في صحيح مسلم عن جماعات من الصحابة وصفها بالعشاء الآخرة،
والنفاظهم بهذا مشهورة في هذه الأبواب التي يعد هذا. والبخور بتخفيف
الحاء وفتح الباء والله أعلم.

(١) قوله: (فأقبل عليه عبد الله فبى سياً سياً) وفي رواية (فزيروه)
وفي رواية: (فصرب في صدره) فيه تعزيز المعترض على السنة والمعارض
لها براه. وفيه تعزيز الوالد ولده وإن كان كبيراً.

١٤٤- (٤٤٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلَمَةَ ابْنِ قَعْتَبٍ،
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)،
عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

١٤٠- () حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا
كَعْبُ ابْنِ عُلْفَةَ، عَنْ بِلَالِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ
حُظُوظَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِذَا اسْتَأْذَنَتْكُمْ»^(٧). فَقَالَ بِلَالٌ: وَاللَّهِ!

١٤٦- (٤٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ قَالَتْ: أَنْزَلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ. (إخرجه البخاري: ١٦٣٢٧، ٧٥٢٦).

١٤٦- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ وَوَكَيْعٌ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

٣٢ - باب الاستماع للقراءة^(١)

(١) فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قول الله عز وجل: (لا تحرك به لسانك) إلى آخرها.

١٤٧- (٤٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ (البقرة: ١٦-١٩). قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، كَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ^(١) وَشَفَتَيْهِ^(٢)، فَيَسْتَدْ عَلِيهِ^(٣)، فَكَانَ ذَلِكَ يُعْرَفُ مِنْهُ،^(٤) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجْعَلَ بِهِ﴾ أَخَذَهُ. ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، وَقُرْآنَهُ فَتَقْرَأَهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قال: أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ. ﴿إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. أَنْ بَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ، فَكَانَ إِذَا أَنَا جِبْرِيلُ اطَّرَقَ، فَإِذَا نَعَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ. (إخرجه البخاري: ٤٩٢٧ و ٤٩٢٨ و ٤٩٢٩ و ٥٠٤٤ و ٧٥٢٤).

(١) قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي كان مما يحرك به لسانه) إنما كرر لفظة كان لطول الكلام. وقد قال العلماء: إذا طال الكلام جازت إعادة اللفظ ونحوها كقوله تعالى: ﴿أبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾ (مائدة: ٢٣) فاعاد أنكم لطول الكلام. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ مِنَ اللَّهِ، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ وقد سبق بيان هذه المسألة مبسوطاً في أوائل كتاب الإيمان.

(٢) وقوله: (كان مما يحرك به لسانه وشفتيه) معناه: كان كثيراً ما

أَنَّهُ سَمِعَتْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَخَذَتْ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسْجِدَ^(١) كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَيْسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُنَعْنَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. (إخرجه البخاري: ٨١٩).

(١) قولها: (لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد) يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب والله أعلم.

١٤٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يَحْيَى التَّمِيمِيُّ) قَالَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، قَالَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.

كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

٣١ - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية

بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ إِذَا خَافَ مِنَ الْجَهْرِ مَقْسَدَهُ^(١)

(١) ذكر في الباب حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو ظاهر فيما ترجمنا له، وهو مراد مسلم بإدخال هذا الحديث هنا. وذكر تفسير عائشة رضي الله عنها أن الآية نزلت في الدعاء، واختاره الطبري وغيره، لكن المختار الأظهر ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما والله أعلم.

١٤٥- (٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ هُثَيْمٍ.

قال ابن الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ (الإسراء: ١١٠). قال: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَارِ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّ ﷺ: وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ فَيَسْمَعَنَّ الْمُشْرِكُونَ قِرَاءَتَكَ، وَلَا تُخَافُتْ بِهَا عَنْ أَصْحَابِكَ، أَسْمِعْهُمْ الْقُرْآنَ، وَلَا تَجْهَرُ ذَلِكَ الْجَهْرَ، وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا، يَقُولُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ. (إخرجه البخاري: ٤٧٢٢، ٧٤٩٠، ٧٥٢٥).

[٧٥٤٧]

وَأَرْسَلَتْ عَلَيْنَا الشَّهْبُ. قَالُوا: مَا ذَلِكَ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ حَدَّثَ،
فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا،^(٣) فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي
حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، فَانْطَلَقُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ
وَمَغَارِبَهَا، فَمَرَّ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَ يَهَامَةَ (وَهُوَ بَنُخْلُ،^(٤)
حَامِدِينَ إِلَى سَوَاقِ عُكَاظِرَ، وَهُوَ يُعْنِي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ)،
فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ. وَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا
وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ،^(٥) فَرَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا! إِنَّا
سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بِي، وَلَنْ نَشْرِكَ بِرَبِّنَا
أَحَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحِيَ
إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]. [أخرجه البخاري ٧٧٣
٤٩٦١].

(١) قوله: (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما قرأ رسول الله
ﷺ على الجن وما رأيهم) وذكر بعده حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ
(أناي داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن) قال العلماء: هما
قضبان، فحديث ابن عباس في أول الأمر وأول النبوة حين أتوا فسمعوا
قراءة ﴿قل أوحى﴾، واختلف المفسرون هل علم النبي ﷺ استماعهم حال
استماعهم بوحى أوحى إليه أم لم يعلم بهم إلا بعد ذلك؟ وأما حديث ابن
مسعود فقصته أخرى جرت بعد ذلك بزمان الله أعلم بقدره وكان بعد
اشتهار الإسلام.

قوله: (وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت الشهب
عليهم) ظاهر هذا الكلام أن هذا حدث بعد نبوة نبينا ﷺ ولم يكن قبلها،
ولهذا أنكرته الشياطين وارتفعت له وضربوا مشارق الأرض ومغاربها
ليعرفوا خبره، ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب، حتى قطع بين
الشياطين وبين صعود السماء واستراق السمع كما أخبر الله تعالى عنهم
أنهم قالوا: ﴿وَأَنَا لَحَسْبُ السَّمَاءِ فَوَجَدْنَاهَا مَلَكٌ حَرَسًا شَدِيدًا وَشَهَبًا، وَإِنَّا
كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ، فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصْدًا﴾ وقد
جاءت أشعار العرب باستغرابهم رميها لكونهم لم يعهدوه قبل النبوة وكان
رميها من دلائل النبوة. وقال جماعة من العلماء: ما زالت الشهب منذ
كانت الدنيا وهو قول ابن عباس والزهري وغيرهما وقد جاء ذلك في
أشعار العرب. وروى فيه ابن عباس رضي الله عنهما حديثاً قيل للزهري
فقد قال: الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصْدًا﴾ فقال: كانت
الشهب قليلة فلفظ أمرها وكثرت حين بعث نبينا ﷺ. وقال المفسرون نحو
هذا وذكروا أن الرمي بها وحراسة السماء كانت موجودة قبل النبوة
ومعلومة، ولكن إنما كانت تقع عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل
بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم، وعليه تأولوا قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا
نَدْرِي أَسْرَ أُرِيدُ مِنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ لَوَادِ بِهِمْ رِيهَمُ رَصْدًا﴾ وقيل: كانت
الشهب قبل مريّة ومعلومة، لكن رجم الشياطين وإحراقهم لم يكن إلا بعد
نبوة نبينا ﷺ. واختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿رَجُومًا﴾ وفي معناه: فقيل
هو مصدر فتكون الكواكب هي الراجعة المحرقة بشهبا لا بانفسها. وقيل:
هو اسم فتكون هي بأنفسها التي يرجم بها ويكون رجوم جمع رجم بفتح

يفعل ذلك، وقيل: معناه: هذا شأنه ودأبه. قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَرَأَاهُ﴾
أي: قرأه جبريل عليه السلام، فيه إضافة ما يكون عن أمر الله تعالى إليه.

(٣) قوله: (فيثبت عليه) وفي الرواية الأخرى: (بمعالج من التنزيل
شدة) سبب الشدة هبة الملك وما جاء به وتقل الوحي. قال: الله تعالى:
﴿إِنَّا سُلِّفِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ والمعالجة المحولة للشيء والمثقة في تحصيله.

(٤) قوله: (فكان ذلك يعرف منه) يعني يعرفه من رآه لما يظهر على
وجهه وينت من أثره كما قالت عائشة رضي الله عنها: فولقد رأيته ينزل
عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جيته ليقتصد عرفاً.

١٤٨- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ
مُوسَى بْنِ أَبِي هَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ.
قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ ثِدَةً، كَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ،
فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا أَحَرَكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يُحَرِّكُهُمَا.

فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّا أَحَرَكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا،
فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِذْ
عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ قَالَ: جَمَعُهُ فِي صَدْرِكَ ثُمَّ تَقْرُؤُهُ: ﴿فَإِذَا
قُرْآنُهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ،^(١) ثُمَّ إِذْ عَلَيْنَا أَنْ
تَقْرَأَهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنَا جِبْرِيلُ اسْتَمَعْتُ، فَإِذَا
انْطَلَقَ جِبْرِيلُ، قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ.

(١) قوله: (فاستمع له وانصت) الاستماع الإصغاء له، والإنصات
السكوت فقد يستمع ولا ينصت فلها جمع بينهما كما قال: الله تعالى:
﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ قال: الأزهرى: يقال: انصت وانصت وانصت
ثلاث لغات أفصحهن أنصت وبها جاء القرآن العزيز.

٣٣- باب الجهر بالقراءة في الصبح

وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الْجِنِّ

١٤٩- (٤٤٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ
عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ
وَمَا رَأَاهُمْ،^(١) انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ
حَامِدِينَ إِلَى سَوَاقِ عُكَاظِرَ،^(٢) وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ
خَيْرِ السَّمَاءِ، وَأَرْسَلَتْ عَلَيْهِمُ الشَّهْبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى
قَوْمِهِمْ. فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ،

الراء والله أعلم.

الْقُرْآنَ.

(٢) قوله: (سوق حكاظ) هو يضم العين والطاء المعجمة يصرف ولا يصرف، والسوق تؤنث وتذكر لغتان، قيل: سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم.

(٣) قوله: (فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها) معناه: سيروا فيها كلها. ومنه قوله: «لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عوراتهما يتحدثان فإن الله تعالى يمقت على ذلك».

(٤) قوله: (فمر النفر الذين أخذوا نحو تهامة وهو بنخل) هكذا وقع في مسلم بنخل بلخاء المعجمة وصوابه بنخلة بالهاء وهو موضع معروف هناك، كنا جاء صوابه في صحيح البخاري، ويحتمل أنه يقال فيه غفل ونخلة، وأما تهامة فيكر التاء وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ومكة من تهامة. قال: ابن فارس في المجمل: سميت تهامة من التهم بفتح التاء والهاء وهو شدة الحر وركود الريح. وقال صاحب المطالع: سميت بذلك لتغير هوائها يقال: تهم الدمن إذا تغير. وذكر الحازمي أنه يقال في أرض تهامة تهائم.

(٥) قوله: (وهو يصلي بأصحابه صلاة الصبح فلما سمعوا القرآن قالوا هذا الذي حال بيننا وبين السماء) فيه الجهر بالقراءة في الصبح، وفيه إثبات صلاة الجماعة وأنها مشروعة في السفر، وأنها كانت مشروعة من أول النبوة. قال: الإمام أبو عبد الله المازري: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، ولا بد لمن آمن عند سماعه أن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول، ليكون الجن علموا ذلك من كتب الرسل المتقدمين قبلهم على أنه هو النبي الصادق المبشر به، واتفق العلماء على أن الجن يعذبون في الآخرة على المعاصي، قال: الله تعالى: «لأهلان جهنم من الجنة والناس أجمعين» واختلفوا في أن مؤمنهم ومطيعهم هل يدخل الجنة وينعم بها ثواباً ومجازاة له على طاعته أم لا يدخلون؟ بل يكون ثوابهم أن ينجوا من النار ثم يقال: كونوا ثواباً كالبهائم؟ وهذا مذهب ابن أبي سليم وجماعة، والصحيح أنهم يدخلونها وينعمون فيها بالأكل والشرب وغيرهما، وهذا قول الحسن البصري والضحاك ومالك بن أنس وابن أبي ليلى وغيرهم.

١٥٠- (٤٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ:

هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: فَقَالَتْ عَلْقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَفَقَدْنَاهُ، فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشُّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْتَطِيرَ أَوْ اغْتِيلَ. قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءَ مِنْ قِبَلِ حِرَاءٍ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ، فَلَمْ نَجِدْكَ فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: «أَتَيْتِي ذَايَ الْجِنِّ، فَلَعَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ

قَالَ: فَأَنْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١) يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَغْرَةٍ خَلْفَ لِدَوَابِكُمْ».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ لِخَوَائِكُمْ». [إخرجه البخاري: ٣٨٥٩].

(١) قوله: (سألت ابن مسعود هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا) هذا صريح في إبطال الحديث المروي في سنن أبي داود وغيره المذكور فيه الوضوء بالنيذ، وحضور ابن مسعود معه ﷺ ليلة الجن، فإن هذا الحديث صحيح وحديث النيذ ضعيف باتفاق المحققين، وملازمه على زيد مولى عمرو بن حريث وهو مجهول.

(٢) قوله: (استطير أو اغتيل) معنى استطير طارت به الجن، ومعنى اغتيل قتل سراً، والغيلة بكسر الغين هي القتل في خفية. قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: (فأرانا آثارهم وأثار نيرانهم وما بعده من قول الشعبي)، كنا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي وابن علية وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم، هكذا قاله الدارقطني وغيره. ومعنى قوله أنه من كلام الشعبي أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا الحديث وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ والله أعلم.

(٣) قوله: (لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه) قال: بعض العلماء، هذا لمؤمنهم، وأما غيرهم فجاء في حديث آخر أن طعاهم ما لم يذكر اسم الله عليه.

١٥٠- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ.

١٥٠- () قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَسَأَلُوهُ الزَّادَ وَكَانُوا مِنْ جِنِّ الْجَزِيرَةِ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، مُفَصَّلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ.

١٥١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَيَدَّتْ أُنَى كُنْتُ مَعَهُ^(١).

بينها، وإنما طول في بعض الأوقات لتحقيقه انتفاء العلة فإن تحقق أحد انتفاء العلة طول.

١٥٤- (٤٥١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ الْحَجَّاجِ (يَعْنِي الصَّوَّافَ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ^(١)، وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا^(٢)، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ، وَيَقْصُرُ الثَّانِيَةَ^(٣)، وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ.

(١) قوله: (وكان يقرأ بفاتحة الكتاب وسورتين) فيه دليل لما قاله أصحابنا وغيرهم أن قراءة سورة قصيرة بكاملها أفضل من قراءة قدرها من طويلة، لأن المستحب للقارئ أن ينتهي من أول الكلام المرتبط ويقف عند انتهاء المرتبط، وقد يخفى الارتباط على أكثر الناس أو كثير، فندب منهم إلى إكمال السورة ليحترز عن الوقوف دون الارتباط.

وأما اختلاف الرواية في السورة في الآخرين فعمل سببه ما ذكرناه من اختلاف إطالة الصلاة وتخفيفها بحسب الأحوال، وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة في الآخرين من الرابعة والثالثة من المغرب فقبل بالاستحباب ويعدمه وهذا قولان للشافعي رحمه الله تعالى. قال الشافعي: ولو أدرك المسبوق الآخرين أتى بالسورة في الباقيتين عليه لئلا تخلو صلاته من سورة.

وأما اختلاف قدر القراءة في الصلوات فهو عند العلماء على ظاهره قالوا: فالسنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل وتكون الصبح أطول، وفي العشاء والمصر بأوساطه، وفي المغرب بقصاره، قالوا: والحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة فيطولها ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها، والعصر ليست كذلك بل تغسل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت عن ذلك، والمغرب هيبة الوقت فاحتجج إلى زيادة تخفيفها للترك، ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيئهم، والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر والله أعلم.

(٢) وقوله: (وكان يسمعننا الآية أحياناً) هذا محمول على أنه أراد به بيان جواز الجهر في القراءة السرية، وأن الإسرار ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة، ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل بسبق اللسان للاستغراق في التلويح والله أعلم.

(٣) وقوله: (وكان يطول الركعة الأولى ويقصر الثانية) هذا مما اختلف العلماء في العمل بظاهره وهما وجهان لأصحابنا أشهرهما عندهم لا يطول، والحديث متناول على أنه طول بدعاء الافتتاح والتعوذ أو لسماع دخول داخل في الصلاة ونحوه لا في القراءة. والثاني أنه يستحب تطويل القراءة في الأولى قصداً وهذا هو الصحيح المختار الموافق لظاهر السنة، ومن قال: بقراءة السورة في الآخرين اتفقوا على أنها أخف منها في

١٥٣- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ يَسَعْرِ، عَنْ مَعْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ:

سَأَلْتُ مَسْرُوقًا: مَنْ أَذَّنَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنِّ لَيْلَةَ اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ (يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ) أَنَّهُ أَذْنَتْهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ^(١).

(١) قوله: (وددت أني كنت معه) فيه الحرص على مصاحبة أهل الفضل في أسفارهم ومهماتهم ومشاهدتهم وبجالسهم مطلقاً والتأسف على فوات ذلك.

(٢) قوله: (أذنت بهم شجرة) هذا دليل على أن الله تعالى يجعل فيما يشاء من الجماد تمييزاً، ونظيره قوله الله تعالى: ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ وقوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾ وقوله ﷺ: ﴿إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ وحديث الشجرتين اللتين أنشأ ﷻ وقد ذكره مسلم في آخر الكتاب، وحديث حنين الجذع وتسبيح الطعام وفرار حجر موسى بثوبه ورجعانه حراء وأحد والله أعلم.

٣٤- باب القراءة في الظهر والعصر^(١)

(١) قوله في حديث أبي قتادة ﷺ: (أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب) وفي رواية أبي سعيد ﷺ: (كان يقرأ في كل ركعة من الأولين قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال: نصف ذلك. وفي العصر في الركعتين الأولين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة، وفي الآخرين قدر نصف ذلك) وفي حديث سعد: (اركع في الأولين وأحذف في الآخرين) وفي حديث أبي سعيد الآخر قال: (لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الناهب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي رسول الله ﷺ في الركعة الأولى عما يطولها) وفي أحاديث أخر في غير الباب وهي في الصحيحين: أن النبي ﷺ كان أخف الناس صلاة في تمام وأنه ﷺ قال: ﴿إني لأدخل في الصلاة أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتحمز في صلاتي مخافة أن تفتن أمه. قال العلماء: كانت صلاة رسول الله ﷺ تختلف في الإطالة والتخفيف باختلاف الأحوال، فإذا كان المأمومون يؤثرون التطويل ولا شغل هناك له ولا لهم طول وإذا لم يكن كذلك خفف، وقد يريد الإطالة ثم يعرض ما يقتضي التخفيف كبكاء الصبي ونحوه، وينضم إلى هذا أنه قد يدخل في الصلاة في أثناء الوقت فيخفف، وقيل: إنما طول في بعض الأوقات وهو الأقل وخفف في معظمها، فالإطالة لبيان جوازها والتخفيف لأنه الأفضل، وقد أمر ﷺ بالتخفيف وقال: ﴿إن منكم متفرين فليكن صلي بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والضعيف إذا الحاجة﴾ وقيل: طول في وقت وخفف في وقت لبيان أن القراءة فيما زاد على الفاتحة لا تقدر فيها من حيث الاشتراط بل يجوز قليلاً وكثيراً، وإنما المشتراط الفاتحة، ولهذا اتفقت الروايات عليها واختلف فيما زاد، وعلى الجملة السنة التخفيف كما أمر به النبي ﷺ للعلة التي

الأولين، واختلف أصحابنا في تطويل الثالثة على الرابعة إذا قلنا بتطويل الأولى على الثانية، وفي هذه الأحاديث كلها دليل على أنه لا بد من قراءة الفاتحة في جميع الركعات، ولم يوجب أبو حنيفة رحمته في الآخرين القراءة بل غيره بين القراءة والتسبيح والركوع، والجمهور على وجوب القراءة وهو الصواب الموافق للسنن الصحيحة.

١٥٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ وَابْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. [إسناده البخاري ٧٥٩ و ٧٦٢ و ٧٧٦ و ٧٧٨ و ٧٧٩].

١٥٦- (٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُثَيْمٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ^(١)، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ سُلَيْمٍ^(٢)، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ^(٣).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نَحْزِرُ^(٤) قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ^(٥) مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ آيَةِ تَنْزِيلِ السُّجْدَةِ^(٦)، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ^(٧) مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَلَمْ تَنْزِيلُ، وَقَالَ: قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً.

(١) أما منصور فهو ابن المعتز.

(٢) وأما الوليد بن مسلم فليس هو الوليد بن مسلم الدمشقي أبا العباس الأموي مولاهم الإمام الجليل المشهور المتأخر صاحب الأوزاعي، بل هو الوليد بن مسلم العنبري البصري أبو بشر النابغي.

(٣) وأن اسم أبي الصديق بكر بن عمرو. وقيل: ابن قيس النابغي منسوب إلى ناجية قبيلة.

(٤) هو بضم الزاي وكسرهما لغتان.

(٥) قوله: (والأولين والآخرين) هو يائين مثانين تحت.

(٦) يجوز جر السجدة على البدل ونصبها بأعني ورفعها خبر مبتدأ محذوف.

(٧) قوله: (على قدر قيامه من الآخرين) كنا هو في معظم الأصول

من الآخرين، وفي بعضها في الآخرين وهو معنى رواية من.

١٥٧- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّابِغِيِّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، أَوْ قَالَ يَنْصَفُ ذَلِكَ، وَفِي الْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ ذَلِكَ.

١٥٨- (٤٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ شَكَرُوا سَعْدًا^(١) إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرُوا مِنْ صَلَاتِهِ^(٢)، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ^(٣) فَقَدَّمَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ لَهُ مَا عَابُوهُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَخْرَمَ^(٤) عَنْهَا، إِنِّي لَأُرَكِّدُ بِهِمْ فِي الْأُولَيَيْنِ^(٥)، وَأُحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ^(٦)، فَقَالَ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ، أَبَا إِسْحَاقَ^(٧) [إسناده البخاري ٧٥٥ و ٧٥٨].

(١) قوله: (أن أهل الكوفة شكروا سعداً) هو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، والكوفة هي البلدة المعروفة ودار الفضل وعمل الفضلاء بناتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أعني أمر نوابه ببناتها هي والبصرة، قيل سميت كوفة لاستنارتها تقول العرب رأيت كوفاً وكوفناً للرمل المستنير، وقيل: لاجتماع الناس فيها تقول العرب: تكوف الرمل إذا استنار وركب بعضه بعضاً، وقيل: لأن ترابها خلطه حصي، وكل ما كان كذلك سمي كوفة. قال الحافظ أبو بكر الحازمي وغيره: ويقال للكوفة أيضاً كوفان بضم الكاف.

(٢) قوله: (فذكروا من صلاته) أي: أنه لا يحسن الصلاة.

(٣) قوله: (فأرسل إليه عمر رضي الله عنه) فيه أن الإمام إذا شكى إليه نائبه بعث إليه واستفسره عن ذلك، وأنه إذا خاف مفصلة باستمراره في ولايته ووقوع فتنة عزله، فلهذا عزله عمر رضي الله عنه مع أنه لم يكن فيه خلل ولم يبت ما يقدح في ولايته وأهليته، وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث مقتل عمر والشورى أن عمر رضي الله عنه قال: إن أصابت الأمارة سعداً فذاك وإلا فليستن به أيكم ما أمر فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة.

(٤) هو يفتح الحمزة وكسر الراء أي: لا أنقص.

(٥) قوله: (إني لأركد بهم في الأوليين) يعني أطولهما وأدومهما وأمدحهما كما قاله في الرواية الأخرى من قولهم: لركدت السفن والريح والماء إذا سكن ومكث.

(٦) وقوله: (وأحذف في الآخرين) يعني أقصرهما عن الأوليين لا أنه يحذف بالقراءة ويحذفها كلها.

(٧) قوله: (ذلك الظن بك أبا إسحاق) فيه مدح الرجل الجليل في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة يا عجب ونحوه، والنهي عن ذلك إنما هو لمن خيف عليه الفتنة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الصحيح بالأمرين وجمع العلماء بينهما بما ذكرته وقد أوضحتها في كتاب الأذكار، وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته دون اسمه.

١٥٨- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥٩- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: قَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَا أَنَا فَأَمَدُ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَمَا أَلَوْ مَا اقْتَنَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ذَلِكَ ظَنِّي بِكَ. (إمرجه البحاري ٧٧٠).

(١) قوله: (وما ألو ما اقتنيت به من صلاة رسول الله ﷺ) ألو بالمد في أوله وضم اللام أي: لا أقصر في ذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا بِالْوَنَمِ خَبَالٌ﴾ أي: لا يقصرون في إفسادكم.

١٦٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ وَأَبِي عَوْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

وَزَادَ: فَقَالَ تَعْلَمُنِي الْأَعْرَابُ بِالصَّلَاةِ؟

١٦١- (٤٥٤) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ^(١) (يعني ابن مسلم)، عَنْ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ)، عَنْ عَطِيَّةِ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ قَزْعَةَ^(٢).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: لَقَدْ كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَنْدَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَيْعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَمَا يُطَوِّلُهَا.

(١) قوله: (حدثنا الوليد) يعني ابن مسلم هو صاحب الأوزاعي.

(٢) هو بفتح الزاي وإسكانها.

١٦٢- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَزْعَةُ، قَالَ:

أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَهُوَ مَكْتُورٌ عَلَيْهِ،^(١) فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ حَوْلًا عَنْهُ،

قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ؟^(٢) فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَنْطَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى الْبَيْعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى.

(١) قوله: (وهو مكثور عليه) أي: عنده ناس كثيرون للاستفادة منه.

(٢) قوله: (أسألك عن صلاة رسول الله ﷺ) فقال مالك في ذلك من خير) معناه: أنك لا تستطيع الإتيان بمثلهما لعلها وكمال خشوعها، وإن تكلفت ذلك شق عليك ولم تحصله فتكون قد علمت السنة وتركتها.

٣٥ - باب القراءة في الصبح

١٦٣- (٤٥٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَقَارَأَ فِي اللَّفْظِ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ ابْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ^(١) ابْنُ سُهَيْبَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ^(٢) وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَابِدِيُّ^(٣).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ السَّائِبِ، قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى (مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ يَشْكُ أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ) أَخَذَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً^(٤) فَرَكَّعَ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ..

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَحَدَفَ فَرَكَّعَ.

وَفِي حَدِيثِهِ: وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنِ الْعَاصِ.

(١) ولما أبو سلمة هنا فهو أبو سلمة بن سفيان بن عبد الأشهل المخزومي ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه.

(٢) قال الحفاظ: قوله ابن العاص غلط والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي بل هو عبد الله بن عمرو الهجاذي، كذا ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين.

(٣) وأما العابدني فإلياء الموحدة.

(٤) قوله: (أخذ النبي ﷺ سعة) هي بفتح السين، وفي هذا الحديث جواز قطع القراءة والقراءة ببعض السورة، وهذا جائز بلا خلاف، ولا كراهة فيه إن كان القطع لغو، وإن لم يكن له عذر فلا كراهة فيه أيضاً ولكنه خلاف الأولى، هذا ملعبنا وملعب الجمهور، وبه قال: مالك رحمه الله تعالى في رواية عنه والمشهور عنه كراهته.

١٦٤- (٤٥٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ مُسْتَعْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيحٍ ^(١)

عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَفَ﴾ ^(٢) [التكوير: ١٧]. [وسهاني برقم: ٤٧٥].

(١) هو يفتح السين وكسر الراء.

(٢) قوله: (سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر والليل إذا عسعس) أي: يقرأ بالسورة التي فيها: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَفَ﴾. قال: جمهور أهل اللغة: معنى عسعس الليل أدير، كذا نقله صاحب المحكم عن الأكثرين، ونقل الفراء إجماع المفسرين عليه، قال: وقال آخرون معناه: أقبل، وقال آخرون هو من الأضداد يقال إذا أقبل وإذا أدير. قوله: (زيادة بن علاقة) هو بكسر العين، وقطبة بن مالك بضم القاف وبالباء الموحدة وهو عم زياد.

١٦٥- (٤٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ.

عَنْ قُطَيْبَةَ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ: ﴿ق. وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ [ق: الآية: ١] حَتَّى قَرَأَ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: الآية: ١٠]. قَالَ فَجَعَلْتُ أَرْدُدُهَا، وَلَا أَذْرِي مَا قَالَ.

١٦٦- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ.

عَنْ قُطَيْبَةَ ابْنِ مَالِكٍ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَفِيدٌ﴾ ^(١)

(١) وقوله عز وجل: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ أي: طويلات. قوله تعالى: ﴿لَهَا طَلْعٌ نَفِيدٌ﴾ قال: أهل اللغة والمفسرون: معناه: منضود متراكب بعضه فوق بعض، قال: ابن تيمية: هنا قبل أن ينشق فإذا اتشق كما منه وتفرق فليس هو بعد ذلك بنفید.

١٦٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ.

عَنْ عَمَّوٍ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِي أَوَّلِ رُكْعَةٍ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَفِيدٌ﴾. وَزَيْمًا قَالَ: ق.

١٦٨- (٤٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا سَيْمَالُ بْنُ حَرْبٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: ﴿ق. وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾. وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدَ تَخْفِيفٍ.

١٦٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سَيْمَالٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ هَوْلَاءَ.

قَالَ: وَأَنْبَأَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: ﴿ق. وَالْقُرْآنَ﴾ وَتَحْوِيهَا.

١٧٠- (٤٥٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيْمَالٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِ: ﴿الَّذِي إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]. وَفِي الْعَصْرِ: نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ، اطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٧١- (٤٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَيْمَالٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الاعلى: ١]. وَفِي الصُّبْحِ، بِاطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٧٢- (٤٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ.

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنَ السُّبْحِ إِلَى الْمَاءَةِ. [مخرجه البخاري ٥٤١ و ٥٤٧ و ٥٦٨ و ٥٩٩ و ٧٧١. وسهاني عند مسلم مطولاً برقم: ٦٤٧].

(١) قوله: (عن أبي المنهال عن أبي بركة) اسم أبي المنهال سيار بن سلامة الرياحي، وأبو بركة نضلة بن عبيدة الأسلمي.

١٧٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ.

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مَا بَيْنَ السُّبْحِ إِلَى الْمَاءَةِ آيَةً.

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ: ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ (العين: ١). [إخرجه البخاري ٧٦٧ و ٤٩٥٢].

١٧٦- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ.

عَنِ النَّبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بـ ﴿التِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾.

١٧٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِـ ﴿التِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾. فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ. [إخرجه البخاري ٧٦٩ و ٤٥٤٦].

١٧٨- (٤٦٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ قَوْمَهُ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ، فَانْتَحَى بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ، فَقَالُوا لَهُ: أَمَا نَقُت؟ يَا فُلَانُ! قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! وَلَا يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَاخْبِرْنَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِجٍ، نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّيْتُ مَعَكَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى فَانْتَحَى بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَتْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ أَتَانِ أَنْتَ؟» أَقْرَأَ بِكَذَا، وَأَقْرَأَ بِكَذَا»^(١).

قال سُفْيَانُ: قُلْتُ لِعَمْرِو: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْرَأَ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾. ﴿وَالضُّحَى﴾، وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى» وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى». فَقَالَ عَمْرُو: نَحْوُ هَذَا.

(١) قوله: (إنا أصحاب نواضج) هي الإبل التي يسقى عليها جمع ناضج، وإراد إنا أصحاب عمل وتعب فلا نستطيع تطويل الصلاة.

(٢) قوله ﷺ: (أتان أنت يا معاذ) أي: منفر عن الدين وصاد عنه، وفيه الإنكار على من ارتكب ما ينهى عنه وإن كان مكروهاً غير محرم. وفيه جواز الاكتفاء في التعزير بالكلام: وفيه الأمر بتخفيف الصلاة والتعزير على إطالتها إذا لم يمرض المأمورون.

(٣) في هذا الحديث جواز صلاة المفترض خلف المتفضل، لأن معاذًا كان يصلي الفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه، ثم يصلي مرة ثانية

١٧٣- (٤٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْقُضَلِ بِنْتَ الْخَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا» [الرسالة: ١]. فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ! لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ. [إخرجه البخاري ٧٦٣ و ٤٤٢٩].

١٧٣- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

قال وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ.

كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى فِي خَلِيَّتِ صَالِحٍ: ثُمَّ مَا صَلَّيْتُ بَعْدَهُ، حَتَّى يَبْصُرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

١٧٤- (٤٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جَبْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالطُّورِ، فِي الْمَغْرِبِ. [إخرجه البخاري ٧٦٥ و ٣٠٥٠ و ٤٠٢٣ و ٤٨٥٤].

١٧٤- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

قال وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ.

كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٦ - باب القراءة في العشاء

١٧٥- (٤٦٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، قَالَ:

الآخرة) في جواز قول عشاء الآخرة، وقد سبق قريباً بيانه وقول الأصمعي بإنكاره وإبطال قوله والله أعلم.

١٨١- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (١) وَأَبُو الرِّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ.

قال أبو الربيع: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَأْتِي مُسْجِدَ قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ.

(١) قال أبو مسعود الدمشقي: قتيبة يقول في حديثه عن حماد عن عمرو ولم يذكر فيه أيوب، وكان يبنّي لمسلم أن بيته وكأنه أعمله لكونه جعل الرواية مسوقة عن أبي الربيع وحده والله أعلم.

٣٧- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١)

(١) في قوله ﷺ: (إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمرضى وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء) وفي رواية: (وإذا الحاجة) معنى أحاديث الباب ظاهر، وهو الأمر للإمام بتخفيف الصلاة بحيث لا يغل يستها ومقاصدها، وأنه إذا صلى لنفسه طول ما شاء في الأركان التي تحتل التطويل وهي القيام والركوع والسجود والشهد دون الاعتدال والجلوس بين السجدين والله أعلم.

١٨٢- (٤٦٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ،

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ.

عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بَنًا (١) فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ (٢) فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنْ مِنْكُمْ مُتَغَيِّرِينَ (٣) فَأَيُّكُمْ أَمْ النَّاسُ فَلْيُوجِزْ، فَلِنْ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ». (إرجعه البخاري ٩٠ و٧٠٢ و٧٠٤ و٧١٠ و٧١٥ و٧١٩).

(١) قوله: (إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا) فيه جواز التأخر عن صلاة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير، ولبه جواز ذكر الإنسان بهذا، ولحواه في معرض الشكوى والاستثناء.

(٢)، (٣) في الغضب لما ينكر من أمور الدين والغضب في الموعظة.

١٨٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ

وَوَكَيْعٌ، قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

يقومه هي له تطوع ولهم فريضة، وقد جاء مكلنا مصرحاً به في غير مسلم، وهذا جائز عند الشافعي رحمه الله تعالى وآخرين، ولم يجهز ربيعة ومالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم والكوفيون، وتأولوا حديث معاذ ﷺ على أنه كان يصلي مع النبي ﷺ تنفلاً، ومنهم من تأوله على أنه لم يعلم به النبي ﷺ. ومنهم من قال: حديث معاذ كان في أول الأمر ثم نسخ، وكل هذه التأويلات دعوى لا أصل لها، فلا يترك ظاهر الحديث بها، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أنه يجوز للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً وإن لم يخرج منها. وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه: لأصحابنا أصحها أنه يجوز لعذر ولغير عذر. والثاني لا يجوز مطلقاً. والثالث يجوز لعذر ولا يجوز لغيره. وعلى هذا العذر هو ما يسقط به عنه الجماعة ابتداء ويعذر في التخلف عنها بسببه، وتطويل القراءة عذر على الأصح لقصة معاذ ﷺ، وهذا الاستدلال ضعيف لأنه ليس في الحديث أنه فارقه ونهى على صلاته، بل في الرواية الأولى أنه سلم وقطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها، وهذا لا دليل فيه للمسألة المذكورة، وإنما يدل على جواز قطع الصلاة وإطالتها لعذر والله أعلم. قوله: (فافتتح بسورة البقرة) فيه جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة المائدة ونحوها، ومنه بعض السلف وزعم أنه لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها البقرة ونحو هذا، وهذا خطأ صريح والصواب جوازه، فقد ثبت ذلك في الصحيح في أحاديث كثيرة من كلام رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين وغيرهم، ويقال سورة بلا همز وبالحمز لفتان ذكرهما ابن قتيبة وغيره، وترك الهمزة هنا هو المشهور الذي جاء به القرآن العزيز، ويقال: قرأت السورة وقراءة بالسورة وافتتحها وافتتحت بها.

١٧٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ،

قال: (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ نَ فَانصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا، فَصَلَّى. فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ، فَقَالَ إِنَّهُ مُتَأَفِّقٌ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ قَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا» وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ» وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى».

١٨٠- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ

مُتَّصِرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ (١) ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ. (إرجعه البخاري ٧٠٠ و٧٠١ و٧١١ و٧١٦ و٧١٩).

(١) قوله: (عن جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء

كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْإِسْنَاءِ، بِوُثْلٍ حَدِيثٍ مُتَّبِعٍ.

١٨٣- (٤٦٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُعَيْمِرُ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِي)، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُمِّمَ أَحَدُكُمْ النَّاسُ فَلْيُخَفَّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ». [إخرجه البخاري ٧٠٢].

١٨٤- (٤٦٧) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَخَاوِثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّضِ الصَّلَاةَ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَفِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِذَا قَامَ وَحْدَهُ فَلْيُطِلْ صَلَاتَهُ مَا شَاءَ».

١٨٥- () وَحَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّضْ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ الضَّعِيفَ وَالسَّيِّمَ وَذَا الْحَاجَةِ».

١٨٥- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِوُثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ (بَذَلَ السَّيِّمَ): الْكَبِيرَ.

١٨٦- (٤٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ طَلْحَةَ.

حَدَّثَنِي عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أُمِّ قَوْمَكَ». قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا^(١)، قَالَ: «إِنَّهُ». فَجَلَسَنِي^(٢) بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَنْبَرِي بَيْنَ ثَلَاثِي^(٣)، ثُمَّ قَالَ: «تَحَوَّلْ». فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفِي، ثُمَّ قَالَ: «أُمِّ قَوْمَكَ، فَمَنْ أُمِّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّضْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَإِنْ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِنْ

(١) وقوله (أجد في نفسي شيئاً) قيل: يحتمل أنه أراد الخوف من حصول شيء من الكبر والإعجاب له بتقدمه على الناس فأذنبه الله تعالى ببركة كف رسول الله ﷺ ودعائه، ويحتمل أنه أراد الوسوسة في الصلاة فإنه كان موسوساً ولا يصلح للإمامة الموسوس، فقد ذكر مسلم في الصحيح بعد هذا عن عثمان بن أبي العاص هذا قال: قلت: يا رسول الله إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي يلبسها علي، فقال رسول الله ﷺ: «ذاك الشيطان يقال له خنزب فإذا أحسته فتعوذ بالله واتفل عن يسارك ثلاثاً» ففعلت ذلك فأذنبه الله تعالى عني.

(٢) وقوله «جلسني» هو بتشديد اللام.

(٣) قوله ثلثي وكثني بتشديد الياء على التثنية وفيه إطلاق اسم التثني على حكمة الرجل وهذا هو الصحيح، ومنهم من منعه، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان.

١٨٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ:

حَدَّثَ عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: أَخْبَرُ مَا عَهْدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَمْتَ قَوْمًا فَلْيُخَفِّضْ بِهِمُ الصَّلَاةَ».

١٨٨- (٤٦٩) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَابْنُ الرَّيِّعِ الزُّهْرَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُوجِزُ فِي الصَّلَاةِ وَيُزِمُّ. [إخرجه البخاري ٧٠٦].

١٨٩- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو حَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً، فِي تَمَامٍ.

١٩٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ، (قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ)، عَنْ شَرِيكَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي نَعْرِ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَمُّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إخرجه البخاري ٧٠٨].

١٩١- (٤٧٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ

ابن سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ.

الْحَمْدُ وَلِلَّهِ السَّمَاوَاتِ وَلِلَّهِ الْأَرْضِ، وَبِئْسَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ النَّاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

قال الحكم: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَقَالَ:

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرُكُوعُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَسُجُودُهُ وَمَا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، قَرِيباً مِنَ السَّوَاءِ.^(١)

قال شعبه: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرُو ابْنِ مُرَّةٍ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَلَمْ تُكُنْ صَلَاتُهُ هَكَذَا. [إخرجه البخاري ٧٩٢ و ٨٠١ و ٨٢٠]

١٩٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، أَنَّ مَطَرُ ابْنَ نَاجِيَةَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى الْكُوفَةِ، أَمَرَ ابَا عَيْنَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ،^(٢) وَمَسَّاقُ الْحَدِيثِ.

١٩٥- (٤٧٢) حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا.

قال فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئاً لَا أَرَأَكُمْ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِماً، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ مَكَثَ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ. [إخرجه البخاري ٨٠٠ و ٨٢١].

(١) وقوله: (قريباً من السواء) يدل على أن بعضها كان فيه طول يسير على بعض وذلك في القيام ولعله أيضاً في التشهد. وأعلم أن هذا الحديث معمول على بعض الأحوال، وإلا فقد ثبتت الأحاديث السابقة بتطويل القيام، وأنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة. وفي الظاهر بالم تنزيل السجدة. وأنه كان تقام الصلاة فيذهب النامب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يرجع فيتوضأ ثم يأتي المسجد فيدرك الركعة الأولى، وأنه قرأ سورة المؤمنین حتى بلغ ذكر موسى وهارون ﷺ، وأنه قرأ في المضرب بالطور وبالمرسلات، وفي البخاري بالأعراف وأشباه هذا، وكله يدل على أنه ﷺ كانت له في إطالة القيام أحوال بحسب الأوقات، وهذا الحديث الذي نحن فيه جرى في بعض الأوقات. وقد ذكره مسلم في الرواية الأخرى ولم يذكر فيه القيام، وكذا ذكره البخاري، وفي رواية للبخاري ما خلا القيام والقعود وهذا تفسير الرواية الأخرى.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ أَنَسٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ.

١٩٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِنْهَالٍ^(١) الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا دَخَلَ الصَّلَاةَ أُرِيدُ إِطْلَاقَهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَخْفَفْ، مِنْ شِدَّةِ وَجَدٍ أُمِّهِ بِهِ». [إخرجه البخاري ٧٠٩ و ٧١٠].

(١) هذا الإسناد كله بصريون والله أعلم.

٣٨- باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

١٩٣- (٤٧١) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ ابْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ^(١) وَابْنُ كَامِلٍ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنِ الْجَعْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

قال حامد: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ هِلَالِ ابْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَةً، فَأَعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُهُ، فَجَلَسْتُهُ يَسْرَ السُّجُودَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ، فَجَلَسْتُهُ مَا يَسْرَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ،^(٢) قَرِيباً مِنَ السَّوَاءِ.^(٣)

(١) قوله: (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) هو بفتح الباء منسوب إلى جده الأعلى أبي بكر الصحابي ﷺ وقد سبق بيانه مراراً.

(٢) وقوله: (فجلسته ما بين التسليم والانصراف) دليل على أنه ﷺ كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في صلاة.

(٣) قوله: (لرمقت الصلاة مع محمد ﷺ فوجدت قيامه فركعته فاعتدله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجنتين فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء) فيه دليل على تخفيف القراءة والتشهد وإطالة الطمأنينة في الركوع والسجود، وفي الاعتدال عن الركوع وعن السجود، ونحو هذا قول أنس في الحديث الثاني بعده: (ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من صلاة رسول الله ﷺ في تمام)

١٩٤- () وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

غَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ رَجُلٌ (قَدْ سَمَّاهُ) زَمَرَنُ ابْنُ الْأَشْثَثِ، فَأَمَرَ ابَا عَيْنَةَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ قَدْزَرَ مَا أَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ

فراغه منه والله اعلم.

١٩٨- () وحدثني أبو بكر ابن خلاص البجلي، حدثنا يحيى (يعني ابن سعيد)، حدثنا سفيان، حدثني أبو إسحاق، حدثني عبد الله ابن يزيد.

حدثني البراء (وهو غير كذوب) قال: كان رسول الله ﷺ إذا قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، لَمْ يَخْنُ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ.

١٩٩- () حدثنا مُحَمَّدُ ابن عبد الرحمن ابن مَسْهُم الأنطاكي، حدثنا إِبْرَاهِيمُ ابن مُحَمَّدٍ أبو إسحاق الفزاري، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دَتَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابنَ يَزِيدَ يَقُولُ، عَلَى الْوُثْبَرِ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى نَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ تَبِعَهُ.

٢٠٠- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابن حَرْبٍ وَابْنُ عُيَيْنٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابن عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنِ الْبَرَاءِ، () قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَخْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى نَرَاهُ قَدْ سَجَدَ. ()

فَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْكُوفِيُّونَ: أَبَانُ وَغَيْرُهُ قَالَ: حَتَّى نَرَاهُ يَسْجُدُ.

(١) قوله: (حدثنا أبان وغيره عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء) هذا مما تكلم فيه الدارقطني وقال: الحديث محفوظ لعبد الله بن يزيد عن البراء، ولم يقل أحد عن ابن أبي ليلى غير أبان بن تغلب عن الحكم، وقد خالفه ابن هريرة فقال: عن الحكم عن عبد الله بن يزيد عن البراء، وغير أبان أحفظ منه، هذا كلام الدارقطني، وهذا الاعتراض لا يقبل، بل أبان ثقة نقل شيئاً فوجب قبوله، ولم يتحقق كذبه وغلطه ولا امتناع في أن يكون مروياً عن ابن يزيد وابن أبي ليلى والله اعلم.

(٢) قوله: (لا يخنو أحد منا ظهره حتى يراه قد سجد) هكذا هو في هذه الرواية الأخيرة من روايات البراء يخنو بالواو، وباقي رواياته ورواية عمرو بن حريث بمعناها كلها بالياء وكلاهما صحيح، فهما لغتان حكاهما الجوهري وغيره حيث وحنوت لكن الياء أكثر ومنه: عطفته، ومثله حيث العمود وحنوته عطفته.

٢٠١- (٤٧٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابن عَوْنٍ ابنِ أَبِي عَوْنٍ،

(٢) قوله: (غلب على الكوفة رجل فامر أبا عبيدة أن يصلي بالناس) وهذا الرجل هو مطر بن ناجية كما سماه في الرواية الثانية، وأبو عبيدة هو بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

١٩٦- (٤٧٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ابن نَافِعِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْجَزَ صَلَاةٍ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تَمَامٍ. كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَقَارِبَةً، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَارِبَةً، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ ابنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قَامَ. حَتَّى تَقُولَ: قَدْ أَوْقَمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، حَتَّى تَقُولَ: قَدْ أَوْقَمَ.

٣٩- باب متابعة الإمام والعمل بغيره

١٩٧- (٤٧٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابن يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ يَزِيدَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ (وهو غير كذوب) () أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَزَلْ أَحَدٌ يَخْنِي ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ يَخِيرُ مَنْ وَرَاءَهُ سَاجِدًا. (إرجعه البخاري ٦٩٠ و٧٤٧ و٨١١).

(١) قال: يحيى بن معين: القاتل وهو غير كذوب هو أبو إسحاق قال: ومرواه أن عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد أن البراء غير كذوب، لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تزكية ولا يحسن فيه هذا القول، وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء، بل الصواب أن القاتل وهو غير كذوب هو عبد الله بن يزيد، ومرواه أن البراء غير كذوب، ومعناه: تقوية الحديث وتضييحه والمبالغة في تمكيته من النفس لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول ابن عباس ﷺ: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق. وعن أبي هريرة مثله. وفي صحيح مسلم عن أبي مسلم الحولاني: حدثني الحبيب الأمين عوف بن مالك الأشجعي، ونظيره كثيرة. فمعنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم فتقوا بما أخبركم به. قالوا: وقول ابن معين أن البراء صحابي فينزه عن هذا الكلام لا وجه له، لأن عبد الله بن يزيد صحابي أيضاً معلود في الصحابة، وفي هذا الحديث هذا الأدب من آداب الصلاة وهو أن السنة أن لا ينحني المأموم للسجود حتى يضح الإمام جبهته على الأرض إلا أن يعلم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد لرفع الإمام من السجود قبل سجوده، قال: أصحابنا رحمهم الله تعالى: في هذا الحديث وغيره ما يقتضي مجموعة: أن السنة للمأموم التأخر عن الإمام قليلاً بحيث يشرع في الركن بعد شروعه وقبل

حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ خَلِيفَةَ الْأَشَجَعِيُّ أَبُو أَحْمَدَ عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ سَرِيعٍ^(١) قَوْلِي آلِ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الْقَجَرِ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَنَسِ^(٢)﴾ الْجَوَارِ الْكُنَسِ^(٣)﴾ (البكور: ١٥-١٦). وَكَانَ لَا يَخْفِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَوِي سَاجِدًا.

(١) هو يفتح السين المهملة وكسر الراء.

(٢) قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَنَسِ﴾ قال: المفسرون وأهل اللغة: هي النجوم الخمسة وهي: المشتري وعطارد والزهرة والمريخ وزحل، هكذا قال: أكثر المفسرين، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنها هذه الخمسة والشمس والقمر. وعن الحسن هي كل النجوم، وقيل: غير ذلك. والخنس التي تخنس أي: ترجع في جوارها، والكنس التي تكنس أي: تدخل كناسها أي: تنقب في المواضع التي تنقب فيها، والكنس جمع كناس والله تعالى أعلم بالصواب.

٤٠- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع

٢٠٧- (٤٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُبَيْدِ ابْنِ الْحُسَيْنِ.

عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٢) مِلَّةً^(٣) السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةً الْأَرْضِ، وَمِلَّةً مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»^(٤).

(١) هذا الإسناد كله كوفيون.

(٢) قوله: (سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد) قال العلماء: معنى سمع هنا أجاب، ومعناه: أن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوابه استجاب الله تعالى له وأعطاه ما تعرض له فإنما تقول: ربنا لك الحمد لتحصيل ذلك.

(٣) وملة هو بنصب الميم ورفعها والنصب أشهر، وهو الذي اختاره ابن خالويه ورجحه وأُتِيب في الاستدلال له، وجوز الرفع على أنه مرجوح. وحكى عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز غيره ويبلغ في إنكار النصب، وقد ذكرت كل ذلك بدلائل مختصرة في تهذيب الأسماء واللغات. قال العلماء: معناه: حمداً لو كان أجساماً للملا السموات والأرض.

(٤) وفي هذا الحديث فوائد: منها استحباب هذا الذكر. ومنها وجوب الاعتدال ووجوب الطمأنينة فيه، وأنه يستحب لكل مصل من إمام وماموم ومفرد أن يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ويجمع بينهما، فيكون قوله سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وقوله ربنا لك الحمد في حال اعتداله لقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري.

٢٠٣- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ ابْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةُ السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةُ الْأَرْضِ، وَمِلَّةُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ».

٢٠٤- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَجْزَأَةَ ابْنِ زَاهِرٍ^(١) قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةُ السَّمَاءِ وَمِلَّةُ الْأَرْضِ، وَمِلَّةُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، اللَّهُمَّ! طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ^(٢) وَالْمَاءِ الْبَارِدِ^(٣)، اللَّهُمَّ! طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا^(٤) كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ^(٥)».

(١) قوله: (حدثنا شعبة عن مجزأة بن زاهر) هو بيم مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم زاي ثم همزة تكتب ألفاً ثم هاء، وحكى صاحب المطالع فيه كسر الميم أيضاً ورجح الفتح، وحكى أيضاً ترك الهمز فيه قال: وقاله الحياني بالهمز.

(٢) قوله ﷺ: (اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد) استعارة للمبالغة في الطهارة من الذنوب وغيرها.

(٣) وقوله: (ماء البارد) هو من إضافة الموصوف إلى صفته كقوله تعالى: ﴿جَنَابُ الرَّبِّي﴾ وقولهم: مسجد الجامع، وفيه المذهبان السابقان: مذهب الكوفيين أنه جائز على ظاهره، ومذهب البصريين أن تقديره ماء الطهور البارد، وجانب المكان الغربي، ومسجد الموضع الجامع.

(٤) قوله ﷺ: (اللهم طهرني من الذنوب والخطايا) يحتمل أن يكون الجمع بينهما كما قال: بعض المفسرين في قوله تعالى: (ومن يكسب خطيئة أو إثماً) قال: الخطيئة المعصية بين العبد وبين الله تعالى، والإثم بينه وبين آدمي.

(٥) قوله: (كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ) وفي رواية (من الدرن) وفي رواية (من اللبس) كله بمعنى واحد ومعناه: اللهم طهرني طهارة كاملة معني بها كما يعنى بنقى الثوب الأبيض من الوسخ.

٢٠٤- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ خَرَبِيذٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ.

كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ مُعَاذٍ: «كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّرَنِ».

وفي رواية يزيد: «مِنَ النَّاسِ».

٢٠٥- (٤٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ صُلَيْمَةَ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ قَزَعَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ النَّسَاءِ»^(١) وَالْمَجْدُ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ^(٢) اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ^(٣) مِنْكَ الْجَدُّ.

(١) أما قوله: أهل فمنصوب على النداء هنا هو المشهور، وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت أهل النساء والمختار التصب.

(٢) والثناء الوصف الجميل، والمدح والمجد العظمة ونهاية الشرف، هنا هو المشهور في الرواية في مسلم وغيره. قال القاضي عياض: ووقع في رواية ابن ماعان أهل النساء والحمد وله وجه ولكن الصحيح المشهور الأول.

(٣) وقوله: (أحق ما قال: العبد وكلنا لك عبد) هكذا هو في مسلم وغيره أحق بالآلف وكلنا بالواو، وأما ما وقع في كتب الفقه حق ما قال: العبد كلنا بخلاف الآلف والواو فغير معروف من حيث الرواية وإن كان كلاماً صحيحاً. وعلى الرواية المعروفة تقديره أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت إلى آخره، واعتراض بينهما وكلنا لك عبد، ومثل هذا الاعتراض في القرآن قول الله تعالى: «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَحِينَ تَنْظُرُونَ» اعتراض قوله تعالى: «وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» ومثله قوله تعالى: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ» على قراءة من قرأ وضعت بفتح العين وإسكان الناء ونظائره كثيرة، ومنه قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
وقول الآخر:

ألا هل أتاهما والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن مملك يقرأ ونظائره كثيرة، وإنما يعترض ما يعترض من هذا الباب للاهتمام به ولربطه بالكلام السابق، وتقديره هنا أحق، قول العبد: لا مانع لما أعطيت وكلنا لك عبد، فينبغي لنا أن نقوله، وقد أوضحت هذه المسألة بشواهدا في آخر صفة الوضوء من شرح المهذب. وفي هذا الكلام دليل ظاهر على فضيلة هذا اللفظ، فقد أخبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أن هذا أحق ما قاله العبد، فينبغي أن يحافظ عليه لأن كلنا عبد ولا نهمله، وإنما كان أحق ما قاله العبد لما فيه من التبرؤ إلى الله تعالى والإذعان له والاعتراف بوحديته، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأن الخير والشر منه، والحث على الزهادة في الدنيا، والإقبال على الأعمال الصالحة.

(٤) وقوله: (ذا الجدد) المشهور فيه فتح الجيم هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون. قال: ابن عبد البر: ومنهم من روله بالكسر. وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: هو بالفتح، قال: وقاله الشيباني بالكسر، قال: وهذا خلاف ما عرفه أهل النقل، قال: ولا يعلم من قاله غيره، وضعف الطبري ومن بعده الكسر قالوا: ومعناه: على ضحفه الاجتهاد أي: لا ينفذ ذا الاجتهاد منك اجتهاده إنما ينفذه وينجيه رحمتك. وقيل: المراد ذا الجدد والسعي التام في الحرص على الدنيا. وقيل: معناه: الإسراع في الحرب أي: لا ينفذ ذا الإسراع في الحرب منك هربه فإنه في قبضتك وسلطانك، والصحيح المشهور الجدد بالفتح وهو الحظ والغنى والعظمة والسلطان، أي: لا ينفذ ذا الحظ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حظه أي: لا ينجيه حظه منك، وإنما ينفذه وينجيه العمل الصالح كقوله تعالى: «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ» والله تعالى أعلم.

٢٠٦- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةُ السَّمَاوَاتِ وَمِثْلُ الْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْمَجْدُ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

٢٠٦- (٤٧٨) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ هِشَامٍ، أَنَّ حَسَّانَ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ» وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٤١ - باب النهي عن قراءة القرآن

في الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٠٧- (٤٧٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَحْمُودٍ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْبُودٍ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّتَارَةَ^(٢) وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مِنْ مَبَشِّرَاتِ النَّبِيِّ إِلَّا الرُّقْبَةَ الصَّالِحَةَ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تَرَى لَهُ، أَوْ لِيَّانِي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاجِعاً أَوْ سَاجِداً^(٣) فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ^(٤) وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَنِبُوا

في الدعاء فقمن^(١) أن يستجاب لكم.

(١) قوله: (قال أبو بكر حدثنا سفيان عن سليمان) هذا من ورع مسلم وباهر علمه، لأن في رواية اثنين عن سفيان بن عيينة أنه قال: (أخبرني سليمان بن سعيد) وسفيان معروف بالتليس. وفي رواية (أبي بكر عن سفيان عن سليمان)، فبه مسلم على اختلاف الرواة في عبارة سفيان.

(٢) هي بكسر السين وهي الستر الذي يكون على باب البيت والدار.

(٣) فيه النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، وإنما وظيفة الركوع التيسير ووظيفة السجود التيسير والدعاء، فلو قرأ في ركوع أو سجود غير الفاتحة كره ولم تبطل صلاته، وإن قرأ الفاتحة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما أنه كغير الفاتحة فيكره ولا تبطل صلاته. والثاني يحرم وتبطل صلاته هذا إذا كان عمداً، فإن قرأ سهواً لم يكره، وسواء قرأ عمداً أو سهواً يسجد للسهو عند الشافعي رحمه الله تعالى.

(٤) وقوله: (فأما الركوع فمظنوا فيه الرب) أي: سبحانه ونزهوه ومجدوه. وقد ذكر مسلم بعد هذا الإذكار التي تقال في الركوع والسجود: واستحب الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من العلماء أن يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سجوده سبحان ربي الأعلى، ويكرر كل واحدة منهما ثلاث مرات، ويضم إليه ما جاء في حديث علي عليه السلام ذكره مسلم بعد هذا: (اللهم لك ركعت اللهم لك سجدة إلى آخره)، وإنما يستحب الجمع بينهما لغير الإمام وللإمام الذي علم أن المأمومين يؤثرون التطويل، فإن شك لم يزد على التيسير، ولو اقتصر الإمام والمضرد على تسيحة واحدة فقال: سبحان الله حصل أصل سنة التيسير لكن ترك كمالها وأفضلها. وأعلم أن التيسير في الركوع والسجود سنة غير واجب، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى والجمهور، وأوجب أحمد رحمه الله تعالى وطائفة من أئمة الحديث لظاهر الحديث في الأمر به ولقوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي) وهو في صحيح البخاري. وأجاب الجمهور بأنه محمول على الاستحباب، واحتجوا بحديث المسيه صلاته فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به ولو وجب لأمره به، فإن قيل: فلم يأمره بالنية والشهد والسلام؟ فقد سبق جوابه عند شرحه.

(٥) وقوله: (فقمن) هو يفتح القاف وفتح الميم وكسرهما لغتان مشهورتان، فمن فتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع، ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع، وفيه لغة ثالثة قمن بزيادة ياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه: حقيق وجدير، وفيه الحث على الدعاء في السجود، فيستحب أن يجمع في سجوده بين الدعاء والتيسير وستأتي الأحاديث فيه.

٢٠٨- () قال أبو بكر: حدثنا سفيان، عن سليمان، حدثنا يحيى ابن أثوب، حدثنا إسماعيل ابن جعفر، أخبرني سليمان ابن سعيد، عن إبراهيم ابن عبد الله ابن مفضل ابن عباس، عن أبيه.

عن عبد الله ابن عباس، قال: كشف رسول الله

الستر، ورأسه معصوب^(١) في مرضه الذي مات فيه، فقال: «اللهم! هل بلغت؟». وثلاث مرات: «إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا، يراها العبد الصالح أو تروى له». ثم ذكر بجعل حديث سفيان.

(١) قوله: (ورأسه معصوب) فيه عصب الرأس عند وجعه.

٢٠٩- (٤٨٠) حدثني أبو الطاهر وحرملة قال: أذا خبرنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني إبراهيم ابن عبد الله ابن حنين،^(١) أن أباه حدثه.

أنه سمع علي ابن أبي طالب قال: نهاني رسول الله ﷺ أن أقرا راجعاً أو ساجداً.

٢١٠- () وحدثنا أبو كريب محمد ابن العلاء، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد (يعني ابن كريب)، حدثني إبراهيم ابن عبد الله ابن حنين، عن أبيه.

أنه سمع علي ابن أبي طالب يقول: نهاني رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راجع أو ساجد.

(١) هو بضم الحاء وفتح النون.

٢١١- () وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد ابن جعفر، أخبرني زيد ابن أسلم عن إبراهيم ابن عبد الله ابن حنين، عن أبيه.

عن علي ابن أبي طالب، أنه قال: نهاني رسول الله ﷺ عن القراءة في الركوع والسجود، ولا أقول: نهاكم^(١).

(١) قوله: (نهاني ولا أقول نهاكم) ليس معناه أن النهي يختص به، وإنما معناه: أن اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب لي فأنا أنقله كما سمعته، وإن كان الحكم يتناول الناس كلهم. ذكر مسلم الاختلاف على إبراهيم بن حنين في ذكر ابن عباس بين علي وعبد الله بن حنين رضي الله عنهم قال الدارقطني: من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. قلت: وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة الحديث فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي ثم سمعه من علي نفسه، وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل هذا الشرح مبسوطه.

٢١٢- () حدثنا زهير ابن حرب وإسحاق، قال: أخبرنا أبو عامر العقدي، حدثنا داود ابن قيس، حدثني إبراهيم ابن عبد الله ابن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس.

عن علي، قال: نهاني جيسي ﷺ أن أقرا راجعاً أو ساجداً.^(١)

٤٢- باب مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢١٥- (٤٨٢) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ غَزِيَّةَ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنْ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ»^(١).

(١) معناه: أقرب ما يكون من ربه وفيه، وفيه الحث على الدعاء في السجود، وفيه دليل لمن يقول: إن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: أن تطويل السجود وتكرير الركوع والسجود أفضل حكاه الترمذي والبخاري عن جماعة وعن قال: بتفضيل تطويل السجود ابن عمر رضي الله عنهما. والمذهب الثاني: مذهب الشافعي رحمه الله وجماعة أن تطويل القيام أفضل لحديث جابر في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: (أفضل الصلاة طول القنوت) والمراد بالقنوت القيام ولأن ذكر القيام القراءة وذكر السجود التسييح والقراءة أفضل، لأن الموقوف عن النبي ﷺ أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود. والمذهب الثالث: أنهما سواء، وتوقف أحمد بن حنبل رحمه الله في المسألة ولم يقض فيها بشيء. وقال إسحاق بن راهويه: أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل، وأما في الليل فتطويل القيام إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه، فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءا ويرجع كثرة الركوع والسجود. وقال الترمذي: إنما قال: إسحاق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي ﷺ بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف بالليل والله أعلم.

٢١٦- (٤٨٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ»^(١) دَقَّةً وَجَلَّةً^(٢) وَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَعَلَانِيَةً وَمُخَرَّجَةً.

(١) وأما استغفاره ﷺ وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ» مع أنه مغفور له فهو من باب العبودية والإذعان والافتقار إلى الله تعالى والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دَقَّةً وَجَلَّةً) هو بكسر أولهما أي: قليله وكثيره، وفيه تأكيد الدعاء وتكثير الفاظه وإن أغنى بعضها عن بعض.

٢١٧- (٤٨٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي

(١) قوله: (نهاني حيي ﷺ) هو بكسر الحاء والياء أي: عجوبي.

٢١٣- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عِيْسَى بْنُ حَمَّادٍ الْوَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْمُقْتَدِرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَسَاقَةُ ابْنُ زَيْدٍ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ)، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو) (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ إِسْحَاقَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ (إِلَّا الضُّحَّاكُ وَابْنُ عَجَلَانَ فَإِنَّهُمَا زَادَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ قَالُوا: نَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاجِعٌ..

وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي رِوَايَتِهِمُ النَّهْيَ عَنْهَا فِي السُّجُودِ، كَمَا ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ وَزَيْدُ ابْنِ أَسْلَمَ وَالْوَلِيدُ ابْنُ كَثِيرٍ وَدَاوُدُ ابْنُ قَيْسٍ.

٢١٣- () وَحَدَّثَنَا تَيْبَةُ، عَنْ حَاتِمِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي السُّجُودِ.

٢١٤- (٤٨١) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ خَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُثَيْنٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاجِعٌ، لَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْنَادِ عَلِيًّا.

الضحى، عَنْ مَسْرُوقٍ.

فِيهَا: «سُبْحَانَكَ رَبِّي وَيَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي». وإخرجه البخاري

[٤٩٩٧]

(١) قوله: (عن مسلم بن صحيح) هو بضم الصاد وهو أبو الضحى المذكور في الرواية الأولى.

٢٢٠- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ

الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ مِنْ قَوْل: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ اسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْكَ تُكْثِرُ مِنْ قَوْل: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ اسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ؟». فَقَالَ: «خَيْرُنِي رَبِّي أَنِّي سَأَرَى عَلَامَةً فِي أُمِّي، فَإِذَا رَأَيْتَهَا أَكْثَرْتُ مِنْ قَوْل: سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ اسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَيْتَهَا، إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، فَتَحَ مَكَّةَ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا».

٢٢١- (٤٨٥) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ

وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ قُلْتُ لِعَطَاءَ: كَيْفَ تَقُولُ أَنْتَ فِي الرُّكُوعِ؟ قَالَ: أَمَّا سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَأَخْبِرْنِي ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: افْتَقَدْتُ^(١) النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَتَحَسَّنْتُ^(٢) ثُمَّ رَجَعْتُ، فَإِذَا هُوَ رَاجِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». فَقُلْتُ: يَا بَنِيَّ أَنْتَ وَأُمِّي إِنِّي لَفِي شَأْنٍ وَإِنَّكَ لَفِي آخَرٍ.

(١) وقولها: (افتقدت) وفي الرواية الأخرى (هقدت) هما لفتان بمعنى.

(٢) قوله: (فتحسنت) هو بالحاء.

٢٢٢- (٤٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو

أَسَانَةَ، حَدَّثَنِي حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ،^(١) عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنْ الْفَرَّاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعْتُ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَلَمِيٍّ^(٢) وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ. وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ^(٣) وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ،^(٤) أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(٥).

(١) قوله: (محمد بن يحيى بن حبان) يفتح الحاء وبالياء الموحدة.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَيَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي». يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.^(١) وإخرجه البخاري: ٧٩٤، ٨١٧، ٤٢٩٣، ٤٩٩٧.

[٤٩٩٨]

(١) قولها: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن) وفي الرواية الأخرى (استغفرك وأتوب إليك) معنى يتأول القرآن يعمل ما أمر به في قول الله عز وجل: «فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً» وكان ﷺ يقول هذا الكلام البليغ في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية، وكان يأتي به في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها، فكان يختارها لأداء هذا الواجب الذي أمر به ليكون أكمل، قال: أهل اللغة العربية وغيرهم: التيسير التزهي وفهم سبحان الله منصوب على المصدر. يقال: سبحت الله تيسيحاً وسبحاناً. فسبحان الله معناه: براءة وتزهيها له من كل نقص وصفة للمحدث، قالوا وقوله: وبحمدك أي: وبحمدك سبحتك ومعناه: بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك علي سبحتك لا بحولي وقوتي، ففيه شكر الله تعالى على هذه النعمة والاعتراف بها والتضييض إلى الله تعالى وإن كل الأعمال له والله أعلم.

٢١٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ: «سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»^(١).

قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَيَّ الْكَلِمَاتُ الَّتِي أَرَاكَ أَحَدَتْهَا تَقُولُهَا؟ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي عَلَامَةٌ فِي أُمِّي إِذَا رَأَيْتَهَا قُلْتُهَا». «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

(١) وفي قوله ﷺ: «استغفرك وأتوب إليك» حجة أنه يجوز بل يستحب أن يقول استغفرك وأتوب إليك. وحكي عن بعض السلف كراهته لئلا يكون كاذباً، قال: بل يقول: اللهم اغفر لي وتب علي، وهذا الذي قاله من قوله: اللهم اغفر لي وتب علي حسن لا شك فيه، وأما كراهة قوله: استغفر الله وأتوب إليه فلا يوافق عليها، وقد ذكرت المسألة بدلائلها في باب الاستغفار من كتاب الأذكار والله أعلم.

٢١٩- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ،

حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ^(١) عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، يُصَلِّي صَلَاةً إِلَّا دَعَا، أَوْ قَالَ

(٢) قولها: (فوقعت يدي على بطن قلعة وهو في المسجد وهما منصبتان) استدلل به من يقول لمس المرأة لا يتقضى الوضوء وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وآخرون. وقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى والأكثرون: يتقضى، واختلفوا في تفصيل ذلك، وأجيب عن هذا الحديث بأن الملموس لا يتقضى على قول الشافعي رحمه الله تعالى وغيره، وعلى قول من قال: يتقضى وهو الراجح عند أصحابنا يحمل هذا اللمس على أنه كان فوق حائل فلا يفسر.

(٣) وقولها: (وهما منصبتان) فيه أن السنة نصيهما في السجود.

(٤) وقوله: «لا أحصي ثناء عليك أي: لا أطيقه ولا أتى عليه وقيل: لا أحيط به. وقال مالك رحمه الله تعالى: معناه: لا أحصي نعمتك وإحسانك والثناء بها عليك وإن اجتهدت في الثناء عليك.

(٥) وقوله: (أنت كما أثبتت على نفسك) اعتراف بالمعجز عن تفصيل الثناء وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته ورد للثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصاء والتعيين، فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه، لأن الثناء تابع للمشي عليه، وكل ثناء أثنى به عليه وإن كثر وطال وبلغ فيه فقدر الله أعظم وسلطانه أحرز وصفاته أكبر وأكثر، وفضله وإحسانه أوسع وأشيع. وفي هذا الحديث دليل لأهل السنة في جواز إضافة الشر إلى الله تعالى كما يضاف إليه الخير لقوله: (أعوذ بك من سخطك ومن عقوبتك) والله أعلم.

(٦) وقولها: (وهو يقول اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ومعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) قال: الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى: في هذا معنى لطيف وذلك أنه استعاذ بالله تعالى وسأله أن يجبره برضاه من سخطه، ومعافاته من عقوبته، والرضاء والسخط ضدان متقابلان، وكذلك المعافاة والمقوبة، فلما صار إلى ذكر ما لا ضد له وهو الله سبحانه وتعالى استعاذ به منه لا غير، ومعناه: الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه.

٢٢٣-٤٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ،^(١)

أَنَّ عَائِشَةَ بَنَاتَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(٢).

(١) هو بكسر الشين والحاء المعجمتين.

(٢) قوله: (سبح قدوس) هما بضم السين والفاء ويفتحهما والضم أنصح وأكثر. قال: الجوهري في فصل ذرغ: كان سيويه يقولهما بالفتح. وقال الجوهري في فصل سبوح: من صفات الله تعالى. قال ثعلب: كل اسم على فاعول فهو مفتوح الأول إلا السبح والقدوس فإن الضم فيهما أكثر، وكذلك الذرود وهي دويصة حمراء منقطة بسواد تطير

وهي من فوات السموم. وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما: سبوح هو الله عز وجل، فالمراد بالسبح القدوس المسبح المقدس، فكأنه قال: مسبح مقدس رب الملائكة والروح، ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالإلهية، وقدوس المطهر من كل ما لا يليق بالخالق. وقال الهروي: قيل للقدوس المبارك. قال القاضي عياض: وقيل: فيه سبوحاً قدوساً على تقدير أصبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد.

(٣) وقوله: (رب الملائكة والروح) قيل الروح ملك عظيم، وقيل: يحمل أن يكون جبريل عليه السلام، وقيل: خلق لا تراهم الملائكة كما لا نرى نحن الملائكة والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢٢٤-) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ابْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ.

قال أبو داود: وَحَدَّثَنِي هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٤٣ - باب فضل السجود والحث عليه

٢٢٥-٤٨٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعْطِيُّ، حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ:

لَقِيتُ ثَوْبَانَ قَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِمَعْمَلِ أَحْمَلَهُ يُدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، أَوْ قَالَ قُلْتُ: بِأَخْبِ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ لِلَّهِ، فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةٌ»^(١).

قال معْدَانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ لِي وَثِلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ.

(١) فيه الحث على كثرة السجود والترغيب فيه، والمراد به السجود في الصلاة، وفيه دليل لمن يقول تكثير السجود أفضل من إطالة القيام، وقد تقدمت المسألة والخلاف فيها في الباب الذي قبل هذا، وسبب الحث عليه ما سبق في الحديث الماضي: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وهو موافق لقول الله تعالى: «واسجد واقترب» ولأن السجود غاية التواضع والعبودية لله تعالى، وفيه تمكين أحرر أعضاء الإنسان وأعلامها وهو وجهه من التراب الذي يلدس ويمتنع والله أعلم.

٢٢٦-٤٨٩) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ.

٨١٠ و ٨١٢ و ٨١٥ و ٨١٦.)

٢٢٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمُرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ»^(١) وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا.

(١) قوله ﷺ: (سبعة اعظم) أي: أعضاء فسمى كل عضو عظماً وإن كان فيه عظام كثيرة.

٢٢٩- () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَنَهَى أَنْ يَكْفِيَ الشَّعْرَ وَالثِّيَابَ.

٢٣٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمُرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، الْجَبْهَةِ (وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ عَلَى أَنْفِهِ) وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ وَالْأُطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا تَكْفِيَ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ»^(١).

٢٣١- () حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمُرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَلَا أَكْفِيَ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ، الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ».

(١) وقوله ﷺ: (لأنكفت الثياب ولا الشعر) هو بفتح النون وكسر الفاء أي: لأنضمها ولا تجمعها، والكفت الجمع الضم ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كَثَاتًا﴾ أي: لجمع الناس في حياتهم وموتهم، وهو بمعنى الكف في الرواية الأخرى وكلاهما بمعنى.

٢٣١- (٤٩١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ (وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ) عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَافِيلَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ.

عَنْ النَّبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَهُ سَبْعَةُ أَطْرَافٍ: وَجْهُهُ وَكَفَاةُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ».

٢٣٢- (٤٩٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْقَامِرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بَكْرًا

حَدَّثَنِي رَيْبَعَةُ ابْنُ كَنْبَرٍ الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ: كُنْتُ أَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَقَالَ لِي: «سَلْ». فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟»^(١). قُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ. قَالَ: «فَاعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

(١) وقوله: (أو غير ذلك) هو بفتح الواو.

٤٤- باب اغتاء السجود والنهي عن كف الشجر والثوب وعقص الرأس في الصلاة^(١)

(١) قوله ﷺ: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة وأشار بيده إلى أنفه والرجلين واليدين وأطراف القدمين ولا تكفت الثياب ولا الشعر) وفي رواية: (أمرت أن أسجد على سبع ولا أكفت الشعر ولا الثياب الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين) وفي رواية عن ابن عباس: (أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة ونهى أن يكف شعره أو ثيابه). وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورأه فقام فجعل يحمله فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال مالك ولرأسي؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكسوف) هذه الأحاديث فيها فوائد منها أن أعضاء السجود سبعة، وأنه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها وإن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، فلما الجبهة فيجب وضعها مكشوفة على الأرض ويكفي بعضها والأنف مستحب فلو تركه جزاء، ولو انصرف عليه وترك الجبهة لم يجز، هذا مذهب الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى والأكثرين. وقال أبو حنيفة رحمه الله وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء. وقال أحمد رحمه الله تعالى وابن حبيب من أصحاب مالك رضي الله عنهما: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً لظاهر الحديث. قال الأكثرون: بل ظاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد لأنه قال: في الحديث (سبعة)، فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية وذكر الأنف استحباباً. وأما اليدين والركبتان والقدمان فهل يجب السجود عليهما؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى أحدهما: لا يجب لكن يستحب استحباباً متاكلاً. والثاني: يجب وهو الأصح وهو الذي رجحه الشافعي رحمه الله تعالى، فلو أغل بعضه منها لم تصح صلاته، وإذا أوجباه لم يجب كشف القدمين والركبتين، وفي الكفين قولان للشافعي رحمه الله تعالى أحدهما: يجب كشفهما كالجبهة وأصحهما لا يجب.

٢٢٧- (٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، وَنَهَى أَنْ يَكْفِيَ شَعْرَهُ وَثِيَابَهُ، هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى.

وقال أبو الربيع: عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، وَنَهَى أَنْ يَكْفِيَ شَعْرَهُ وَثِيَابَهُ، الْكَفَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَالْجَبْهَةَ. إرجعه البخاري ٨٠٩

حَدَّثَهُ، أَنْ كَرِيْماً مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ.

و٥٣٢. وسأني عند مسلم بقطة لم ترد في هذه الطريق برقم: ٥٥١.

(١) قوله ﷺ: (ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب) وفي الرواية الأخرى: (ولا يتبسط) بزيادة التاء المثناة من فوق انبساط الكلب، هذان اللفظان صحيحان وتقليده ولا يسط ذراعيه فيبسط انبساط الكلب، وكذا اللفظ الآخر ولا يتبسط ذراعيه فيبسط انبساط الكلب، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ وقوله: ﴿تَنْبُلُهَا رِيْهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ وفي هذه الآية الثانية شاهدان ومعنى يتبسط بالتاء المثناة فوق أي: يتخذها بساطاً والله أعلم.

٢٣٣- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ (ج).

قال: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ (قَالَ): حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ..

وفي حديث ابن جعفر: «وَلَا يَتَّبِطُّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ».

٢٣٤- (٤٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِدْرِيسَ (١).

عَنِ النَّبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَصَغِّ كَتِفِكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ».

(١) قوله: (عن إدريس) هو بكسر الهمزة وبالياء المثناة من تحت.

٤٦- بَابُ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يُفْتَحُ بِهِ وَيُخْتَمُ بِهِ وَصِفَةُ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنْهُ،

وَالسُّجُودُ وَالْإِعْتِدَالُ مِنْهُ وَالتَّشَهُُّدُ يَعْدُ كُلُّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ، وَصِفَةُ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُُّدِ الْأَوَّلِ (١)

(١) فيه أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها. قوله: (كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً، وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالساً، وكان يقول في كل ركعتين: التحية، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وكان ينهي عن عقبة الشيطان، وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع، وكان يختم الصلاة بالتسليم) وفي رواية: (ينهي عن عقب الشيطان) أبو الجوزاء بالجيم والزاي واسمه أوس بن عبد الله بصري.

٢٣٥- (٤٩٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ (وَهُوَ

ابْنُ مُفَرَّجٍ)، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ رِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيَّةَ، (١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي، وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ (١) مِنْ وَرَائِهِ، فَقَامَ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ، (٢) فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ النَّبِيِّ يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ».

(١) وقوله في الرواية الأخرى: ورأسه معقوص اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشر أو كفه أو نحوه أو رأسه معقوص أو مردود شعره تحت عمامته أو نحو ذلك، فكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء وهو كراهة تنزيه، فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته، واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء، وحكى ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري، ثم منبج الجمهور أن النهي مطلقاً لمن صلى كذلك، سواء تعمده للصلاة أم كان قبلها كذلك لا لها بل لمعنى آخر. وقال الداودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة، والمختار الصحيح هو الأول وهو ظاهر القول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هنا. قال العلماء: والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكثوف.

(٢) قوله: (عن ابن عباس أنه رأى ابن الحارث يصلي ورأسه معقوص فقام فجعل يحلله) فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن ذلك لا يؤخر إذ لم يؤخره ابن عباس رضي الله عنهما حتى يفرغ من الصلاة، وأن المكروه ينكر كما ينكر المحرم، وأن من رأى منكراً وأمكنه تغييره يبدله غيره بها لحديث أبي سعيد الخدري، وأن خبر الواحد مقبول والله أعلم.

٤٥- بَابُ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ،

وَوَضْعُ الْكَفَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَفْعُ الْمِرْفَقَيْنِ عَنِ الْجَنْبَيْنِ، وَرَفْعُ الْبُطْنِ عَنِ الْفَخْذَيْنِ فِي السُّجُودِ (١).

(١) مقصود أحاديث الباب أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبه رفعاً بليغاً بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستوراً، وهذا أدب متفق على استحبابه، فلو تركه كان سيئاً مرتكباً والنهي للتنزيه وصلاته صحيحة والله أعلم. قال العلماء: والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض وأبعد من هيات الكسالى، فإن المنبسط كشبه كالكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها والله أعلم. وأما لفاظ الباب فيه.

٢٣٣- (٤٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَتَّبِطُّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ» (١) وأمرجه البخاري ٨٢٢

الأول والجلسة للشهد الأخير، فالجميع يسن مقرأً إلا الأخيرة، فلو كان سبوقاً وجلس أمامه في آخر صلاته متوركاً جلس المسبوق مقرأً لأن جلوسه لا يعقبه سلام، ولو كان على المصلي سجود سهو فالأصح أنه يجلس مقرأً في تشهد، فإذا سجد سجدة السهو تورك ثم سلم، هذا تفصيل لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى. واحتج أبو حنيفة عليه السلام بإطلاق حديث عائشة رضي الله عنها هذا، واحتج الشافعي رحمه الله تعالى بحديث أبي حميد الساعدي في صحيح البخاري، وفيه تصريح بالافتراش في الجلوس الأول والتورك في آخر الصلاة، وحمل حديث عائشة هذا على الجلوس في غير التشهد الأخير للجمع بين الأحاديث، وجلوس المرأة كجلوس الرجل، وصلاة النفل كصلاة الفرض في الجلوس، هذا لمذهب الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى والجمهور. وحكى القاضي عياض عن بعض السلف أن سنة المرأة التربع، وعن بعضهم التربع في النافلة والصواب الأول ثم هذه الهيئة مستربة، فلو جلس في الجميع مقرأً أو متوركاً أو متربعاً أو مقبياً أو ماداً رجله صحت صلاته وإن كان مخالفاً.

(٧) قولها: (عقبة الشيطان) بضم العين، وفي الرواية الأخرى: (عقب الشيطان) بفتح العين وكسر القاف هذا هو الصحيح المشهور فيه. وحكى القاضي عياض عن بعضهم بضم العين، وضعفه وفسره أبو حنيفة وغيره بالإقواء. المنهي عنه وهو أن يلمس الأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كما يفرش الكلب وغيره من السباع. أما أحكام الباب فقولها: كان يفتح الصلاة بالتكبير فيه إثبات التكبير في أول الصلاة وأنه يتعين لفظ التكبير. لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يفعله، وأنه ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا الذي ذكرناه من تعيين التكبير هو قول مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى وجمهور العلماء من السلف والخلف. وقال أبو حنيفة عليه السلام: يقوم غيره من ألقاظ العظيم مقامه.

(٨) قولها: (وينهى أن يفتش الرجل فراشه افتراش السبع) سبق الكلام عليه في الباب قبله.

(٩) قولها: (وكان يجتم بالصلاة بالتسليم) فيه دليل على وجوب التسليم فاته ثبت هذا مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» واختلف العلماء فيه فقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى وجمهور العلماء من السلف والخلف: السلام فرض ولا تصح الصلاة إلا به. قال: أبو حنيفة والثوري والأوزاعي رضي الله عنهم هو سنة لو تركه صحت صلاته. قال: أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو فعل منافياً للصلاة من حدث أو غيره في آخرها صحت صلاته، واحتج بأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي في واجبات الصلاة حين علمه واجبات الصلاة، واحتج الجمهور بما ذكرناه وبالحديث الآخر في سنن أبي داود والترمذي: ففتح الصلاة الطهور وتحليلها التسليم. ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهم والجمهور أن المشروع تسليمتان، ومذهب مالك رحمه الله تعالى في طائفة المشروع تسليمية وهو قول ضعيف عن الشافعي رحمه الله تعالى، ومن قال: بالتسليمية الثانية فهي عنده سنة، وشذ بعض الظاهرية والمالكية فأوجبها وهو ضعيف مخالف لإجماع من قبله والله أعلم.

(١٠) قولها: (وكان ينهي عن عقبة الشيطان) هو الإقواء الذي فسره وهو مكروه باتفاق العلماء بهذا التفسير الذي ذكرناه، وأما الإقواء الذي

وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً، وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالساً، وكان يقول: في كل ركعتين، التحية. (١) وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، (٢) وكان ينهى عن عقبه الشيطان، (٣) وينهى أن يفتش الرجل فراشه افتراش السبع، (٤) وكان يجتم بالصلاة بالتسليم. (٥)

وفي رواية ابن عمر عن أبي خالد: وكان ينهى عن عقبة الشيطان. (٦)

(١) هو يرفع الدال على الحكاية.

(٢) وقولها: (والقراءة بالحمد لله رب العالمين) يستدل به مالك وغيره عن يقول أن البسمة ليست من الفاتحة، وجواب الشافعي رحمه الله تعالى والأكثرين القائلين بأنها من الفاتحة أن معنى الحديث أنه يتدعى القرآن بسورة الحمد لله رب العالمين لا بسورة أخرى، فالمراد ببيان السورة التي يتنأ بها، وقد قامت الأدلة على أن البسمة منها، وفيه أن السنة للراكم أن يسوي ظهره بحيث يستوي رأيه ومؤخره، وفيه وجوب الاعتدال إذا رفع من الركوع، وأنه يجب أن يستوي قائماً لقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وفيه وجوب الجلوس بين السجدة.

(٣) قولها: (ولم يصوبه) هو بضم الياء وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي: لم يخفضه خفصاً بليفاً بل يعلل فيه بين الأشخاص والتصويب.

(٤) قولها: (وكان يقول في كل ركعتين التحية) فيه حجة لأحمد بن حنبل ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث أن التشهد الأول والأخير واجب. وقال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما والأكثر: هما ستان ليسا واجبين. وقال الشافعي عليه السلام: الأول سنة والثاني واجب. واحتج أحمد رحمه الله تعالى بهذا الحديث مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ويقول: (كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن) ويقول: «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات والأمر للوجوب». واحتج الأكثرين بأن النبي ﷺ ترك التشهد الأول وجبره بسجود السهو، ولو وجب لم يصح جبره كالركوع وغيره من الأركان، قالوا: وإذا ثبت هذا في الأول فالأخير بمعناه، ولأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي حين علمه فروض الصلاة والله أعلم.

(٥) قولها: (وكان يفرش) هو بضم الراء وكسرها والضم أشهر.

(٦) قولها: (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى) معناه: يجلس مقرأً فيه حجة لأبي حنيفة عليه السلام ومن وافقه أن الجلوس في الصلاة يكون مقرأً سواء فيه جميع الجلسات، وعند مالك رحمه الله تعالى يسن متوركاً بأن يخرج رجله اليسرى من تحت ويفضي بوركته إلى الأرض. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: السنة أن يجلس كل الجلسات مقرأً إلا التي يعقبها السلام. والجلسات عند الشافعي رحمه الله تعالى أربع: الجلوس بين السجدة وجملة الاستراحة عقب كل ركعة يعقبها قيام والجلسة للتشهد

ذكره مسلم بعد هذا في حديث ابن عباس أنه سنة فهو غير هذا كما فسره في موضعه إن شاء الله تعالى.

٤٧ - باب سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

٢٤١- (٤٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَثَيِّبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ طَلْحَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَهُ ذَلِكَ»^(١).

(١) قوله ﷺ: (إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَهُ ذَلِكَ) المؤخرة بضم الميم وكسر الحاء وهمزة ساكنة ويقال بفتح الحاء مع فتح همزة وتشديد الحاء ومع إسكان همزة وتخفيف الحاء، ويقال آخره الرحل بهمزة مدودة وكسر الحاء، فهذه أربع لغات وهي العود الذي في آخر الرحل، وفي هذا الحديث التدب إلى السترة بين يدي المصلي، ويبان أن أقل السترة مؤخرة الرحل وهي قدر عظم الذراع هو نحو ثلثي ذراع، ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه هكذا، وشرط مالك رحمه الله تعالى أن يكون في غلظ الرمح.

قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءه ومنع من يبتاز بقره، واستدل القاضي عياض رحمه الله تعالى بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكفي، قال: وإن كان قد جاء به حديث واحد به أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فهو ضعيف، واختلف فيه قليل: يكون مقوساً كهيئة المحراب، وقيل: قائماً بين يدي المصلي إلى القبلة، وقيل: من جهة يمينه إلى شماله، قال: ولم ير مالك رحمه الله تعالى ولا عامة الفقهاء الخط. هذا كلام القاضي، وحديث الخط رواه أبو داود وفيه ضعف واضطراب. واختلف قول الشافعي رحمه الله تعالى فيه فاستحبه في سنن حرمله وفي القديم ونفاه في البويطي. وقال جمهور أصحابه باستحبابه، وليس في حديث مؤخرة الرحل دليل على بطلان الخط والله أعلم.

قال أصحابنا: ينبغي له أن يفنو من السترة ولا يزيد ما بينهما على ثلاث أذرع، فإن لم يجد عصاً ولحواها جمع أحجاراً أو تراباً أو مناهه وإلا فليسط مصلى وإلا فليخط الخط، وإذا صلى إلى سترة منع غيره من المرور بينه وبينها، وكذا يمنع من المرور بينه وبين الخط، ويجرم المرور بينه وبينها، فلو لم يكن سترة أو تباعد عنها قليل له منه والأصح أنه ليس له لتقصيره، ولا يجرم حيثئذ المرور بين يديه لكن يكره، ولو وجد الداخل فرجة في الصف الأول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني بتركها، والمستحب أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يضم لها والله أعلم.

٢٤٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ

ابْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسيُّ)^(١) عَنْ سِمَاكٍ ابْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ طَلْحَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي وَاللُّوَابُ تَمُرُ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

وقال ابن ثَمِيرٍ: «فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

(١) هو بفتح الطاء وكسر الفاء.

٢٤٣- (٥٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٢٤٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا حَيُّوَةُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ..

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، فِي عُرْوَةِ ثُبُوكَ، عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: «كَمُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٢٤٥- (٥٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَمَرَ بِالْحَرَةِ فَتَوْضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَقْعُلُ ذَلِكَ فِي السُّفْرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَلَّهَا الْأَمْرَاءُ. (أخرجه البخاري ٤٩٤ و ٤٩٨ و ٩٧٢ و ٩٧٣).

٢٤٦- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثَمِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكُزُ^(١) (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَغْرِزُ) النَّعْزَةَ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

رَأَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَهِيَ الْحَرَةُ.

(١) هو بفتح الباء وضم الكاف وهو بمعنى يغرز المذكور في الرواية الأخرى.

٢٤٧- (٥٠٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ

سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

(٥) قوله: (فخرج بلال بوضوء فمن نائل وناسح فخرج النبي ﷺ

فتوضأ) فيه تقديم وتأخير تقييده فتوضأ، فمن نائل بعد ذلك وناسح تبركاً بآثاره ﷺ، وقد جاء مينا في الحديث الآخر: (فرايت الناس يأخذون من فضل وضوئه)، ففيه التبرك بآثار الصالحين واستعمال فضل طهورهم وطعامهم وشرابهم ولباسهم.

(٦) قوله: (فأذن بلال) فيه الأذان في السفر، قال: الشافعي رحمه الله: ولا

أكره من تركه في السفر ما أمره من تركه في الحضر لأن أمر المسافر مبني على التخفيف.

(٧) قوله: (فأذن بلال فجعلت أتبع فاه ما هنا وما هنا يقول مينا

وشمالاً حي على الصلاة حي على الفلاح) فيه أنه يسن للمؤذن الالتفات في الخيلتين مينا وشمالاً برأسه وعنقه، قال أصحابنا: ولا يجوز قلبه وصنوه عن القبلة وإنما يلوي رأسه وعنقه، واختلفوا في كيفية التفاته على مناهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا أصحابنا: وهو قول الجمهور أنه يقول: حي على الصلاة مرتين عن يمينه، ثم يقول عن يساره مرتين حي على الفلاح، والثاني يقول عن يمينه حي على الصلاة مرة ثم مرة عن يساره، ثم يقول حي على الفلاح مرة عن يمينه ثم مرة عن يساره، والثالث: يقول عن يمينه حي على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم يمسود إلى الالتفات عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح ثم يعود إلى القبلة يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح.

(٨) قوله: (ثم ركزت له عترة) هي عصا في أسفلها حديدة، وفيه

دليل على جواز استعانة الإمام بمن يركز له عترة وغو ذلك.

(٩) قوله: (فصلى الظهر ركعتين) فيه أن الأفضل قصر الصلاة في

السفر وإن كان بقرب بلد ما لم يتو الإقامة أربعة أيام فصاعداً.

(١٠) قوله: (بمر بين يديه الحمار والكلب لا يمتنع) معناه: يمر الحمار

والكلب وراء السرة وقدامها إلى القبلة كما قال: في الحديث الآخر: (ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العترة) وفي الحديث الآخر: (فيمر من وراءها المرأة والحمار) وفي الحديث السابق: (ولا يضروه من مر وراء ذلك).

٢٥٠- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا

عُمَرُ بْنُ أَبِي رَافَةَ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ.

أَنْ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ،

وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخْرَجَ وَضُوءاً، فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَشَدَّدُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدَيْهِ صَاحِبِوهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالاً أَخْرَجَ عَتْرَةً، فَكَرَّهَا، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمَرًا، فَصَلَّى إِلَى الْعَتْرَةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْدُّوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْ الْعَتْرَةِ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي إِلَيْهَا. (١) [أخرجه البخاري ٥٠٧ و ٤٣٠].

(١) قوله: (كان يغرض راحلته ويصلي إليها) هو بفتح الياء وكسر الراء وروي بضم الياء وتشديد الراء ومعناه: يجعلها معترضة بينه وبين القبلة، ففيه دليل على جواز الصلاة إلى الحيوان وجواز الصلاة بقرب البعير، بخلاف الصلاة في عطان الإبل فإنها مكروهة للأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك لأنه يخاف هناك نفورها فيلعب الخشوع بخلاف هذا.

٢٤٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى رَاحِلَتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرٍ.

٢٤٩- (٥٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ، (١) فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، قَالَ فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوَضُوءِهِ، فَمِنْ نَائِلٍ وَنَاصِحٍ، (٢) قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءَ، (٣) كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ، (٤) قَالَ فَتَوَضَّأَ (٥) وَأَذَّنَ بِلَالٌ، (٦) قَالَ فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاةَ هَهُنَا وَهَهُنَا يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، (٧) قَالَ: ثُمَّ رَكِيزَتْ لَهُ عَتْرَةٌ، (٨) فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، (٩) يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، لَا يُمْنَعُ، (١٠) ثُمَّ صَلَّى الْقَصَصَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ. [أخرجه البخاري ٣٧٦ و ٤٩٥ و ٤٩٩ و ٦٣٢ و ٦٣٤ و ٣٥٦٦ و ٥٠١ و ١٨٧ و ٣٥٥٣ و ٥٧٨٦ و ٥٨٥٩].

(١) قوله: (وهو بالأبطح) هو الموضع المعروف على باب مكة ويقال لها البطحاء أيضاً.

(٢) قوله: (فمن نائل وناسح) معناه: فمتهم من ينال منه شيئاً، ومنهم من يتضح عليه غيره شيئاً مما ناله ويرش عليه بللاً مما حصل له، وهو معنى ما جاء في الحديث الآخر (فمن لم يصب أحد من يد صاحب).

(٣) قوله: (عليه حلة حمراء) قال: أهل اللغة: الحلة ثوبان لا يكون واحداً وهما إزار ورداء ونحوهما وفيه جواز لبس الأحمر.

(٤) قوله: (كأنني أنظر إلى بياض ساقيه) فيه أن الساق ليست بمورة

وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. وإخرجه البخاري ٧٦ و٤٩٣ و٨٦١ و١٨٥٧ و٤٤١٢.]

(١) قوله: (أقبلت راكباً على أتان) وفي الرواية الأخرى: (على حمار) وفي رواية للبخاري: (على حمار أتان) قال: أهل اللغة: الأتان هي الأنثى من جنس الحمار، ورواية من روى حمار محمولة على إرادة الجنس، ورواية البخاري مبنية للجميع.

(٢) قوله: (وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام) معناه: قارته، واختلف العلماء في سن ابن عباس رضي الله عنهما عند وفاة رسول الله ﷺ فقيل عشر سنين، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: خمس عشرة وهو رواية سعيد بن جبير عنه، قال: أحمد بن حنبل رحمه الله وهو الصواب.

(٣) قوله: (فأرسلت الأتان ترتع) أي: تترعى.

٢٥٥- () حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حَبِيبُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ أَقْبَلَ يَسِيرُ عَلَى حِمَارٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّيُ بَيْنَهُ،^(١) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ، قَالَ فَسَارَ الْحِمَارُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ، فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ.

(١) قوله: (يصلى بيني) فيها لغتان الصرف وعلمه، ولهذا يكتب بالالف والياء والأجود صرفها وكتابتها بالالف، سميت منى لما منى بها من السماء أي: يراق، ومنه قول الله تعالى: «من منى بمنى» وفي هذا الحديث أن صلاة الصبي صحيحة، وأن ستر الإمام ستره لمن خلفه. قال: القاضي رحمه الله تعالى: واختلفوا هل ستر الإمام بنفسها ستره لمن خلفه أم هي ستره له خاصة؟ وهو ستره لمن خلفه مع الاتفاق على أنهم مصلون إلى ستره؟ قال: ولا خلاف أن السترة مشروعة إذا كان في موضع لا يامن المرور بين يديه، واختلفوا إذا كان في موضع يامن المرور بين يديه وهما قولان في مذهب مالك، ومذهبنا أنها مشروعة مطلقاً لعموم الأحاديث، ولأنها تصون بصره وتمنع الشيطان المرور والتعرض لإفساد صلاته كما جاءت الأحاديث.

٢٥٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ بِعَرَفَةَ.^(٢)

٢٥٧- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مِنِّي وَلَا عَرَفَةَ، وَقَالَ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٣) أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ.

(١) قوله: (وخرج رسول الله ﷺ في حلة حمراء مشعراً) يعني رافعها إلى أنصاف ساقيه ونحو ذلك كما قال: في الرواية السابقة: (كأنني أنظر إلى ياض ساقيه) وفيه رفع الثوب عن الكعنين.

٢٥١- () حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ ابْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ ابْنُ زُكْرِيَّا، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ ابْنُ مِقْوَلٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَوْنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِتَخَوُّ حَلِيصٍ سَقِيَانٍ وَعَمَرَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ ابْنِ مِقْوَلٍ: فَلَمَّا كَانَ بِالنَّهْجَةِ خَرَجَ بِلَالٌ فَنَادَى بِالصَّلَاةِ.

٢٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّهْجَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيَّنَّ يَدَيْهِ عَنَزَةً.^(١)

قَالَ شُعْبَةُ: وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ: وَكَانَ يَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ. وإخرجه البخاري ١٨٧ و٥٠١ و٣٥٥٣.]

(١) قوله: (خرج رسول الله ﷺ بالنهجة إلى البطحاء فوضأ فغسل الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة) فيه دليل على القصر والجمع في السفر، وفيه أن الأفضل لمن أراد الجمع وهو نازل في وقت الأولى أن يقدم الثانية إلى الأولى، وأما من كان في وقت الأولى سائراً فالأفضل تأخير الأولى إلى وقت الثانية، كذا جاءت الأحاديث ولأنه أرفق.

٢٥٣- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً، وَثَلَّةُ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْحَكَمِ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ.

٢٥٤- (٥٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ،^(١) وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ،^(٢) وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ بَيْنَهُ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ،^(٣)

(١) قوله: (وهو يصلي بمنى) وفي رواية (بعرفة) هو محمول على أنهما قضيتان.

(٢) قوله: (في حجة الوداع) وفي رواية: (حجة الوداع أو يوم الفتح) الصواب في حجة الوداع، وهذا الشك محمول عليه.

٤٨ - باب منع المار بين يدي المصلي

٢٥٨- (٥٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَذَرَهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ»^(١) فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(٢).

(١) قوله: (إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه وليدع ما استطاع فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان) معنى يدع يدفع، وهذا الأمر بالدفع أمر نذبه وهو نذبه متأكد، ولا أعلم أحداً من العلماء أوجبه، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب. قال القاضي عياض: واجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح ولا ما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب دية أم يكون هدراً؟ فيه مذهبان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك ﷺ قال: واتفقوا على أن هنا كله لمن لم يفرط في صلاته بل احتاط وصلى إلى ستره أو في مكان يامن المرور بين يديه، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد في الرواية التي بعد هذه: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره فإراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره فإن أبى فليقاتله» قال: وكلنا اتفقوا على أنه لا يجوز له المشي إليه من موضعه ليرده، وإنما يدفعه ويرده من موقفه، لأن مفسدة المشي في صلاته أعظم من مروءة من بعيد بين يديه، وإنما أبيع له قدر ما تناله يده من موقفه، ولهذا أمر بالقرب من سترته، وإنما يرده إذا كان بعيداً منه بالإشارة والتسبيح، قال: وكذلك اتفقوا على أنه إذا مر لا يرده لتلا يصير مروراً ثانياً إلا شيئاً روي عن بعض السلف أنه يرده وتأوله بعضهم. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله تعالى وهو كلام نفيس، والذي قاله أصحابنا أنه يرده إذا أراد المرور بين يديه سترته بأسهل الوجوه، فإن أبى فباشدها، وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه كالصائل عليه لأخذ نفسه أو ماله، وقد أباح له الشرع مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها.

(٢) قوله ﷺ: «فإنما هو شيطان» قال القاضي: قيل معناه: إنما حمله على مروءة وامتناعه من الرجوع للشيطان، وقيل: معناه: يفضل فعل الشيطان لأن الشيطان بعيد من الخير وقبول السنة. وقيل المراد بالشيطان القرين كما جاء في الحديث الآخر: (فإن معه القرين) والله أعلم.

٢٥٩- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِی الْمَوْتَرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ هِلَالٍ (بُيُتِي حَمِيداً) قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَصَاحِبٌ لِي تَتَذَكَّرُ حَلِيقًا، إِذْ قَالَ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ: أَنَا أَخَذْتُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَزَأَيْتُ مِنْهُ. قَالَ:

بَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ، أَرَادَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ، فَتَنَظَّرَ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي سَعِيدٍ، فَعَادَ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ أَشَدَّ مِنَ الدَّفْعَةِ الْأُولَى، فَمَنْتَ^(١) قَائِمًا، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ رَاحَ النَّاسُ، فَخَرَجَ، فَدَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ. قَالَ وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ؟ جَاءَ يَشْكُوكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». [خرجه البخاري ٥٠٩ و ٣٢٧٤].

(١) قوله: (فمَنْتَ) هو بفتح الميم ويفتح التاء وضمها لغتان حكاهما صاحب المطالع وغيره الفتح أشهر، ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره ومعناه: انتصب والمضارع يمثل بضم التاء لا غير، ومنه الحديث: (من أحب أن يمثل الناس له قياماً).

٢٦٠- (٥٠٦) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَدَقَةَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ».

٢٦٠- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ ابْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِوَيْلِهِ.

٢٦١- (٥٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ^(١) يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟

قَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»^(٢).

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي. قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً؟ [خرجه البخاري ٥١٠].

(١) قوله: (أرسله إلى أبي جهيم) هو بضم الجيم وفتح الهاء مصغر

واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري التجاري وهو المذكور في التميم، وهو غير أبي جهم الذي قال: النبي ﷺ: «اذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهم، فإن صاحب الخميصة أبو جهم يفتح الجحيم ويغير ياء واسمه عامر بن حذيفة العنوي».

(٢) قوله: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه) معناه: لو يعلم ما عليه من الإثم لاختار الوقوف أربعين على ارتكاب ذلك الإثم، ومعنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك.

(٢٦٦-٢٦٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ابْنُ حَيَّانَ الْقَنْدِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ؟ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَلِيشٍ مَالِكٌ.

(١) قوله: (كان يتحرى الصلاة عند الأسطوانة) فيه ما سبق أنه لا بأس بإدانة الصلاة في مكان واحد إذا كان فيه فضل، وفيه جواز الصلاة بحضرة الأساطين، فأما الصلاة إليها فمستحبة، لكن الأفضل أن لا يصعد إليها بل يجعلها عن يمينه أو شماله كما سبق، وأما الصلاة بين الأساطين فلا كراهة فيها عندنا، واختلف قول مالك في كراهتها إذا لم يكن هناء، وسبب الكراهة عنده أنه يقطع الصف ولأنه يصلي إلى غير جدار قريب. في كراهتها إذا لم يكن هناء، وسبب الكراهة عنده أنه يقطع الصف ولأنه يصلي إلى غير جدار قريب.

٥٠- باب قَدَرُ مَا يَسْتُرُ الْمُصَلِّي

(٢٦٥-٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ (ح).

قال وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْجِمَارُ وَالْمَرَأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ».

قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَخْضَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ».

(١) قوله: (يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود) اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم: يقطع هؤلاء الصلاة. وقال أحمد بن حنبل: يقطعها الكلب الأسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء، ووجه قوله أن الكلب لم يبيح في الترخيص فيه شيء، يعارض هذا الحديث، وأما المرأة ففيها حديث عائشة رضي الله عنها المذكور بعد هذا. وفي الحمار حديث

واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري التجاري وهو المذكور في التميم، وهو غير أبي جهم الذي قال: النبي ﷺ: «اذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهم، فإن صاحب الخميصة أبو جهم يفتح الجحيم ويغير ياء واسمه عامر بن حذيفة العنوي».

(٢) قوله: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه) معناه: لو يعلم ما عليه من الإثم لاختار الوقوف أربعين على ارتكاب ذلك الإثم، ومعنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك.

(٢٦٦-٢٦٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ابْنُ حَيَّانَ الْقَنْدِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ؟ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَلِيشٍ مَالِكٌ.

٤٩- باب دُئُو الْمُصَلِّي مِنَ السُّتُورَةِ

(٢٦٢-٥٠٨) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّوزِّي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي..

عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: كَانَ يَتَنُّ مُصَلِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرُ الشَّاةِ. (١) وأخرجه البخاري ٤٩٦ و٧٢٣٤.

(١) قوله: (كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة) يعني بالمصلي موضع السجود وفيه أن السنة قرب المصلي من سترته.

(٢٦٣-٥٠٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بَعْنِي ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

عَنْ سَلَمَةَ (وَهُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ)، أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ (١) وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ، وَكَانَ بَيْنَ الْوُسْبَرِ وَالْقَبِيلَةِ قَدْرُ مَمَرِ الشَّاةِ. (٢) وأخرجه البخاري ٥٠٢، ٤٩٧ بخره.

(١) قوله: (كان يتحرى موضع مكان المصحف يسبح) المراد بالنسبح صلاة النافلة والسجود صلاة النافلة في المصحف ثلاث لغات: ضم الميم وفتحها وكسرها، وفي هذا أنه لا بأس بإدانة الصلاة في موضع واحد إذا كان فيه فضل. وأما النهي عن إبطان الرجل موضعاً من المسجد يلازمه فهو فيما لا فضل فيه ولا حاجة إليه، فأما ما فيه فضل فقد ذكرناه، وأما من يحتاج إليه لتدريس علم أو للإفتاء أو سماع الحديث ونحو ذلك فلا كراهة فيه بل هو مستحب لأنه من تسهيل طرق الخير، وقد نقل القاضي

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، كَمَا عِزَّاهُ الْجَنَازَةُ. (١) [أخرجه البخاري ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٥١٥].

(١) قوله: (عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة) استدلت به عائشة رضي الله عنها والعلماء بعدها على أن المرأة لا تقطع صلاة الرجل، وفيه جواز صلاته إليها، وكره العلماء أو جماعة منهم الصلاة إليها لغیر النبي ﷺ لخوف الفتنة بها وتذكرها وإشغال القلب بها بالنظر إليها، وأما النبي ﷺ فمتره عن هذا كله، وصلاته مع أنه كان في الليل والبيوت يومئذ ليس فيها مصايح.

٢٦٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلِّهَا، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَقْطَعْنِي فَأَوْتَرْتُ. (١) [أخرجه البخاري ٥١٢ و ٩٩٧ وسنن أبيه (١)].

(١) قولها: (فإذا أراد أن يوتر ليقظني فأوترت) فيه استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل، وفيه أنه يستحب لمن وثق باستيقاظه من آخر الليل إما بنفسه وإما بإيقاظ غيره أن يؤخر الوتر وإن لم يكن له تهجد، فإن عائشة رضي الله عنها كانت بهذه الصفة، وأما من لا يثق باستيقاظه ولا له من يوقظه فيوتر قبل أن ينام، وفيه استحباب إيقاظ النائم للصلاة في وقتها، وقد جاءت فيه أحاديث أيضاً غير هذا.

٢٦٩- (١) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ فَقُلْنَا: الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ. فَقَالَتْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَدَابَّةٌ سَوَاءٌ (١) لَقَدْ رَأَيْتَنِي بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعْتَرِضَةً، كَمَا عِزَّاهُ الْجَنَازَةُ، وَهُوَ يُصَلِّي.

(١) قولها: (إن المرأة لدابة سواء) تريد به الإنكار عليهم في قولهم: إن المرأة تقطع الصلاة.

٢٧٠- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح).

قال وحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ.

قال الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

ابن عباس السابق. وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها. ومنهم من يدعي نسخه بالحديث الآخر: «لا يقطع صلاة المرء شيء وأدراوا ما استطعتم» وهذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعلل الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلما التاريخ وليس هنا تاريخ ولا تعلل الجمع والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه، مع أن حديث «لا يقطع صلاة المرء شيء» ضعيف والله أعلم.

٢٦٥- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْمُغِيرَةِ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

قال وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَيْضًا، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ مُسْلِمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الذِّيَالِ (١) (ح).

قال وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ، (٢) حَدَّثَنَا زِيَادُ الْبُكَائِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ حُمَيْلِ بْنِ هِلَالٍ، بِإِسْنَادِ يُونُسَ، كَتَبُوهُ خَلِيلِيًّا.

(١) قوله: (سمعت سلم بن أبي الذيال) سلم بفتح السين وإسكان اللام، والذيال بفتح الذال المعجمة وتشديد الياء.

(٢) قوله: (يوسف بن حماد المعني) هو بإسكان العين وكسر النون وتشديد الياء منسوب إلى معن.

٢٦٦- (٥١١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْأَصَمِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَبَقِيَ ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٥١- باب الاعتراض بين يدي المصلي

٢٦٧- (٥١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ. [أخرجه البخاري ٣٣٣ و ٣٧٩ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٣٨١. وسأني بعد الحديث: ٦٦٠].

٢٧٤- (٥١٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ.

قال زهير: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قال:

سَمِعْتُهُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَعَلَيَّ مِرْطٌ، وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ إِلَى جَنْبِهِ. ^(١)

(١) قولها: (كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه بعضه إلى جنبه) المرط كساء، وفي هذا دليل على أن وقوف المرأة بمجنب المصلي لا يطل صلاته وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وأبطلها أبو حنيفة رحمه الله، وفيه أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعاً ترى عليه دماً أو نجاسة أخرى، وفي جواز الصلاة بحضرة الحائض، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه على حائض أو غيرها، وأما استقبال المصلي وجهه غيره فمذهبنا ومذهب الجمهور كراهته، ونقله القاضي عياض عن عامة العلماء رحمهم الله تعالى.

٥٢- باب الصلاة في ثوب واحد وصيفة لنبه

٢٧٥- (٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قال: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: «أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ؟» ^(١) [أخرجه البخاري ٣٥٨].

(١) قوله: (سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد فقال: أو لكم ثوبان) فيه جواز الصلاة في ثوب واحد، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود رحمه الله فيه ولا أعلم صحته، واجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل، ومعنى الحديث أن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحد، فلو وجبا لعجز من لا يقدر عليهما عن الصلاة، وفي ذلك حرج وقد قال: الله تعالى: «ما جعل عليكم في الدين من حرج». وأما صلاة النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في ثوب واحد ففي وقت كان لعدم ثوب آخر، وفي وقت كان مع وجوده لبيان الجواز كما قال: جابر رحمه الله: لسيراني الجهال وإلا فالثوبان أفضل كما سبق.

٢٧٥- () حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

قال وَحْدَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، وَحَدَّثَنِي

عَنْ عَائِشَةَ، وَذِكْرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكَلابِ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ مُضْطَجِعَةٌ، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَّةَ، فَافْكُرُوا أَنْ أَجْلِسَ فَأَوْفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رَجُلِي. [أخرجه البخاري ٥١١ و ٥١٤ و ٦٢٦].

٢٧١- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ، فَيُصَلِّي، فَافْكُرُوا أَنْ أَسْنَحَهُ، ^(١) فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رَجُلِي السَّرِيرِ، حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي. [أخرجه البخاري ٥٠٨].

(١) قولها: (فاكرو أن أسنحه) هو بقطع الهزة المقترحة وإسكان السين المهملة وفتح النون أي: أظهر له وأعرض، يقال سنح لي كذا أي: عرض ومنه السائح من الطير.

٢٧٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قال: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رَجُلِي، ^(١) وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ، وَالْيَبُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ. ^(٢) [أخرجه البخاري ٣٨٢ و ٥١٣ و ١٢٠٩ و ٥١٩. وسأني عند مسلم برقم: ٧٤٤].

(١) قولها: (فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي) استدل به من يقول لمس النساء لا ينقض الوضوء، والجمهور على أنه ينقض، وحملوا الحديث على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم، فلا دلالة فيه على عدم التقص.

(٢) قولها: (واليبوت يومئذ ليس فيها مصابيح) أرادت به الاعتذار تقول: لو كان فيها مصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولما أخرجته لي غمزني.

٢٧٣- (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْقَوَامِ.

جَمِيعاً عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَدَادٍ ابْنِ الْهَادِ قال:

واضعاً طرفه على عاتقه) وفي الرواية الأخرى: (خالفاً بين طرفيه) وفي حديث جابر: (متوشحاً به) المشتمل والتوشح والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا. قال: ابن السكيت: التوشح أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقداهما على صدره، وفيه جواز الصلاة في ثوب واحد.

٢٧٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: مُتَوَشَّحًا، وَلَمْ يَقُلْ مُشْتَمِلًا.

٢٧٩- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتٍ أَمَّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

٢٨٠- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِيسَى بْنُ خَمَادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَخَفِّفًا، مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

رَأَى عِيسَى بْنُ خَمَادٍ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ: عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

٢٨١- (٥١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشَّحًا بِهِ.

٢٨٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ غَمَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٨٣- () حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ رَأَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ، مُتَوَشَّحًا بِهِ، وَعِنْدَهُ ثِيَابُهُ، وَقَالَ جَابِرٌ: إِنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

٢٨٤- (٥١٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ

أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ.

كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢٧٦- () حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَصَلِّي أَحَدًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: «أَوْ كَلَّكُمْ بِجِدِّ ثَوْبَيْنِ؟» (١) وَاعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [٣٦٥].

٢٧٧- (٥١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ» (١) وَاعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [٣٥٩ وَ ٣٦٠].

(١) قوله ﷺ: (لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) قال العلماء: حكمته أنه إذا اتزر به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تكشف عورته، بخلاف ما إذا جعل بعض على عاتقه، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده أو يديه فيشغل بذلك وتفوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت صدره ورفعها حيث شرع الرفع وغير ذلك، لأن فيه ترك ستر أعلى البدن وموضع الزينة، وقد قال: الله تعالى: ﴿خَلَعُوا زِيَنَتَكُمْ﴾ ثم قال: مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى والجمهور: هذا النهي للترتيب لا للتحريم، فلو صلى في ثوب واحد سائر لعورته ليس على عاتقه منه شيء، صحت صلاته مع الكراهة، سواء قدر على شيء يجعله على عاتقه أم لا. وقال أحمد وبعض السلف رحمهم الله: لا تصح صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه لظاهر الحديث. وعن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى رواية أنه تصح صلاته ولكن يأثم بتركه، وحجة الجمهور قوله ﷺ في حديث جابر ﷺ: (فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فاتزر به) رواه البخاري، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل.

٢٧٨- (٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ، فِي بَيْتٍ أَمَّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ. (١) (اعرجه البخاري ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦).

(١) قوله: (رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد مشتملاً به

إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ، ^(١) قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشِّحًا بِهِ.

(١) قوله: (فرأيتني يصلي على حصير يسجد) فيه دليل على جواز الصلاة على شيء يحول بينه وبين الأرض من ثوب وحصير وصوف وشعر وغير ذلك، وسواء نبت من الأرض أم لا، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال القاضي رحمه الله تعالى: أما ما نبت من الأرض فلا كراهة فيه. وأما البسط واللبود وغيرها مما ليس من نبات الأرض فتصح الصلاة فيه بالإجماع، لكن الأرض أفضل منه إلا لحاجة حر أو برد أو نحوهما، لأن الصلاة سرها التواضع والخضوع، والله عز وجل أعلم.

٢٨٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

وَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ وَسُوَيْدٍ: مُتَوَشِّحًا بِهِ.